

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

إنعكاسات تطورات الأوضاع الأمنية في دول الجوار على الجزائر

2015-2011

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص:

الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

إشراف الأستاذة:

د. فليسي نرجس

إعداد الطالب:

بلة هشام

لجنة المناقشة

الصفة	أعضاء اللجنة
رئيسا	بشاني حسن
مناقشا	داود علي
مشرفا ومقررا	فليسي نرجس

السنة الجامعية: 2015-2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

إنعكاسات تطورات الأوضاع الأمنية في دول الجوار على الجزائر

2015-2011

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص:

الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

إشراف الأستاذة:

د. فليسي نرجس

إعداد الطالب:

بلة هشام

السنة الجامعية: 2015 - 2016

## شكر وعرفان

بعد حمد الله وشكره على توفيقه لي لإتمام هذا العمل  
يشرفني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتورة

**"فليسي نرجس"**

لقبولها الإشراف على هذا العمل وتقديم الملاحظات والنصائح  
القيمة

شكرا لكل من قدم لي الدعم من أجل إتمام هذا العمل  
وخاصة الدكتور صالح... الأستاذ واعمز... وعبد القادر

شكر موصول لكل أسرة المدرسة الوطنية العليا

للعلوم السياسية

بلية هشام

أهدي هذا العمل المتواضع إلى...  
الوالدين الكريمين عرفانا لجميلها ومساندتهما المعنوية والمادية...  
وكل إخوتي بلال خاصة وسيف الإسلام  
وأخواتي صبرينة وثينهان  
أساتذتي وكل من علمني حرفا...  
الطاقم الإداري للمدرسة...  
أصدقائي وزملائي...  
كل طلبة الدفعة السادسة للمدرسة...

## الملخص

إن الموقع الجغرافي للجزائر، بإعتبارها أكبر دولة في شمال إفريقيا، قدم لها بعد جيوستراتيجي مهم. وقد تكمن أهميتها الجيوستراتيجية في اعتبارها نقطة تقاطع محورية بين أوروبا وإفريقيا، يفصلها البحر المتوسط الذي بدوره ذات مكانة هامة على الصعيد الدولي.

هذا الواقع قدم للجزائر فرص، كما فرض عليها تحديات، وقد كان للتحويلات السياسية والأمنية الكبيرة التي عرفتتها البيئة الإقليمية للجزائر من حراك سياسي عربي "الربيع العربي" الذي مس دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا، وتزايد حدة الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتعددها خاصة بعد أزمة شمال مالي، أثر كبير على الأمن الوطني الجزائري الذي بات يعاني من عدة تهديدات تقليدية وغير تقليدية، ويواجه انكشاف أمني خطر على طول حدودها.

تشكل الأوضاع الأمنية والتحويلات السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي لدول الجوار الجزائري، مصدر قلق وتهديد دائم لأمنها القومي، بالنظر لما تخلفه هذه البيئة الأمنية الإقليمية من تهديدات عابرة للحدود، بمختلف أشكالها، من إرهاب، جريمة منظمة، هجرة غير شرعية.

ونظرا لخصائص الحدود الجزائرية وصعوبة تضاريسها وانكشافها خاصة في الصحراء، جعل من الصعب التحكم فيها من خلال القوة العسكرية فحسب.

سعت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل مختلف مصادر التهديدات والمخاطر التي فرضتها هذه التحويلات الخطيرة في الأوضاع الإقليمية للجزائر، خاصة دول الجوار الشرقي ومنطقة الساحل الأفريقي، ومدى تأثيرها على أمن واستقرار الجزائر، وإبراز أهم التحديات الأمنية التي باتت تواجهها الجزائر من جراء هذه الأوضاع المتغيرة والمضطربة.

## Résumé

Plus vaste pays d'Afrique, l'Algérie occupe une place géostratégique importante, un espace privilégié de rencontre avec l'Europe autour de la Méditerranée, un espace maritime au carrefour de multiples enjeux internationaux, et d'opportunités prometteuses. Des privilèges non exempté de lourds défis à relever.

Les bouleversements politiques et sécuritaires qui ont touché ses voisins de l'Est, la Tunisie et la Lybie par ce qui est communément désigné par les ' printemps arabes ' viennent renforcer cette réalité. Le conflit du sahel, en particulier, celui qui touche le nord du Mali influe considérablement sur le devenir de l'Algérie.

Les impacts sont de deux natures. Le premier étant d'ordre traditionnel comme les tentatives d'ingérences et d'intervention, alors que les seconds sont de formes plus récentes, à l'instar du terrorisme ou du phénomène migratoire qui accroît les dangers au niveau de ses frontières.

La situation sécuritaire, politique et les réalités économiques et sociales des pays voisins de l'Algérie constituent des vecteurs d'agressions et de menaces durables pour la sécurité de la région. Le terrorisme, le crime organisé et les migrations clandestines font peser des périls sur ses frontières. Eu égard aux particularités de ses frontières, notamment dans la partie sud, les difficultés de contrôle par le seul aspect militaire est un fait.

Cette étude tend à analyser les différentes sources de menaces et de dangers causés par des bouleversements porteurs de périls à la sécurité de l'Algérie. Ces changements dans son voisinage de l'Est et du Sahel impactent directement sur sa stabilité, voir sur sa souveraineté. Ce travail pointe, ainsi, du doigt les défis auxquels peut faire face l'Algérie à la lumière de ces événements.

## خطة الدراسة:

### مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومحددات التهديدات الأمنية

المطلب الأول: الإتجاهات النظرية لمفهوم الأمن

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المعاصرة

المبحث الثاني: المقاربات الجديدة للأمن

المطلب الأول: المقاربة البنائية للأمن

المطلب الثاني: المقاربة النقدية للأمن

المبحث الثالث: مدخلات التحديات الأمنية لما

المطلب الأول: الحراك الاجتماعي في الوطن العربي

المطلب الثاني: أسباب وخلفيات الحراك السياسي الاجتماعي في المنطقة المغاربية

الفصل الثاني: مصادر التهديدات اللاتماثلية للأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: التهديد الإرهابي على الحدود الجزائرية

المطلب الأول: تطور الجماعات الارهابية في الجوار الجزائري

المطلب الثاني: تأثير الأزمات الداخلية على بروز التنظيمات الإرهابية

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: أشكال الجريمة المنظمة في دول جوار الجزائر

المطلب الثاني: إشكالية حماية وتأمين الحدود

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الطريق الجديدة للهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي الي شمال إفريقيا

وأوروبا

المطلب الثاني: أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: تعقد البيئة الأمنية في دول الجوار الجزائري: الإنعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

المبحث الأول: انعكاسات تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية والسياسية

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: آليات الجزائر في التعامل مع التهديدات الامنية

المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية

المطلب الثاني: الآليات الامنية

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية

المبحث الثالث: تقييم المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل

المطلب الأول: تحديات المقاربة الجزائرية

المطلب الثاني: مقترحات مكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالساحل الإفريقي

الخاتمة

مقدمة

تشهد البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر عدة تحولات وتغيرات في الآونة الأخيرة، وهو ما كان له انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري في عدة أصعدة ومجالات، بحيث أن هذه التحولات الإقليمية لم تكن على الصعيد العسكري المباشر فحسب، وهذا ما يفرض إعادة النظر في المقاربات والاستراتيجيات والسياسات المتبعة لمواجهة التهديدات الأمنية.

أفرزت الانتفاضات العربية أو ما يعرف بـ "الربيع العربي" بيئة أمنية هشة على الحدود الشرقية للجزائر خاصة مع ليبيا، فالأزمة الليبية كان لها انعكاسات على البيئة الأمنية للجزائر بإفرازتها لوضع أممي هش، وانكشافات أمنية على الحدود، ناهيك عن تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا وانتشار تجارة الأسلحة وتهريبها عبر الحدود. كما ألفت الأزمة في تونس بظلالها على الجزائر خاصة في ظل تنامي النشاط الإرهابي مع الحدود الجزائرية - التونسية.

وإن تعقد الأزمة الأمنية في الساحل في السنوات الأخيرة أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة وبعد الانقلاب العسكري الذي حدث للرئيس المالي وخاصة محاولة انفصال الشمال من طرف حركة الأزواد، وما تلاه من تدخل عسكري فرنسي مباشر، الشيء الذي أفرز بيئة أمنية هشة وغير مستقرة على الحدود الجنوبية للجزائر، من نشاطات إرهابية وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة والتي ألحقت بالجزائر إعتداء على المنشأة النفطية "بتقنورين" ناهيك عن نشاط الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات... الخ.

كما أن قضية الصحراء الغربية وتعنت المغرب المستعمر لها وتهربه من إعطاء حق تقرير مصير شعبها وانعكاسات هذا على الجزائر أمنيا ودبلوماسيا وحتى بالنسبة للاجئين في الجنوب.

وبناء على هذه الأزمات والإشكاليات الأمنية الناجمة عنها وجدت الجزائر نفسها أمام إنكشافات أمنية على جميع حدودها وهو وضع غير سابق، وله تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده ومستوياته.

### المشكلة البحثية:

في ظل التحولات والتغيرات التي تعرفها البيئة الإقليمية للجزائر، من تنامي مطرد للتهديدات الأمنية بمختلف أنواعها التقليدية وغير التقليدية (اللاتماتلية)، أصبحت الجزائر تعاني من عدة إنكشافات أمنية

متأثرة بعوامل اللااستقرار الإقليمي سواء من دول الجوار أو دول الساحل الإفريقي. وعليه فإن الإشكالية المطروحة بهذا الصدد هي:

كيف تأثر الوضع الأمني الجزائري بالتحولات والتغيرات التي شهدتها البيئة الأمنية الإقليمية؟  
وانطلاقاً من هذا السؤال الرئيس يمكن طرح أسئلة فرعية مكملته له:

- كيف تؤثر التهديدات والتفاعلات الأمنية في الدول المغاربية على الجزائر؟
- ما هي أهم التهديدات والتحديات الأمنية للأمن الوطني الجزائري المتأتمية من دول الساحل الإفريقي؟
- ما هي تداعيات اللااستقرار الأمني في دول الساحل الإفريقي على أمن الجزائر؟
- ما هي استراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية؟

#### الفرضيات:

- بناء على إشكالية الموضوع المطروحة يمكن الانطلاق في الدراسة من الفرضيات الأساسية التالية:
  - الفرضية الأولى:** كلما زادت حدة اللااستقرار السياسي والأمن في دول جوار الجزائر، كلما أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية خطيرة مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري.
  - الفرضية الثانية:** البنية العلائقية والترابط والتعقيد والتشابك الذي يميز التهديدات الأمنية الإقليمية للجزائر، يتطلب ويستوجب الأخذ باستراتيجية أمنية شاملة لمواجهتها.
  - الفرضية الثالثة:** بقدر ما كان هناك تفعيل للمقاربة التنموية والمقاربة التعاونية في الإطار الإقليمي الجزائري، بقدر ما يكون هناك نجاعة في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة في البيئة الإقليمية.
- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهم التهديدات الأمنية في الإقليم الجزائري وكذلك التعرض لأبرز المقاربات الجزائرية لمواجهة هذه التهديدات. بالإضافة الى تسليط الضوء على الحراك العربي في المنطقة المغاربية وتأثيره في بروز تنظيمات إرهابية وتحالفها مع الجريمة المنظمة.

المجال المكاني والزمني للدراسة:

فيما يتعلق بالحدود المكانية فقد قمنا بدراسة الأوضاع الأمنية في دول الجوار بصفة عامة والتركيز على ليبيا ومالي، وكذلك مدى توسيع مقاربة الجزائر في بناء الأمن نحو منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

أما المجال الزمني فقمنا بدراسة هذل الموضوع في مرحلة الربيع العربي من فترة 2011 إلى 2015، كون أن الأحداث في هذه المرحلة تطورت بشكل سريع وأفرزت لنا عدة تحديات جديدة.

### أهمية الموضوع:

إن دراسة موضوع التهديدات الأمنية في إطار انعكاسات تطورات الأوضاع الأمنية في دول الجوار على الجزائر، يكتسب أهمية كبيرة، فهو؛ أولا إرتباطه بأحد أهم المواضيع في العلاقات الدولية في الوقت الراهن. علما وأنه تكمن أهمية الدراسات الأمنية في فهم وتفسير العلاقات الدولية والسياسة الدولية المعاصرة، خاصة في ظل الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية المختلفة، وعولمة المخاطر والتهديدات، ناهيك عن محاولة تقديم الحلول العلمية والعملية لمظاهر اللأمن واللاإستقرار في العالم، واحتواء التهديدات وإدارة المخاطر الأمنية وبناء استراتيجيات استباقية لمنع حدوثها أو تطورها.

كما أن قلة الدراسات والأدبيات السابقة التي تعالج موضوع الأمن الوطني الجزائري بصفة عامة، ودراسة التهديدات والمخاطر المتأتية من البيئة الإقليمية التي تهدد أمن واستقرار الجزائر، خاصة في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها دول الجوار الشرقية (ليبيا وتونس)، وتنامي الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلى الخصوص مع أزمة مالي الراهنة، يضاف إلى ذلك تنامي التهديدات اللاتماتلية في البيئة الإقليمية للجزائر من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية... إلخ

إن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على التهديدات الأمنية للأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها البيئة الإقليمية، وفق مقاربة موسعة وشاملة وذلك وفقا للمقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية، ولذلك نتناول تحليل مختلف التهديدات الإقليمية غير التقليدية اللاتماتلية التي لا تهدد كيان الدولة فحسب، وإنما تهديد يطال المجتمع والأفراد، مثل تهديد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، بحيث أن مختلف هذه التهديدات الأمنية ذات بنية علائقية أصبحت تتشابك فيما بينها ويغذي بعضها البعض في ظل حركاتها وتفاعلاتها العابرة للحدود.

وهناك أهمية كبيرة في محاولة دراسة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة هذه التهديدات

ومدى نجاعة مختلف الاستراتيجيات والسياسات الجزائرية وتكيفها مع التطورات والمستجدات التي تعرفها البيئة الإقليمية خاصة الانكشافات الأمنية الجديدة على الحدود الشرقية والجنوبية، بحيث أن البعد الإقليمي محور أساسي في ضمان أمن واستقرار الجزائر.

### أسباب اختيار الموضوع:

هناك عديد من الدوافع والأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار دراسة موضوع انعكاسات تطورات الأوضاع الأمنية في دول الجوار على الجزائر في الفترة ما بين 2011-2015، منها الموضوعية والذاتية.

### الأسباب الموضوعية:

محاولة تفسير وفهم طبيعة البيئة الأمنية في الجزائر من خلال التعقيد والتشابك "بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة" من خلال الاستعانة بالمقاربات النظرية المختلفة سواء تلك المتعلقة بفهم أسباب الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها خاصة تهريب المخدرات والأسلحة والمتاجرة بها، والهجرة غير الشرعية، مما يقودنا للبحث في جوهر العلاقة بين تطور مفهوم الأمن الإنساني وإمكانية الاستعانة به عمليا في مجال مكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تهدد أمن واستقرار الجزائر، وكذلك الأمن الإقليمي.

كذلك ضرورة الربط بين التطورات الحاصلة وأهمية فهم مضامين الأمن الجديدة، خاصة الأمن المجتمعي والأمن الإنساني، وإبراز مظاهر الانكشاف الاستراتيجي للأمن الوطني الجزائري أمام التهديدات الجديدة.

### الأسباب الذاتية:

فقد تراوحت بين وطنية الباحث واهتماماته بكل ما يسمى أمن واستقرار بلده وبالتالي قناعته الشخصية بأهمية الموضوع، كما أن الموضوع يدخل في قلب تخصص الباحث المتمثل في الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر.

### مناهج الدراسة

يهدف وصف البيئة الأمنية بمنطقة الجوار الجزائري، وطبيعة التحديات التي تطرحها على الأمن القومي الجزائري. وكذا وصف الميكانيزمات المشكلة للمقاربة الأمنية الجزائرية كان علينا دراسة انعكاسات

الأوضاع الأمنية في دول الجوار على الجزائر في الفترة ما بين 2011-2015، واتباع المقاربات والمناهج التالية:

**مقاربة نقدية:** نستخدم مقاربة مدرسة كوبنهاغن للدراسة الأمنية (ما بعد بنوية) والتي تقدم قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا لأبعاده، والانتقال من مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس بقاء الدولة الوطنية (السيادة والوحدة الترابية وبقاء النظام السياسي) إلى مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس أمن الإنسان والمجتمع وبقائه. بحيث نحاول إسقاط هذه المقاربة لتحليل الوضع الأمني للجزائر ومدى تكيف السياسات الوطنية مع التهديدات غير التقليدية، لأجل حماية أمن الدولة والمجتمع والأفراد، لأن الأمن الوطني والأمن الإنساني والأمن المجتمعي يدعم بعضه البعض.

#### المقاربة البنائية:

**المنهج الوصفي:** وهذا بهدف وصف البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وطبيعة التحديات التي تطرحها على الأمن القومي الجزائري، ووصف المقاربة الأمنية الجزائرية.

**المنهج التحليلي:** أي ظاهرة لابد من تحليلها تحليلا دقيقا حتى نتمكن من معرفة حدوثها على نمط ما، فإن توظيف المنهج التحليلي في الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها أمر ضروري.

#### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التهديدات الأمنية للجزائر نذكر أهمها:

-كتاب عبد النور بن عنتر: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري - الجزائر - أوروبا والخطف الأطلسي" الصادر عن المكتبة العصرية في الجزائر سنة 2005، والذي جاء في إحدى عشر فصل، تناول فيها محددات الأمن الوطني الجزائري وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه، حيث تناول تهديدات الإرهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل، وإن كان الكتاب حاول التركيز على مفهوم التهديدات الأمنية أكثر.

-عمورة أعمر، مذكرة ماجستير علوم سياسية بعنوان: "التهديدات اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)"، سنة 2011، جامعة الجزائر3، حيث تناول الموضوع في ثلاثة فصول أساسية، في الأول عرج على دراسة ابيتمولوجية لمنطقة الساحل الإفريقي، وفي الثاني تناول واقع التهديدات اللاتماتلية



في الساحل، أما الثالث فتناول المبادرات المختلفة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تناول الباحث التهديدات اللاتماثلية (غير التقليدية) في منطقة الساحل ومنها وضع الجزائر وموقعها من هذه التهديدات.

-كتاب القحطاني محمد علي وهف: "الجريمة المنظمة"، الصادر عن مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض سنة 2013، والذي جاء فيه تسعة فصول، تناول فيها الجريمة المنظمة بكل أشكالها بداية بمفهومها وعلاقتها بالجرائم الأخرى، حيث تناول أيضا هذه الظاهرة في الدول العربية وخاصة المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، كذلك تناول الكاتب أشكال الجريمة المنظمة.

### مدخل مفاهيمي:

اعتمدت الدراسات على مجموعة من المفاهيم أهمها:

**الإرهاب:** هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، معتمدا في ذلك على أساليب متنوعة كتفجيرات واحتجاز الرهائن أو اغتيالات... إلخ، فهو دائما يحمل رسالة الى جهة معينة.

**الجريمة المنظمة:** جريمة تتميز بالتخطيط والتنظيم الدقيق فهي مشروع مستمر، يعمل ضمنها عدد من الأشخاص لاكتساب سلطة وتحقيق منفعتهم الخاصة، من خلال أنشطة غير قانونية.

**الهجرة غير الشرعية:** الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر، أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الأطر القانونية.

### تقسيم الدراسة:

نظرا لطبيعة وأهمية الموضوع نحاول وضع خطة نتحرى فيها قدر المستطاع الإحاطة بمختلف جوانب وأبعاد الإشكالية المطروحة، بحيث قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصل نظري مفاهيمي وفصلين تطبيقيين، نحاول في الفصل الأول (الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة) تحليل وتوضيح مختلف المفاهيم والمقاربات النظرية التي نوظفها في الدراسة، من حيث مفهوم الأمن: تعريفه وأبعاده المختلفة، وتطور الدراسات الأمنية وأهم المراحل التي مرت عليها، وكذلك المقاربات النظرية للأمن بحيث ندرس أهم المقاربات الوضعية (الواقعية والليبرالية)، والمقاربات ما بعد الوضعية الحديثة (البنائية والنقدية) ودراسة

التحديات المعاصرة، ودراسة مختلف التهديدات والمخاطر الناتجة عن التحولات في دول الجوار الشرقي في سياق ما يعرف بـ "أحداث الربيع العربي"، وذلك بتحليل الأزمة السياسية في تونس، وتداعياتها الأمنية على الحدود الشرقية، فالأزمة التونسية كان لها انعكاس على أمن الجزائر (انكشاف الحدود الشرقية) من حيث الحركات لبعض الجماعات الإرهابية مع الحدود الجزائرية (جبل الشعانبي)، وتعد الأزمة في ليبيا أخطر من حيث انكشاف الحدود على قرابة ألف كلم، وانتشار تهريب الأسلحة مع الحدود الجزائرية بحيث أصبحت ليبيا ما بعد القذافي سوق سوداء للأسلحة، فقمنا بإدخال هذا الجزء كمرحلة للانتقال إلى الفصل الثاني.

ونحاول في الفصل الثاني الإحاطة بمختلف الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، خاصة مع أزمة شمال مالي الأخيرة التي شهدت محاولة انفصال الشمال من قبل الأزواد وما نتج عن ذلك من تدخل أجنبي فرنسي، وهو تحدي للمقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه القضايا والأزمات الإقليمية وفق المقاربة التنموية، ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة. كذلك نحاول دراسة مختلف مصادر التهديدات اللاتماثلية من إرهاب وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة المرابطين سليلة حركة التوحيد والجهاد... الخ، كذلك تهديد الجرائم المنظمة وانتشار تجارة وتهريب الأسلحة والمخدرات وظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في ظل الأزمات الحالية، كذلك مشكلة الهجرة غير الشرعية وتحول الجزائر من دولة عبور إلى دولة استقرار.

وفي الفصل الثالث والأخير نتطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى نجاعتها وتكيفها مع المستجدات الأمنية الراهنة، ودراسة مختلف الانعكاسات والآليات والتحديات التي تواجه استقرار المنطقة، بالإضافة إلى تقييم المقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه الإشكاليات في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الأول:

المنطلقات النظرية والتطبيقية

للدراسة

تمهيد:

تعيش منطقة الساحل الافريقي مشاكل عديدة تزيد في تدهور الوضع الأمني في المنطقة كلها وخاصة على حدود دول الجوار مثل الجزائر، فالجريمة المنظمة، والإرهاب والفقر وانتشار الأمراض عوامل تدفع إلى توسيع وتعميق المجالات الأمنية في هذه المنطقة.

إن ارتباط أمن الدولة بسيادتها وانتهاج السياسات الدفاعية بها ارتباط تقليدي، ان ظهور النظام الدولي الجديد أصبحت جل المشاكل العابرة للحدود وكذا أصبح من الضروري إعادة فهم أسبابها وصياغتها.

فتلك التغيرات التي طرأت على المشهد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة فرضت ضرورة التفكير إيجاد اطر نظرية جديدة لتفسير وتحليل استيعاب التحولات الدولية الحاصلة، ومنها دراسة التهديدات الأمنية غير التقليدية، بحيث ان الدول والجماعات المحلية لم تعد تواجه تهديدات عسكرية مباشرة، انما أصبحت التهديدات ومصادرها تأخذ أبعاد غير عسكرية، كما أن التهديدات الأمنية لم تعد تأتي من خارج الحدود فحسب بل في اغلب الأحيان من داخل الدولة.

نحاول في هذا الفصل من الدراسة البحث ودراسة لمختلف التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن وخاصة الأمن الوطني وما أصبح يطلق عليه ثم ننظر في المقاربات النظرية الجديدة للأمن بالإضافة الى الربط بين الفصل الأول والثاني بدراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي في الدول العربية.

## المبحث الأول: مفهوم الأمن ومحددات التهديدات الأمنية

يعتبر الأمن من الضروريات الأساسية والجوهرية التي تسعى لها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي، وذلك بدفع المصلحة الوطنية سواء في الداخل أو الخارج، فالأمن أساس الاستقرار والتطور وهو من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار ما يطلق عليه جدلية الأمن والتنمية إذ بدون امن لا يمكن تحقيق التنمية وبدون التنمية لا يمكن ضمان الأمن.

فالأمن عبارة عن منظومة متكاملة من القيم والحقائق والوقائع والإجراءات التي تقتضي إبعاد كل المخاطر على المجتمع.<sup>1</sup>

فالأمن هو الذي يربط مختلف الظواهر الاجتماعية فهو الجامع المشترك، فالأمن بات لصيق بمختلف النشاطات الاجتماعية التي تفرعت عن علم الاجتماع العام حيث أصبح في مفهومه من الأهمية بما كان، كونه مرتبط بالنشاطات الاجتماعية للإنسان كلها لذا نريد ان نبحت في مفاهيم الأمن الوطني، والأمن الإنساني، كون هذه المصطلحات مرتبطة بموضوع بحثنا.

## المطلب الاول: الإتجاهات النظرية لمفهوم الأمن:

لقد كان للمتغيرات الكبرى التي عرفتها الساحة العالمية في نهاية القرن العشرين الأثر المباشر في احداث تحولات في الساحة الدولية، و كذا في ظهور وتغير العديد من المفاهيم التي كانت قائمة في ظل الحرب الباردة، يأتي في مقدمة ذلك مفهوم الامن وما شهدته الدراسات الأمنية في انتقالها من الطابع العسكري الى الطابع المتعدد الابعاد، وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول، فالمجتمعات والافراد لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بحماية الحدود و السيادة، إن أمن الدول أصبح مهددا من طرف أنماط جديدة من التهديدات.

1 محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2004 ص ص.87 - 88.

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم أهمية ومحورية في حقل الدراسات الدولية، وهو من أكثر المفاهيم صعوبة في التحديد كونه معقد ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، إذ يتعرض في الواقع لتحديات وتهديدات كثيرة مختلفة المصادر والأنواع والأبعاد تجعل مفهومه متغيرا.

فالأمن الوطني هو أحد المفاهيم المركزية في حقل الدراسات الأمنية ودراسة الأمن الوطني لا يمكن فهمه وتفسيره إلا بإبراز المقصود بالأمن كمفهوم عام ثم تحليل مضمون ومفهوم الأمن الوطني.<sup>1</sup>

### 1- مفهوم الأمن:

لمصطلح الأمن مفهوم غامض ومعقد يصعب إيجاد تعريف شامل له، كما ذكرنا فهو من المفاهيم النسبية غير متفق عليها بصفة كلية. ولذلك ليس من السهل علينا إيجاد تعريف محدد ودقيق وشامل للأمن، شأن الكثير من المفاهيم السياسية الشائعة الاستعمال، فالأمن يعتبر مرادفا للطمأنينة وعدم الخوف وانتفاء الخطر كما يتعلق استخدام مصطلح الأمن عادة بالتححرر من الخوف والخطر، فالإنسان يكون آمنا عندما يكون سليما من الأذى، غير انه لا يتحقق للإنسان الامن الكامل وانما الإحساس به يعتبر ذا قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا يتمكن من العيش بشكل محترم.<sup>2</sup>

إذا بحثنا في القرآن الكريم نجد ان كلمة الأمن جاءت نقيضا للخوف هذا في عدة آيات نذكر منها:

" وإذا جاءهم أمر من الأمن او الخوف أذاعوا به... سورة "النساء" الآية 83

" وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا ... سورة "النور" الآية 55

" الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف ... سورة "قريش" الآية 4

1 سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته، صيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت)، عدد 19، 2008، ص. 9.

2 مارتين نغريغيش وتيري اوكالاهان، "المفاهيم السياسية في العلاقات الدولية"، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث (دبي مركز الأبحاث للخليج): 2008، ص. 78.

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير ومنه جاء الإيمان هو التصديق والوثوق وما ينجر عنها من راحة النفس.<sup>1</sup>

وفي معجم اللغة العربية نجد ان مفهوم الأمن مشتق من امن، يؤمن، أمنا، اي اطمأن ولم يخف، وأمن البلد إذا اطمئن فيه أهله، وأمن من الشر إذا سلم منه، وأتتمن فلان على الشيء جعله أمنا عليه واستأمن اليه واستجاره وطلب حمايته.<sup>2</sup>

كان الامن في السابق محصورا فقط في الشؤون العسكرية لكن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية دفعت التطورات التي لحقتها على مستوي الشؤون الدولية الى ضرورة اعادة القراءة في مفهوم الامن، والبحث عن توسيع مضامينه وابعاده ليشمل جوانب اخرى من خلال مفهوم جديد دعت الحاجة الي ادراجه بالقوة في حقل الدراسات الأمنية.

## 2- مفهوم الأمن الصلب:

يعد الامن الوطني من أكثر المفاهيم غموضا ومحورية في حقل الدراسات السياسية حيث تم استخدامه لأول مرة تزامنا مع انشاء مجلس الامن القومي الامريكي سنة 1947.<sup>3</sup>

في ضل وجود تأرجح في التأصلات النظرية بين المثالية التي ترفض التركيز على دولة كوحدة لتحليل وبين الواقعية التي تختلف جوهريا عن الاولى وترى ان الدولة هي محور التحليل وليس الفرد او القيم العالمية، وعليه تكون المتغيرات المتحكمة في تحقيق وجودها واستمراريتها كفاعل اساسي

1 الطيب البكوشي، "الترباط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإيداع مجلد، 10، جوان 2003 ص. 164.

2 العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة الجزائر 2008 ص. 13.

3 حموم فريدة، "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية" (مذكرة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية 2004 ص. 13.

هي الاجدر بالاهتمام لدعائمتها وضمان ديمومتها، وبالتالي التنضير لهذا الوضع بانتقاء تغيرات تفسر اثارها وانعكاساتها.<sup>1</sup>

وبناء على ذلك يتضمن الامن الوطني تامين الدولة من الاخطار الخارجية التي قد تؤدي الي الوقوع في سيطرة اجنبية نتيجة ضغوطات خارجية، وهو حسب التعريف الوارد في معجم الاستاذ عمر سعد الله: "دفاع الوحدة الاساسية الفاعلة في العلاقات الدولية ويتعلق الامر بالدولة ضد اي تهديد خارجي لكيانها او سيادتها وتكاملها الاقليمي او استقرار النظام السياسي او مصالحها القومية وبذلك تكون القوة العسكرية هي القوة المثلي لتحقيق الامن فتحول العلاقات مع الوحدات الأخرى الي صفرية تحسم بالغلبة لطرف معين".

ويعرف الأستاذ عباس نصر الله اعتمادا على المفهوم العسكري بقوله: "الأمن الوطني يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق امنها من خلال مظهرين:

- تشكيل قوة عسكرية ردعية تجنب الدولة خطر استخدام الاخرين القوة ضدها، وأدى إلى بروز مفهوم الامن من خلال الردع.
- لجوء الدولة الى استخدام الفعلي لقوتها المتاحة او لجزء منها نتيجة تعرضها الى غزو او خطر او استخدامها لتحقيق هدف ما".<sup>2</sup>

كما يعرف علي انه قدرة الدولة علي حماية قيمها الداخلية من أي تهديد، بغض النظر عن شكلها ومصدرها، وهو ما تقوم به دولة أو مجموعة دول يضمها نظام جماعي واحد، من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ علي كيانها ومصالحها مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية.<sup>3</sup>

1 ظافر محمد العجمي، "أمن الجامع العربي: تطوره واشكاله من منظور العلاقات الدولية والإقليمية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006. ص. 32.

2 مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، "الأمن القومي العربي في ضل الاحتلال الامريكي للعراق". id= grand nenu http://www.eirutonter.info/defaultusp?content D68 تاريخ التصفح 12 مارس 2007.

3 محمد البشري، "الأمن العربي: المقومات والمعوقات"، الرياض: اكااديمية نايف للعلوم الامنية، 2000 ص ص. 1-20.

ويري ديلان " Dillon " أنه لا أساس مستقر للأمن، ولكن يكشف عن الاستقرار واليقين والحقيقة، في الأساس، وأن ما يسبب الأمن ليس فكرة الموت أو شكل خاص من الحياة ولكن اللأمن موجود في حد ذاته.<sup>1</sup>

اما ارتولد وولفرز " A. wolfers " فيري ان الأمن موضوعيا مرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية أما ذاتها فهو غياب الخوف من ان تكون تلك القيم موضع هجوم.<sup>2</sup>

وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بانه " قدرة الدولة علي حماية قيمتها من التهديدات الخارجية " الا ان هناك من يري ان: " الامن هو مفهوم اوسع وأكثر تعقيدا من مجرد الحماية من الاسلحة والحرب، لأن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدولة وفيما بين الدول الي جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية للأفراد".<sup>3</sup>

وترى الواقعية ان القوى العسكرية هي العامل المحوري والاساسي لقوة الدولة وأدائها الرئيسية، والامن هو امن الدولة الذي يضم امن الفرد والجماعة وهي الافكار التي ناد بها Hans Morgenthau، ويرى Lolter lippma ان الدولة تكون امنة عندما لا تضطر للتضحية،<sup>4</sup> بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وان امن الدولة يجب ان يكون مساويا للقوة العسكرية والامن العسكري، إضافة الي إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه.

1 جون بيليس وستيف سميث، "عوامل السياسة العالمية"، ط 1، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث (دبي الامارات العربية المتحدة) 2004 ص. 412.

2 السيد ياسين، " امن البحر المتوسط والشرق الاوسط، المجلة السياسية الدولية"، عدد 118 اكتوبر 1994، ص. 70.

3 عامر مصباح، "نظريات التحليل الاستراتيجي للامن والعلاقات الدولية"، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2011 ص. 11.

4 احمد بيضون وآخرون، "العرب والعالم بعد 11 أيلول"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ص. 253.

اما فريديريك هارتمان Friedrich Hartmann فيعرف الامن على انه محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة، اما هنري كيسنجر H. Kissinger فيري ان الامن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها الي الحفاظ على حقه في البقاء.<sup>1</sup>

ويرى أنصار الواقعية الجديدة ان تحقيق الامن الوطني او انعدامه يتعلق الي حد كبير ببيئة النظام الدولي وينظر للبيئة القومية على انها بنية متينة اتصفت به في الماضي، كما ان رغبة الدولة في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ورغبتها في البقاء تبقي القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها.<sup>2</sup>

اما الليبرالية فترى ان للمؤسسات الدولية دور مهم في تحقيق التعاون والاستقرار.<sup>3</sup>

ويرى أنصار السلام الديمقراطي ان الدول الديمقراطية لا تميل الي محاربة بعضها البعض، لذلك فإن الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام، حيث يرى روبرت كوفمان أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني هو غياب الديمقراطية.<sup>4</sup>

وقد حاول الأستاذ عامر مصباح وضع تعريف للأمن الوطني وفق هذه النظرة في كتابه " نظريات التحليل الاستراتيجي والمني للعلاقات الدولية، بقوله ان الامن الوطني هو: " امن المجتمع من التهديدات الامنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة، ووحدة الاقليم وامنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وامنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات وتجارة الجنس وتجارة الاطفال، وتجارة الأعضاء البشرية، وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وفكره."<sup>5</sup>

1 جمال منصر، "تحولات في مفهوم الامن ... من الامن الوطني الي الإنساني"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي للجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، قسنطينة بوسي 29-30 أبريل 2008، ص. 4.

2 عامر مصباح: مرجع سابق، ص. 93.

3 جون بيليس وستيف سميث: نفس المرجع السابق، ص. 428.

4- Robert kaufman k, "**defense of bust doctrine**", (united states of America), university press Kentucky 2007, p 32.

5 عامر مصباح: نفس المرجع السابق، ص. 11.

## 3- مفهوم الأمن الإنساني:

بعدها كان مفهوم الامن منحصرًا في شقه العسكري في ضل الحرب الباردة، أفسحت نهاية هذه الحرب الباردة مجالًا واسعًا للانتقال الى مستوى اوسع واشمل لهذا المفهوم الذي يمس الفرد.

ومن الملفت ان هذه النداءات النظرية ترافقت بالتوازي مع الانعكاسات على مجريات الساحة الدولية، خصوصًا بعد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، فترجع امن الدولة وصعد بعده امن المجتمعي، فالأمن الانساني ذهب بعيدًا في البروز ليس كمرجع للدولة ولا للمجتمع ولكن للإنسان وأصبح يكشف الخصائص الحقيقية للفرد وايضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك بحماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية.<sup>1</sup>

ظهر مفهوم الامن الانساني في إطار نظرة شمولية للتنمية البشرية التي تمت صياغتها في إطار البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من طرف الباكستاني "محبوب الحق" وبدعم من عالم الاقتصاد الهندي "امرتيا سن" سنة 1994 حيث تعد اول وثيقة رئيسية تطرح مفهوم الامن الإنساني.<sup>2</sup>

بعدها أصبح المنظور الواقعي غير كاف للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد بعد الحرب الباردة والحاجة لتوسيع منظور الامن ليعكس طبيعة مصادر التهديد الجديدة وقبل هذا التاريخ ساد المفهوم الواقعي للأمن الذي ولد مع معاهدة صلح "واستفليا" ونشأة الدولة القومية في 1648 الذي يقتصر على حدود امن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي للعلاقات الدولية وذلك ضد اي تهديد عسكري خارجي،<sup>3</sup> لتأتي بعد ذلك محاولات باري بوزان الذي جاء بمفهوم الامن المركب ضمن المقاربة الهادفة للتوسع في مفهوم الامن اطار الدراسات الواقعية الجديدة كما ان الحرب الباردة وما افرزته من متغيرات وبروز تهديدات جديدة أدت الي تغيير مصاحب على المستوي الأكاديمي بظهور النظرية النقدية الاجتماعية في منتصف الثمانينات ضمن النظريات التكوينية التي

1 حموم فريدة، مرجع سبق ذكره ص. 22-25.

2 نفس المرجع السابق، ص. 26.

3 عمر سعد الله، "مدخل في القانون الدولي لحقوق الانسان، الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية. 1991 ص 68.

تسعي الي تكوين السياسات الدولية التي تهيمن عليها الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، انطلاقا من اطروحات المنظور النيوماركسي للعلاقات الدولية " التبعية " وانتقدت النظريات التقليدية او نظريات حل المشكلة وهما الواقعية والليبرالية الجديتين لتجاهلهاما التفاعلات الاجتماعية والتاريخية واعتبار الدولة الفاعل الوحيد والاساسي في العلاقات الدولية، إضافة الى ادعائها الموضوعية مستدلة على فشل الواقعية في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفياتي لعدم تحليل التحولات الاجتماعية العميقة داخله والتي يرجع اليها وحدها انهيار الاتحاد السوفياتي كما تري النقدية الاجتماعية ان القصور الواقعي ناجم عن اقصاء الفواعل الأخرى من غير الدولة وأقرت بانها نظرية مقارنة مُسيّسة هدفها ديمقراطية المؤسسات الدولية، وأعطت بديلا للمعضلة الأمنية المتمثلة في الجماعة الامنية كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية وذلك كان على يد "ألكسندر وانوت".<sup>1</sup>

أثير الحديث الي المفهوم الأمن الإنساني وأمن الفرد من خلال مناقشة أهم التهديدات الموجهة ضده عبر اعمال وتقرير بعض اللجان المستقلة والمؤتمرات الدولية، حيث ركزت على محورين أساسيين: اولهما اشكالية تحقيق أمن الفرد والإنفاق على التسلح وثانيهما الربط بين تحقيق الأمن الإنساني وتحديات التنمية الشاملة.<sup>2</sup>

ومفهوم الأمن الإنساني وعلى هذا الأساس، فإما التعامل مع هذه التهديدات بتعقل، إذن الليبرالية ترى بأن الفرد هو محور أساسي، وتدعو إلى الاعتماد المتبادل والمبادئ الديمقراطية مفتاحا للسلام العالمي فتطرح فكرة العولمة كأداة تفوض السلطة الدولية وتسحب الاهتمام من الامن العسكري وتوجهه صوب تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مما يكبل سيادة الدولة كتعبير عن نقدها لمبدأ السيادة وعدم التدخل.<sup>3</sup>

1 خالد معمري جندي، التنظير في الدراسات الامنية ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 ديسمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام: قسم العلاقات الدولية والاستراتيجية، 2007 ص 105-109.

2 خديجة محمد عرفة، مفهوم الامن الإنساني، مجلة المفاهيم القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13، السنة الثانية، يناير 2006 ص 8.

3 محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الانساني في العلاقات الدولية. ابوظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية 2004، ط 1 ص 41-45.

يري "لويدي" ان الامن الانساني هو طريقة بديلة لرؤية العالم يرتكز على اجراءات وقائية لتحقيق أمن الأفراد عبر الحدود وداخلها وليس أمن الأراضي أو حدود الدولة فقط.<sup>1</sup>

ان المقاربة الكندية تري ان الامن الانساني هو سياسي يقتصر على امن الافراد اثناء النزعات و الحروب و فصله عن الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية على اعتبار انها في شق التنمية البشرية ، فان المقاربات الأخرى كالتى اتى بها " شارل فيليب افي " و " بياتريس باسكال " يرى أن الأمن الإنسانى شاملا للتحرر من الحاجة الاقتصادية و العنف السياسي و بالتالي الامن يستدعي اتباع كل المطالب الاساسية للإنسان اقتصادية كانت او اجتماعية او سياسية او امنية في كل زمان و مكان و عليه فان نزع و مراقبة التسلح و التنمية المستدامة و احترام القانون والعدالة الاجتماعية ورشادة الحكم هي اوجه لعملة واحدة .<sup>2</sup>

اما الأستاذ عمر سعد الله فيعرفه على انه " صون الكرامة البشرية، وتلبية احتياجات الانسان المادية والمعنوية وتحقيق ذلك يكون من خلال اتباع سياسات تنمية رشيدة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية حقوق الانسان والحريات والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون، كما يقول ايضا " بان الدولة الامنة قد يتناقض امنها مع امن مواطنيها بأنه في بعض الاحيان تكون الدولة مصدر تهديد لأمن مواطنيها ومن ثمة يجب عدم الفصل بينها.<sup>3</sup>

نستنتج ان التأصيل النظري لمفهوم الأمن الجديد المتمحور حول الانسان متوافق مع ما قدمته النظرية للدراسات الأمنية التي جاءت كمواقف نقدية اكثر راديكالية لصياغة الموضوع المرجعي للأمن و التركيز على الانسان بدلا من الدولة وكذا احداث قطيعة مع الرؤية الكلاسيكية للأمن وادراج مجال اوسع لمواضيع اخري كحقوق الانسان والتنمية، عمل النقاد على تغيير الموضوع المرجعي للمفهوم من الدولة الي الفرد بوضع هذا في قلب النقاش حول المفهوم، غير ان اقتصاد الدولة من كونها ذات الاسبقية في مرجعيات الامن لم يسمح بتعريف محدد للأمن الانساني من الذي يجب ان يؤمن؟ مازال الإشكال مطروحا فهل هي القوى الاجتماعية ام الأفراد ام الإنسان؟ فالجواب الميداني هو: أن الفرد

1 خديجة محمد عرفة، نفس المرجع السابق ص. 15.

2 حموم فريدة، نفس المرجع السابق ص. 47.

3 عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره ص. 36.

سواء شخص معنوي أو مواطن أو إنسان، لأن البني في ذاتها ليست الا تعبير عن تركيب مجموع من الافراد.<sup>1</sup>

#### 4- أبعاد مفهوم الأمن:

إن مفهوم الأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة ومختلفة: وأهمها: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والبعد المجتمعي، ومن مفهوم الأمن نخلص إلى أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأهم، قوامه الأمن الذي يقوم على الأصالة والعدل والتحرر من الخوف.<sup>2</sup>

أوضحت التعريفات أن للأمن أبعاد هي مصدر قوته أو ضعفه، كما أيضا يتضح تأثير تلك الأبعاد على بعضها، ويتكون الأمن من عدة أبعاد أساسية تختلف قوة كل منها باختلاف خصائص الدولة كما تتميز بعض الدول بالقوة نظرا لتعدد الأبعاد وتناميها، ويشمل الأمن أبعادا متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية والعسكرية وهي الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني.

أ) البعد السياسي: هذا البعد من وجهة نظر الامن الوطني هو العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، وينقسم الي شقين هما السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.<sup>3</sup>

✓ تستقر السياسة الداخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله في إطار الشرعية الدستورية، وتعزيزها للمقومات الداخلية بكل مكوناتها الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ

1 محمود فريدة، مرجع سبق ذكره ص. 22-26.

2 فائزة الباشا، "الامن الاجتماعي والعولمة"، ليبيا جامعة الفاتح، المركز العلمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2006، ص 10.

الأمن الوظيفي: ينصرف الي عدم استقرار الداخل حيث دفعت سياسة المنافسة العالمية الحكومات بإتباع سياسة وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب اي عقود او ضمانات وظيفية وهو ما يترتب عنه غياب الاستقرار الوظيفي.

3 Williem Delint and Sipra Virta, **security in ambiguity; tow ardas a radical security politics (security from politic)**, published by sage publication, may 2008 p 474

التنشئة السياسية والثقافة السياسية باعتبارها مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،<sup>1</sup> كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والإستقرار السياسي.

✓ السياسة الخارجية: فهي الجهاز الدبلوماسي وكفاءته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والتنظيمات الدولية والإقليمية، وحشد الرأي العام واستخدام القوة السياسية الخارجية للدولة، فهذا يساعدها على إقامة علاقات دولية وإقليمية وعضوية وأحلاف بما يخدم المصالح العليا للدولة، فمن غير الممكن وجود اقتصاد قوي أو قوة عسكرية دون وجود سياسة قوية.

(ب) البعد الاجتماعي: يعتبر هذا البعد المحل المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث يضم مجموعة من العوامل التي تكوّن الأمن المجتمعي للدولة وتعكس درجة الوعي الاجتماعي للمواطن ولحقوقه السياسية والاجتماعية، وأن شكل المؤسسات الاجتماعية القائمة هي التي تعكس درجة تطور المجتمع،<sup>2</sup> إذ أن تطور وسائل الإعلام والاتصال والنقل وتزايد المبادلات الدولية وحركة الأفراد أدت الى ظهور نشاطات غير شرعية كالجريمة وتجارة المخدرات وتبييض الأموال، كما يعتبر الإرهاب أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن، فهذا البعد يلعب دوراً أساسياً في عملية الإستقرار الاجتماعي التي هي أبرز أهداف الأمن، وأن المؤشر الديمقراطي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بالمفهوم الحديث والموسع نتيجة الانعكاسات السلبية في تغذية التدفقات المهاجرة من الجنوب إلى الشمال فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة عبر الوطنية.<sup>3</sup>

(ت) البعد الاقتصادي: يرتبط البعد الاقتصادي للأمن في إطار التصورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلاً سياسياً على المستويين الإقليمي

1 نظرية محمد عارف، "أبستمولوجيا السياسية المقارنة: النموذج المعرفي: النظرية المنهج"، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2002، ص 431.

2 عيسى درويش، "ركائز الاستراتيجية في خدمة الامن القومي"، القاهرة: مجلة الفكر السياسي، 1998، ص 195.

3 احمد مجد السكري، الامن والتعاون في المتوسط مجلة قراءات استراتيجية، العدد 10 أكتوبر 2002، ص 3.

والعالمي، وتوصف هذه القوة بأنها من المتغيرات المهمة لتحقيق الأمن، خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة.<sup>1</sup>

ويرتكز هذا البعد على العناصر الاقتصادية الرئيسية: الزراعة، الصناعة، التعدين، التجارة ورؤوس الأموال، وتعود هذه النشاطات الاقتصادية بفوائد عديدة على الأمن الوطني.<sup>2</sup>

(ث) البعد العسكري الاستراتيجي: تعتبر القوة العسكرية من العناصر المهمة في قوة الدولة، والأساسية في تحديد مركزها ومكانتها في النظام الدولي، فهو من أكثر الأبعاد الأمنية فاعلية، ولا يسمح بإضعافه، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار امن الدولة الوطني.<sup>3</sup>

وتعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من أبرز المراحل التي ترجمت قوة الدولة من خلال تعدادها العسكري، وهذا بعد التنافس الأمريكي السوفيتي في مجال التسليح النووي خاصة، فبفضل هذا التنافس الكبير بين القطبين أثناء الحرب الباردة أخذت الدراسات الأمنية منحى تصاعدي، حيث سميت بعصر **العمر الذهبي "golden âge"** في الدراسات الأمنية.\*

يرتبط هذا البعد بباقي الأبعاد الأمنية ارتباطا شديدا، فإضعاف اي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من قوتها، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ القرار في استخدام القوة، والضعف الاقتصادي يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة، والضعف الاجتماعي يؤدي هو كذلك بدوره الي الحد من حجم القوات، تتأثر القوة العسكرية بالإمكانات الصناعية الحربية في الدولة، ودرجة التقنية المتاح استخدامها فيها، وإمكانات علمائها في التطوير وسد العجز.<sup>4</sup>

1 جاري بيتر تلس واخرون، **جنون العولمة**، ترجمة كمال السيد، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ط 1، 1999، ص 163.

2 Sheila R Ronis, Economic security is national security presented at the national defiance, university symposium on national security the university group October 1997 p 3

3 جمال منصر، نفس المرجع السابق، ص. 5.

4 حسين بوقارة، "مقدمة في الفكر الاستراتيجي"، محاضرة غير منشورة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماجستير في مقياس الفكر الاستراتيجي تخصص الدراسات الاستراتيجية كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03 جانفي 2012.

## المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المعاصرة:

## أولاً: العلاقة بين الأمن والتهديد

إن مفهوم الأمن له علاقة تأثر متبادلة مع مفهوم التهديد، ولدراسة مفهوم الأمن يجب أولاً تحديد مصادر التهديد، ولقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على المفهوم التقليدي للأمن الذي يعتبر الدولة هي مصدر التهديد، أما الدراسات الحديثة تبين أن هناك مصادر أخرى غير تقليدية، تتمثل في التهديدات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها.<sup>1</sup>

## ثانياً: طبيعة التهديدات

إن طبيعة التهديدات تختلف من منطقة إلى أخرى إلا أنها في ظل العولمة أخذت أبعاداً عالمية، فالتهديدات في دول الجوار الجزائري الذي هو موضوعنا، نجدها متشابكة مع بعضها فعندما تقوم هذه الشبكات بعملياتها في دولة تصبح تهديداً لدولة مجاورة بحكم قربها الجغرافي ووجود حدود مشتركة، لقد تعددت العوامل المهددة للأمن الوطني الجزائري التي يمكن تقسيمها إلى تهديدات تماثلية وأخرى لاتماثلية.

(1) التهديدات التماثلية: فتدور أساساً حول مصادر التهديد الأساسية التي بني عليها المفهوم التقليدي للأمن، والمتعلقة بالمخاطر التي تهدد الدولة في كيانها وقيامها مثل النزاعات الإقليمية، مشكلة الحدود، إشكالية بناء الدولة وتنامي التواجد العسكري الأجنبي (التدخل الفرنسي في مالي وليبيا)

(2) التهديدات اللاتماثلية: فهذا النوع من التهديدات يشكل خطراً استراتيجياً على الأمن الوطني لأي دولة فالتهديدات اللاتماثلية تتمثل في الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وغيرها.

<sup>1</sup> سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 2008، ص. 28.

\* رغم إجماع الباحثين أن نشأة الدراسات الأمنية تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هناك أدبيات سابقة تمد إلى ما قبل هذه الفترة والتي لها علاقة إلى حد كبير، بالدراسات الحربية والاستراتيجية العسكرية والجغرافيا السياسية.

أ- الإرهاب: هو ظاهرة تاريخية تعكس مظاهر العنف في العلاقات الاجتماعية، إلا أنها بعد 11 ديسمبر 2001 شهدت تطورات نوعية، إذ أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية عابرة للحدود كما أنها لم تعد ذات صفة محلية مرتبطة بدولة، فهي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي.<sup>1</sup>

ومن بين الخصائص التي تميز الإرهاب الدولي نجد تعدد جنسيات الفاعلين وتعدد مصادر التمويل، إنَّ تحرر الظاهرة الإرهابية من البعد الترابي تورط الدول في العمليات الإرهابية، وتعد منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية هذا التهديد الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم.

في الأخير يمكن القول أن الإرهاب يشكل أحد التهديدات اللاتمائية التي باتت تضرب عمق الأمن الوطني للدول.

ب- الجريمة المنظمة: تشكل الجريمة المنظمة أحد الظواهر الملازمة للوجود الإنساني بحيث أخذت أبعاداً أمنية خطيرة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة إذ أصبحت ضمن التهديدات اللاتمائية التي تهدد الأمن الوطني للدول فباتت تشكل إحدى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل جهود التنمية كما أنها تضعف الاقتصاد الوطني فضلاً عن كونها تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي.<sup>2</sup>

إن تصاعد الإنتشار لمجموعات الجريمة المنظمة، وسيطرتها على المال والنفوذ السياسي كونا مصدر قلق دولي متعاظم في السنوات القليلة الماضية، فقد أصبحت مجموعات الجريمة العابرة للحدود تسيطر على ما يزيد من آلاف ملايين الدولارات من الأرصدة والممتلكات، كما أصبح نفوذها الاقتصادي الهائل يسهل انتشار الفساد على المستوى

<sup>1</sup> سمير حمياز، "إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب - دراسة حالة الشرق الأوسط"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص.85.

<sup>2</sup> عمر عمورة، "التهديدات اللاتمائية في منطقة الساحل الأفريقي (مقاربة جيو-أمنية)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص.62.

الفردى للدول، وعلى المستوى الدولى عامة. وهى تُضعف الحكومات وتقوّض التحول إلى الديمقراطية لدى كما تعرقل محاولات الدول النامية، والتي فى طور التحول الديمقراطى وتعرقل محاولات الدولة النامية، التى فى طور التحول إلى تبنى الديمقراطية واعتماد النظام الاقتصاد الحر.

فحسب التقرير الخاص بالأمم المتحدة حول عمليات الجريمة المنظمة بأنها: " الجرائم التى يمس ارتكابها أو آثارها المباشرة أو غير المباشرة أكثر من بلد واحد".

تعد منطقة الساحل والمغرب العربى واحدة من أكثر المناطق فى العالم التى تشهد تنامى هذه الظاهرة بكل أبعادها غسيل الأموال، الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والسجائر، كما تعرف أيضا تنامى ظاهرة تجارة المخدرات لاسيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقى وعبر المغرب العربى.<sup>1</sup>

**ج- الهجرة غير الشرعية:** أصبحت الهجرة غير الشرعية، إحدى القضايا، التى تشغل تفكير المسؤولين فى الدول والمنظمات والباحثين والمهتمين بدراسات الهجرة خاصة القادمة من أفريقيا نحو أوروبا. فقد عُقدت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية، التى تناولت هذا الموضوع من حيث أسبابها والآثار المترتبة عليها والسياسات الخاصة بالحد منها وتخفيف الآثار المترتبة عليها.<sup>2</sup>

إن مشكل الهجرة غير الشرعية مرتبط بمختلف المشاكل والأزمات خاصة فى منطقة الساحل الإفريقى، حيث دفعت هذه الأوضاع التى دفعت بشعوب المنطقة على خيار الهجرة غير الشرعية، وخطوط الهجرة تتجه دائما من الدول الواقعة جنوب الصحراء مرورا بدول المغرب العربى نحو أوروبا.

1 ولفرام لآخر، " الجريمة المنظمة و الصراع فى منطقة الساحل"، مؤسسة كارنغي للسلام الدولى الشرق الأوسط، بيروت، 2012، ص.07.

2 سمير حمياز، نفس المرجع السابق، ص. 9.

### المبحث الثاني: المقاربات الجديدة للأمن

عرفت الدراسات الامنية عدة مقاربات نظرية حيث تناولت موضوع الامن بالشرح والتفسير والتحليل ولأن مفهوم الامن نسبي ومتغير وديناميكي يتغير مع تغير الزمان والمكان، فأظهرت مقاربات جديدة مع بداية النظام الدولي الجديد وبروز متغيرات جديدة على البيئة الامنية حيث لم تعد المقاربات التقليدية قادرة على تفسير هذه المعطيات الجديدة وتتمثل اهم هذه المقاربات في المقاربة النظرية البنائية والمقاربة النظرية النقدية، وسنحاول أن ندرسها وبما يخدم موضوعنا أي الأمن في دول جوار الجزائر.

### المطلب الأول: المقاربة البنائية للأمن

المقاربة البنائية للأمن يعود ظهورها الي فشل المقاربة التقليدية في التنبؤ في نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وارتبطت البنائية بإسهامات عدد من المفكرين خاصة إسهامات "Nicolas Omuf" عام 1989 في كتابه "عالم من وضعنا" و "Alexander Wendat" في دراسته الصادرة عام 1992 الفوضى هي ما تصنعه الدول التفسير الاجتماعي لسياسة القوة".

وبالرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري الا ان جذوره التاريخية عميقة وتمتد الي الايطالي "جيمبا تيستا" في قوله: ان العالم الطبيعي من صنع الله بينما العالم التاريخي من صنع الانسان.<sup>1</sup>

وحسب "ألكسندر واندت" فان البنائية تفرض ما يلي:

- الدولة هي الوحدات الاساسية للتحليل.
- ت ذاتانية Intersubjectivité البنى الاساسية للنظام القائم على الدولة.

1 عبد الناصر جندي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، ط 1 الجزائر، الدار الخلدونية، 2007، ص. 445.

- تتشكل هويات ومصالح الدولة في إطار نسق مترابط بفعل البنية الاجتماعية ضمن النظام الدولي.

فالبنائية تنظر الي بنية النظام الدولي نظرة اجتماعية باعتبار ان الوحدات الاساسية المشكلة له تقوم على اساس التفاعلات الاجتماعية كالحراك الاجتماعي في الدول العربية وأزمة مالي، لذا ينظر البنائيون الي الدولة بمنظار سوسيولوجي، حيث ان الانماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية الا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية دخل دولانية، اي ان السياسة الدولية تفهم بشكل نذاتاني.

وتتشكل البنية من ثلاثة عناصر اساسية وهي:

- المعارف المشتركة.
- المصادر المالية والتي تتخذ شكلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس علي ممارساتهم.
- ممارسة هذه الفواعل.<sup>1</sup>

وترى البنائية ان تفسير النظرية الواقعية للمعضلة الامنية هو تفسير مطلق للعلاقات الامنية في السياسة العالمية، فأقرار الواقعيين ان التهديدات واحدة في كل الحالات غير صحيح دائما، لان عنصر الادراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات (تهديد دولة لدولة أو التهديدات اللاتماثلية) وتوجيهها، فالعدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالادراك الجماعي لقوته بحيث ان المسدس لما يجعله صديق ليس له نفس المعنى لو يحمله العدو رغم ان التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين.<sup>2</sup>

معني ذلك ان الامن يحمل مدلول اجتماعي أكثر منه مادي وهذا التصور يطلق عليه "النذاتانية الامنية" اي البحث في التكنولوجيات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل الادراك الحالة الأمنية.

1 عمار حجار، "السياسة الامنية الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة، ص. 41.

2 خالد معمري. "التنظير في الدراسات الامنية الفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 ديسمبر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة، 2008 ص. 114.

فالساسة العالمية تتحد وفق البنية الادراكية المتكونة من الافكار والقيم والعقائد والمعايير والمؤسسات المبنية تذانبا من طرف الفاعلين أكثر منها بنية موضوعية.<sup>1</sup>

ويشمل الفهم التذاتاني كلا من الفاعل والبنية فالمعايير واللغات والقواعد والمعاني والثقافات والايديولوجيات هي ظواهر اجتماعية تشكل الهويات وتقود الأفعال، فالأفراد يحتاجون الي قبول هذه الظواهر الاجتماعية من اجل وجودهم وتعريف أنفسهم.<sup>2</sup>

فالساسة العالمية تقاد بفعل الافكار والقيم والمعايير المشتركة تذانبا والتي يحملها الفاعلون، فالبنائيون يركزون علي البعد التذاتاني لمعرفة رغبتهم تأكيد السمة الاجتماعية للوجود الانساني ودور الافكار المشتركة كالبنية مثالية تعيق وتبني السلوك.<sup>3</sup>

يعد مفهوم الهوية والمصلحة من اهم الادوات التحليلية عند البنائيين فكل دولة تتمتع بالهوية خاصة مشكلة اجتماعية عبر معايير وقيم الافكار المؤسساتية للبنية الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: المقاربة النقدية للأمن

ارتبطت المقاربة النقدية بإسهامات مفكري مدرسة فرانكفورت خاصة "ماكس هوركهايمر" و "تيودور ادورنو"، و "هربرت ماركوس" و "يورغن هابرماس"، وبدأت أفكارها تبرز أكثر في ثمانينات القرن الـ 20 على يد كل من اندرو لينلايتر وروبرت كوكس، حيث يرى هذا الأخير أن النظرية هي دوما من أجل شخص ما، ولههدف معين.

1 قسوم سليم. "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، دراسات في تطوير مفهوم الامن عبر متطلبات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2010 ص. 130.

2 Audie kaltz and Cecelia Lynch, "Strategie for research in constructivist international relations", new York M.E strape 2007, p18.

3 Deck Copeland, "the constructivist to structural realism a review essay", international security, vol 25. autumn 2000, p187.

4 عامر مصباح: نفس المرجع السابق، ص 71.

فالنظرية ترى الواقع الدولي من زوايا اجتماعية وسياسية وهي غير مستقلة لأنه لا وجود لنظرية معزولة يحد ذاتها من الزمن والمكان، ويعتقد أنصار النظرية النقدية أن فوضوية النظام الدولي، والدولة الوحيدة، والعقلانية، ومعضلة الأمن، والحرب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية، وأنه يجب دراسة التهديدات كبناء اجتماعي باستخدام التاريخ والثقافة والأيدولوجية.

فالأمن يشكل هاجسا بالنسبة للدولة التي تسعى الى تحقيق المصلحة الوطنية دون إقصاء منطق العقلانية،<sup>1</sup> كما أن التهديدات ليست دائما موضوعية، وإنما تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات، وتتبنى النقدية مرجعية جديدة في التحليل الأمني وهي الفرد، باعتبار مركز تفاعل السياسة الدولية، فالوحدة التحليلية الرئيسية لموضوع الأمن هي التحرر الإنساني، من مصدر التهديد محليا ودوليا، حيث أن الفاعل الأساسي هو الإنسان الفرد، ثم تأتي بعده الدولة، فالدولة لم تعد المرجع الوحيد للأمن،<sup>2</sup> فلا يمكن امتهان كرامة الانسان من أجل بقاء الدولة وإنما وجدت الدولة من أجل حماية الإنسان.<sup>3</sup>

ونجد أن المقاربة النقدية قد ضمت ثلاث مدارس أو اتجاهات مهمة تتمثل أساسا في:

- مدرسة "كوبنهاغن" للدراسات الأمنية
- مدرسة "أبرستويث" (مدرسة ويلز)
- مدرسة "باريس"

### 1- مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر من بين أهم الاسهامات الحديثة في مجال الأمن، وحاولت إعطاء إطار جديد لمفهوم ومضمون الأمن، حيث أخذت مقارنة توسيعية للأمن من خلال التركيز على قطاعات متعددة اقتصادية،

1 Barbara Delcourt. "Théories de la sécurité". Paris : Commentaire et critiques, 2007, pp 37- 42.

2 Teith Krause and Michael. C Williams, "Critical security studies concept and cases", UCL Press, UK, 1997. P334.

3 قسوم سليم، نفس المرجع السابق، ص151.

اجتماعية وثقافية... كحالة شمال مالي الذي يعتبر من أفقر الأقاليم في المنطقة، الى جانب القطاع العسكري وهذا نتيجة للتغيرات الدولية الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور ظاهرت الإرهاب الدولي وارتباطه بالجريمة المنظمة، وترى المدرسة أن الأمن ينقسم الى ثلاث مستويات تحليلية اقترحها هارولد مولر، من خلال شرحه للعلاقة بين أطراف موضوع الأمن والقيم المهتدة.<sup>1</sup>

عليه توضيح الأسئلة الرئيسية في الدراسات الأمنية: الأمن لمن؟ ولصالح أية قيم؟ وفي مواجهة أي مخاطر؟

1- الدولة: تسعى للحفاظ على استقرارها وسيادتها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية، للرد على التهديدات والمخاطر الخارجية الممكنة والمحتملة كحالة الجزائر نلاحظ ذلك في زيادة ميزانية الدفاع وانشاء ناحية عسكرية في الجنوب لحماية حدودها خاصة مع تطور التهديدات القادمة من ليبيا لو دول الساحل.

2- المجموعة: والتي تسعى للحفاظ على كياها وخصوصيتها وهويتها الثقافية في ظل التهديدات القائمة سواء داخل الدولة او خارجها (تأثير الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة على أسلوب الحياة المعتاد ومحاولتها لاستقطاب أكبر عدد من المنخرطين).

3- الفرد: فأمنه يتمثل في الحفاظ على حياته وبقائه، وضمان العيش الكريم من دون أي تهديد وهو ما يرتبط بحقوق الانسان، وضرورة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، تجعل من الانسان يعيش في كرامة ورفاه<sup>2</sup>، من خلال هذا المشكل تظهر لنا حركة الأشخاص والهجرة أو حتى اللجوء لتحول فيما بعد الى هجرة غير شرعية واستعمال الدول المجاورة كمناطق عبور.

ويعتبر "باري بوزان" من أهم المنظرين للأمن في إطار مدرسة "كوبنهاغن"، إضافة الى "اولي وايفر"، و"بيل ماكسوني" ويشتركون في ثلاث نقاط أساسية:  
أ. القطاعات الجديدة للأمن.

1 عادل زعاع. "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأنت المجتمعي"، على الرابط الإلكتروني [www.geocitiec.com](http://www.geocitiec.com)

2 Barbara Delcourt, Op cit. p42.

ب. مستويات التحليل.

ت. الأمن الإقليمي المركب.

وتعتبر مقارنة "باري بوزان" مهمة جدا نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية، من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الافراد والمجتمعات للتهديدات الاجتماعية للأمن.<sup>1</sup>

بحيث يرى أن الأمن يعمل على التحرر من التهديدات (وفي السياق الدولي) يعني أنه قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا سلسلة الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود، كما ركزت مقارنة "باري بوزان" في إطار مدرسة "كوبنهاغن" عن الأمن على توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى أساسية هي: السياسة "ليبيا"، الاقتصادية "شمال مالي" والبيئة دفن النفايات النووية أو البيولوجية في صحراء موريتانيا.

حيث أكد أنه لا يمكن لقطاع معين لوحده التعبير عن المسألة الأمنية بشكل كاف، فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، بل إن كل واحد من هذه القطاعات يمثل نقطة محورية في المشكلة الأمنية، لأنها تشكل مجتمعة شبكة قوية من الترابط في ميدان الأمن.<sup>2</sup>

**الأمن العسكري:** وهو من أهم القطاعات الأمنية، حيث إن التهديدات العسكرية تمس كل مكونات الدولة، كيانا ومجتعا وأفرادا، فالدولة تصنع سلامة مواطنيها وحمايتهم الواجب الأساسي لها، كما أن القطاع العسكري يتعلق ببقاء الدولة.

**الأمن السياسي:** يتعلق بمدى الاستقرار للدولة، وأنظمتها الحكومية، وكذلك شرعية النظام وايدولوجيته، فالتهديدات السياسية ليست عسكرية.

1 Marianne Stone, "Security according to Buzan: A comprehension security analysis", Spring 2009, p2

2 Ole Waever, "Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'School' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery", Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004. At: [www.polsci.ku.dk](http://www.polsci.ku.dk)

**الأمن الاقتصادي:** ويعتبر المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموماً، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويرتبط بمدى قدرة الدولة للوصول إلى الموارد والأسواق والأموال الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي.

**الأمن المجتمعي:** ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، حيث أن الهويات المجتمعية أصبحت مهددة بجملة من التهديدات مثل: الهجرة والغزو الثقافي يعني بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على كيانه وخصوصيته الثقافية.<sup>1</sup>

**الأمن البيئي:** وهو من القطاعات الأكثر جدلاً في السياسة العالمية في عصرنا الحالي على اعتبار أنه تهديد مشترك لكل البشر، إذ لا يخص دولة معينة وإنما العالم كله بحيث أصبح هناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن، ويتطلب تحقيق الأمن البيئي مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث، والجفاف، والاحتباس الحراري، إضافة إلى معالجة مظاهر الندرة في الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه.

والفكرة الأساسية التي عالجتها مدرسة "كوبنهاغن للأمن" هي فكرة الأمن الإقليمي المركب<sup>2</sup> **Régional Security Complexes**، بحيث يرى "باري بوزان" أن الأمن يعتبر ظاهرة علائقية، بحيث لا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.<sup>3</sup>

فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها، إذا ما توافقت مصالح، غايات وأهداف المجموعة، أو تشابهت التحديات التي تواجهها. وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، بحيث لا ترتبط برغبة الأطراف فقط

1 Dario Battistella, "Théories des relation internationales". 2-ed, Paris press de sciences po.2006, p480.

2 Barry Buzan and Ole Weaver, "Regions and Powers the structure of international security", Cambridge University press: New York, 2003, pp 40-43.

3 Barry Buzan and Ole Weaver, op cit, p143.

إنما بتوافق الارادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي.<sup>1</sup>

استخدم "باري بوزان" مصطلح "المجمع الأمني الإقليمي" للدلالة على مجموع من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، وتتشكل البيئة الإنسانية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة عناصر هي:

(أ) الحدود: والتي تفرق وتميز المجمع عن بقية دول الجوار

(ب) البنية الفوضوية: بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لا بد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة

(ت) القطبية: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات

(ث) البناء الاجتماعي: الي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات

## 2- مدرسة "ويلز" أو مدرسة "أبرستوث":

نجد "كين بوث" أهم مفكر يمثل هذه المدرسة التي تحاول تعميق مفهوم الأمن بإضافة وحدات مرجعية فوق وما دون دولاتية، ويرى كل من "كين بوث" و"كوركهايمر" بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات التي تحد من حرية الانسان وانعتاقه وليس التهديدات التي تمس أمن الدولة فقط، فالتهديدات غير العسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق لحقوق الانسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، فهي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء، وتتجاوز كذلك قدرات الدولة الواحدة لمواجهتها ويعتمد "كين بوث" أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد وليس الدولة، وبالتالي فالإنسان هو وحدة التحليل الأساسية (الامن الإنساني).

كما يرى "بوث" أن الأمن يعني الانعتاق ويعرف الانعتاق على أنه: "كخطاب للسياسة يسعى إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما يختارون بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين فهو يمنحنا إطارات ثلاثيا للسياسة كمرسى فلسفي للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة

1 سليمان عبد الله، مرجع سابق، ص.19.

الظلم، فالانعتاق هو فلسفة ونظرية وسياسة لاكتشاف الإنسانية<sup>1</sup>، يمثل الانعتاق حسب كين بوث قلب النظرية النقدية للأمن العالمي. \*

### 3- مدرسة "باريس"

وجد من أبرز أنصارها " ديدييه بيغو" وتركز هذه المدرسة في تحليلاتها على المستوى المؤسسي بدلا من الفواعل السياسية باعتبار الأمن تقنية حكومية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على تغيير طبيعة التهديدات والطرق الملائمة لمواجهتها، هذه الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهمات المختلفة التي قد تؤدي دور الفاعل في المهام الأمنية مثل الدرك والشرطة والجمارك والمخابرات ومكافحة التجسس، تكنولوجيا المعلومات، نظم المراقبة، أنشطة حفظ النظام... إلخ، وتقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق:

1- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية (نسبة إلى المفكر "ميشال فكو") للأمن باعتباره تقنية حكومية.

2- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة تركز على تأثيرات ألعاب القوة.

3- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات الجماهيرية والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومة.<sup>2</sup>

وتحاول مدرسة باريس دمج الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وينتقد أنصارها بشدة التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي، وترى أن الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي يعيد الاعتبار لبعض الفواعل الأمنية وبعض الأجهزة التي تحظى باهتمام في الماضي كالدرك والجمارك وحرس الحدود وموظفي

1 Ken Booth, theory of world security, op cit , p 112.

2 سيد أحمد قوبجلي، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 143.

\* ويقصد بالانعتاق عموما في هذه النظرية بالحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم، فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية المادية والعيش الكريم، والتحرر من قيود الطبيعة والندرة والحرية من الجهل والخرافات، وهو يسعى إلى العدالة والحرية من الاستبداد بمختلف أشكاله السياسية والاستغلال الاقتصادي.

الهجرة، بحيث يصبحوا في قلب الحقل الأمني لأن قدراتهم الإنتاجية تبدو مناسبة لتحقيق التحديات المعاصرة ويرى "ديدييه" أن الحق الأمني لا يؤسس على ممارس القوة والاكراه فقط ، ولكن يؤسس على قدرة الفواعل على إنتاج المعلومات والبيانات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الأمنية.

وحسب "ديدييه" فإن الحقل الأمني يجب أن يحقق أربعة شروط:

- الحقل باعتباره مجال قوة.
- الحقل باعتباره حقل صراع أو ساحة معركة.
- بوصفه حق تحول الذي يعيد ترتيب التحولات الاجتماعية.<sup>1</sup>

فحدود الحقل غير ذاتية، بل تراتبية ويعتبر مهنيو انعدام الأمن حسب المدرسة هم المصدر الأساسي لإنتاج المعرفة والحقيقة الأمنية، فالأجهزة والتقنيات الأمنية تمثل مصدر مهم للمعرفة والحقيقة الأمنية، كالدرك والشرطة وحرس السجون ولاستخبارات، مكافحة التجسس، نظم المراقبة عن بعد ...، جميعها تمثل عنصر هام لتحديد ما يتم اعتباره كتهديد أو قضية أمنية.<sup>2</sup>

والحقيقة الأمنية حسب المدرسة الباريسية هي نتاج نظام عبر وطني، فمهنيو انعدام الأمن لهم استراتيجي لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل التحالفات، مثل الأعمال التعاونية للشرطة عبر الحدود، ممارسات تبادل قواعد البيانات والتقنيات والخبرات الأمنية بين الفواعل والأجهزة الأمنية عبر الوطنية، فالأمن حسب مدرسة "باريس" ليس فقط مرجعية ذاتية، بل أيضا تقنية حكومية وهو القدرة على ممارسة المراقبة.<sup>3</sup>

1 Ole Waever, op cit.

2 سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع السابق، ص ص 145، 146.

3 نفس المرجع، ص 148.

\*جدول يقارن بين المدارس الثلاثة

باريس	ابرسثويث	كوبنهاغن	
تقنية حكومية	الأمن كتحرر	الأمن كخطابات أفعال	مرجعية مفهوم الأمن
الجماعة السياسية	الفرد	أمن المجتمع	المرجعية الأنطولوجية
الجماعة تماسك السياسية	أمن الأفراد	الهوية المجتمعية	القيم المهددة
مهنيو الأمن	المحلل الأمني	النخب السياسية	من يقوم بالأمننة
تكتيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر	التحرر من التفكير والعمل تحت الشروط الأمنية	نزع الأمننة	كيف يتحقق الأمن

المرجع: عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الرابط

الالكتروني: [www.geocitiec.com](http://www.geocitiec.com)

## المبحث الثالث: مدخلات التحديات الأمنية لما بعد الحراك العربي

عرف العالم العربي بدءاً من 2011 عدة مظاهرات وتوارت ضد الأنظمة الحاكمة أدت إلى إسقاطها والعمل على إعادة بناء أنظمة بما يسمح بتحقيق الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون على أساس دستوري وحكم لعدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع والتمتع بالحقوق والحريات في كنف الأمن والاستقرار الدائمين، فكانت البداية بتونس التي أطلقت شرارة الانتفاضات لتليها انتفاضة ميدان التحرير بمصر، وليبيا واليمن وسوريا التي تحولت إلى معارك مسلحة ومدعمة من قبل دول أجنبية تختلف مذهبياً وإيديولوجياً، ولحقت الاحتجاجات حتى البحرين والسعودية والمغرب.

## المطلب الأول: الحراك الاجتماعي في الوطن العربي:

الحراك الاجتماعي أو ما يسمى بالثورات العربية، أو كما يطلق عليها الإعلام "ثورات الربيع العربي" كما يطلق عليها الإعلام، هي حركات احتجاجية ضخمة انطلقت سلمية في البداية ببعض البلدان العربية في أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالحراك أو الثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق "محمد البوعزيزي" لنفسه وادت إلى الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي<sup>1</sup>، وكانت الشعارات التي رفعها المتظاهرون ضده انتشار الفساد والركود إضافة إلى الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، التصييق السياسيّ والأمنيّ وعدم نزاهة الانتخابات كما في معظم البلاد العربية معظم الدول العربية تملك سجلاً سيئاً في حقوق الإنسان، وذلك لاستبداد الحكام وتشبثهم بالكراسي لعقود طويلة، إضافة لمجيئهم غالبيتهم للحكم بطرق غير شرعية<sup>2</sup>.

فالزعيم الليبي معمر القذافي على سبيل المثال كان أقدم حاكم على وجه الأرض وجاء للحكم بانقلاب عسكري سنة 1969 اسماه ثورة الفاتح<sup>3</sup>.

1 "احتجاجات تونس تفرغ ناقوس الخطر في الدول العربية"، الجزيرة نت،

[www.aljazeera.net/news/arabic/2011/01/14/](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/01/14/)، تم الاطلاع يوم 02 ماي 2016، على الساعة 11:15.

2 "احتجاج الشعوب... المغرب العربي مثالا"، الوطن أون لاين،

[www.alwatan.com.sa/Editors\\_Note/Editor\\_Note\\_Detail.aspx?ID:267](http://www.alwatan.com.sa/Editors_Note/Editor_Note_Detail.aspx?ID:267)، تم الاطلاع يوم 03 ماي

2016، على الساعة 09:40.

3 السيد ولد أباه، نفس المرجع السابق، ص 30.

عم هذا الحراك في عدة بلدان عربية ونجحت في الإطاحة بأربعة أنظمة، فبعد تونس نجحت ثورة 25 جانفي المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم 17 فيفري ليبيا وإسقاط نظام معمر القذافي واغتياله، ثم اليمن التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. ولقد عمت هذه الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا، والتي مازالت مستمرة وتحولت الى مقاومات مسلحة وهجرة مواطنيها الى البلدان المجاورة وغير المجاورة.

ولقد تميزت هذه الأحداث بظهور هتاف ظهر لأول مرة في تونس وأصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام"، ففي هذا المطلب سنقوم بدراسة جزء من هذا الحراك الذي له علاقة بدراستنا ألا وهي دولتي تونس وليبيا.

### (1) تونس:

كان للتونسيين الريادة في هذه الاحتجاجات، فبدأت عندما أضرم الشاب "محمد البوعزيزي" النار في نفسه احتجاجاً على تصرفات شرطية ضده وكانت شرارة انطلاق تلك الاحتجاجات على ما آلت إليه الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكن معظم المواطنين من تأمين قوتهم اليومي.

اندلع هذا الحراك يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010 تضامناً مع الشاب "محمد البوعزيزي" (توفي يوم الثلاثاء الموافق 4 جانفي 2011 نتيجة الحروق)، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه تردي لأوضاع الشغل وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.

نتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على عزل عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل، من بينها عدم الترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة عام 2014.<sup>1</sup>

1 "بن علي يعد بإصلاحات ديمقراطية"، الجزيرة نت، 14/01/2011، [www.aljazeera.net/news/arabic/2011/01/14](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/01/14)، تم الاطلاع يوم 02 ماي 2016، على الساعة 11:15.

لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ يوم الجمعة 14 يناير 2011، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، فالباقي قائد السبسي<sup>1</sup>.

## (2) مصر:

كان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثرٌ كبيرٌ في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر.

احتجاجات 25 جانفي أو "ثورة الغضب" كما يطلق عليها، هي انتفاضة شعبية اندلعت يوم الثلاثاء 25 جانفي 2011، وذلك احتجاجاً على سوء المعاملة خاصة بعد ظهور العديد من التسجيلات المصورة التي تظهر انتهاك رجال الشرطة للحقوق الإنسانية، فتعاملت الشرطة والأمن المركزي بعنف وقامت باستخدام الرصاص الحي، وكانت البداية في محافظة السويس، سريعاً ما تبعتها باقي المحافظات وتحولت المظاهرة من احتجاج سلمي على ما يتعرض له المحتجين من قمع على يدي الشرطة إلى احتجاج عارم على سوء الأحوال المعيشية والبطالة والسياسة والاقتصاد وتوريث الرئيس الحكم لأحد نجليه وكذا على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك. وتعتبر البعض الثورة المصرية "جسداً بلا رأس".

فبعد عصر يوم الجمعة 28 جانفي 2011، بدأت قوات الجيش بالظهور في ميادين القاهرة، وأعلن عن حظر التجول في القاهرة والإسكندرية والسويس، لكن على الرغم من ذلك تحدت جموع المتظاهرين حظر التجول، بناء على أوامر الرئيس مبارك نزل الجيش المصري إلى الشارع لفرض الأمن خاصة بعد عدم قدرة تحك الشرطة أمام المتظاهرين واقتحام بعضهم سجون، ولوحظ امتناع قوات الجيش عن استهداف المتظاهرين.

استمرت التظاهرات والاعتصام "بميدان التحرير" حتى أعلن تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.

1 السيد ولد أباه، "الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير... يوميات من مشهد متواصل"، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011، ص. 107.

وتولى المجلس العسكري إدارة مصر لفترة 18 شهرا لم تخلوا من مظاهرات وإضرابات إلى أن تم انتخاب الرئيس محمد مرسي من حركة اخوان المسلمين رئيسا للبلاد، واستمر حكمه مدة عام لم يخلو أيضا من مظاهرات وإضرابات وقطع للطرق، الى ان جاءت مظاهرات 30 يونيو 2013 ضد الرئيس مرسي وقابلتها مظاهرات أخرى مؤيدة له.

وفي يوم 3 يوليو عام 2013 قام وزير الدفاع المصري "عبد الفتاح السيسي" بعزل الرئيس "محمد مرسي"، الشيء الذي أحدث انقسامًا داخليًا وخارجيًا واختلّف في تسميته، ففي حين يطلق عليه البعض "ثورة" استجاب لها الجيش، واعتبرها البعض الآخر "انقلابًا عسكريًا"، مما أدى إلى قيام احتجاجات قابلتها رضوض فعل عنيفة من الجيش ضد جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم وكذا معارضي الحكم العسكري.

### (3) ليبيا:

اندلع في 17 فيفري ما يسمى بـ"الثورة الليبية"، التي سرعان ما تحولت من احتجاجات سلمية إلى ثورة مسلحة، بين القذافي وانصاره من جهة والمحتجين المدعمن من طرف فرنسا من جهة أخرى، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أوت عام 2011، قبل مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر خلال "سرت".

وتسلّم السلطة في البلاد بعد إزاحة الحكم هيئة تسمى "المجلس الوطني الانتقالي"، أدت هذه "الثورة المسلحة" إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وتعتبر أكثر الاحتجاجات دموية في الوطن العربي.

الحراك الليبي هو حراك شعبي جاء نتيجة للأوضاع التي نتجت عن الاحتجاجات في تونس ومصر فاندلعت شرارتها يوم الخميس 17 فيفري عام 2011 م "يوم الغضب" على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية، وسبق الحراك احتجاج صغير يوم 14 جانفي بمدينة البيضاء على الأوضاع المعيشية واشتبك المتظاهرون مع الشرطة وهاجموا المكاتب الحكومية<sup>1</sup>.

1 "مقتل العقيد معمر القذافي في سرت"، BBC Arabic ،

www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/111020\_Libya\_sirte\_ntc\_force\_shtml، تم الاطلاع يوم

28 أبريل 2016، على الساعة 20:24.

## (4) اليمن:

"ثورة التغيير السلمية" كما يطلق عليها، هي احتجاجات شعبية في اليمن، انطلقت يوم الجمعة 11 فيفري الذي أطلق عليه اسم "جمعة الغضب" (وهو يوم سقوط نظام حسني مبارك في مصر) متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011، تحرك الشباب اليمني بمعية أحزاب المعارضة للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح الذي بقي يحكم البلاد منذ 33 عاماً، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وكان لمواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت مثل فيسبوك مساهمة فعالة في هذا الحراك، حيث ظهرت العديد من المجموعات المناوئة لنظام الحاكم، بدأت المطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ثم ارتفع سقف المطالب إلى إسقاط النظام، مثل ما عرفته ما يسمى بمجموعة "ثورة الشباب اليمني لإسقاط النظام".

لعبت هذه المواقع دوراً كبيراً في تنظيم الاعتصامات واستمرارها، وفي الخروج بالمسيرات الضخمة. فكان يوم الجمعة الذي عرف بـ "جمعة الكرامة". في 18 مارس يوماً مفصلياً في اليمن حيث انضم بعدها الكثير من مشايخ وزعماء القبائل والشخصيات الاجتماعية إليها في ذلك بعد أن انضم إليها اللواء "علي محسن الأحمر" يوم الاثنين 21 مارس بعد تأثره بمذبحة جمعة الكرامة التي راح ضحيتها 52 شهيدا من الشباب المعتصمين سلمياً في ساحة التغيير بصنعاء إلى جانب ذلك أكثر من 700 جريح بنيران القناصة التي قبال عنها أنها تنتمي إلى الحرس الجمهوري وبلطجة الحزب الحاكم، فيما رد الرئيس "صالح" أنهم من سكان الحارات المجاورة لساحة الاعتصام والذين تضرروا من المعتصمين. واستمرت المناورات بين شباب التغيير والمعارضة من جهه وبين الرئيس صالح من جهة أخرى وحصلت بعض الاشتباكات المسلحة بين موالين للنظام ومسلحين قبليين.

وقد وغادر الرئيس صالح اليمن يوم 2012/1/23 إلى سلطنة عمان، ومن ثم إلى الولايات المتحدة للعلاج وقد سلم الحكم بالنيابة لنائبه "عبد ربة منصور هادي" على أن يمارس صلاحياتة الدستورية لحين انتخاب رئيساً جديداً للبلاد.

يوم 2012-2-21 أعلن عن ترشيح "عبد ربة منصور هادي" كمرشح توافقي للانتخابات الرئاسية اليمنية، وحصل على دعم واسع قبل الانتخابات من جميع اليمنيين ومن قبل الاحزاب ورجال

القبائل وعلماء الدين وشباب الحراك السلمي اليمني وتم انتخابه لكن الأزمة تفاقمت فيما بعد وتحولت الى صراع مذهبي سني شيعي بتدعيم الدول المجاورة.

**المطلب الثاني: أسباب وخلفيات الحراك السياسي الاجتماعي في المنطقة المغربية:**

**أولاً: الأزمة في تونس:**

### **(1) أسباب ودوافع الحراك الاجتماعي في تونس:**

ثمة العديد من الأسباب العميقة والظرفية، منها أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، دفعت الى الاحتجاجات المطالبية والانتفاضة الشعبية ضد نظام بن علي، الذي تم الإطاحة به بعد أربعة أسابيع فقط من الاحتجاجات والإضرابات ومن بين هذه الأسباب نجد:

أ- **تفاقم القمع:** حيث يجرم كل من يفضح أعمال الفساد أو يقوم بالنهب والاثراء غير المشروع على العائلة الحاكمة والمقربين منها، وقد تم احتكار وسائل الاعلام ووصل القمع لحرية التعبير والصحافة.<sup>1</sup>

ب- **الفجوات الهيكلية في المجتمع التونسي:** كرسها النظام السابق وعمقها بسياسته، إذ أن المدن الساحلية التونسية كل ما يقع بها من موانئ ومناطق زراعية وتجمعات سكنية حضرية ومناطق صناعية كانت موطن الأغنياء والطبقة الوسطى، في المقابل عانت المناطق الداخلية، البعيدة عن البحر والمدن الكبرى والتي يشكو سكانها من قساوة الطبيعة وندرة فرص الشغل، وكذلك التهميش والبطالة والفقر والبيؤس.<sup>2</sup>

فوجد الشعب التونسي نفسه محروما من أبسط حقوقه الأساسية وحقه في المشاركة السياسية، ووضع أفراداه موضع الرعايا عوض المواطنين كاملي الحقوق، يلزمهم الخوف على حريتهم وعلى

1 توفيق المدني، "سقوط الدولة البوليسية في تونس"، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 10.

2 كمال بن يونس، "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 46، العدد 184، 2011، ص 58.

أمنهم الفردي وموارد رزقهم، وقد تحمل الشعب التونسي ذلك التعسف والقهر والتسلط طوال فترة حكم بن علي.<sup>1</sup>

## (2) خلفيات الحراك:

لقد ظن التونسيون عندما كانوا يناضلون لنيل الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي أنهم سيكونون أحرارا عندما ينجحون في طرد آخر محتل فرنسي على أرضهم، لكن بعد مضي أكثر من 55 سنة على استقلال بلادهم وجدوا أنفسهم يطردون الديكتاتور عن بلادهم، ليعيشوا أحرارا بعيدا عن أي استغلال، فبن علي تمكن من حكمهم لفترة تزيد عن 23 سنة، وأنه بمعونة عائلته الموسعة وأقاربه وأصدقائه تمكن من إيذاء جل التونسيين وتفاقم الفساد وعم الظلم، فكان نظام "بن علي" يعتمد كليا على جهاز بوليسي أمني في غاية النجاعة عرف كيف يسيطر على الشعب بمختلف شرائحه.

لقد جاء الحراك الاجتماعي في تونس ليبين أن النظام الديكتاتوري كان هشاً، وأن المثال التونسي الذي طالما شكره بعض الرؤساء الأوروبيين على أنه المثال الناجح أظهر عكس ذلك، انطلق الحراك الاجتماعي في تونس أواخر 2010، احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة، وتضامنا مع محمد البوعزيزي، فاستطاع هذا الحراك في أقل من شهر أن يطيح بالرئيس التونسي الذي حكم البلاد لأكثر من 23 سنة.

فبن علي لم يحقق الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي، فقد عزز بن علي الحكم الفردي المطلق مما جعله يتصرف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد وقمع كل خروج عن الصف، ودعم وهيمنة الحزب الحاكم على الدولة وجعل من الانتماء إليه شرطا أساسيا للتمتع بأبسط الحقوق المدنية كالعمل، وسخر القضاء بشكل غير مسبقه لحماية مصالحه ومصالح مقربيه، فالنهج الاقتصادي المتبع كان يخدم الأثرياء فقط فأدى ذلك الى الحاق أضرار فادحة بالشعب التونسي بكامل طبقاته وفئاته الكادحة.<sup>2</sup>

1 كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، من الموقع الالكتروني <http://www.Siyassa.org.eg/newscontent/12/116/116>، تاريخ التصفح 2016/04/25، على الساعة 13:00.

2 العربي صديقي، تونس: "ثورة المواطنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 13.

ان سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهيئته على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتهما، وزادت وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة على الحياة السياسية مع وصول رئيس الحزب "الرئيس زين العبدین" للحکم سنة 1987، حیث سطر الحزب على أغلیبة المقاعد فی مجلس النواب (أكثر من 80 مقعد) فی كل الدورات الانتخابیة التي أجريت منذ عام 1989، فالحزب سطر على مجمل الحياة النيابیة فی مجلس النواب.<sup>1</sup>

### ثانيا: الأزمة الليبية

یرى أغلب المتتبعین بالشأن الحراکی الليبي وتوقعوا سیناریو مغایر لما حدث فی الثورات السابقة، وذلك بسبب طبیعة النظام السیاسی الليبي وضعف هیاكل الدولة، وكذا اختلاف طبیعة القیادة السیاسیة فی ليبيا كما أن القوى والتيارات السیاسیة المعارضة داخل ليبيا أضعف بكثير من القوى المعارضة فی البلدان الأخرى.<sup>2</sup>

فالأزمة الليبية كانت نتيجة احتجاجات سابقة حول النظام الدكتاتوري، لتتصاعد بمرور السنوات وكانت من أسباب هذه الازمة:

#### 1) الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة ان ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما فی دلیل التنمية البشرية، فبعد ان كانت تحتل المرتبة رقم (64) على المستوى العالمي فی التنمية البشرية سنة 2000، ثم المرتبة (55) فی تقرير 2009، فالمرتبة (52) فی تقرير 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الافريقي فی التنمية البشرية.

وعلى صعيد الامن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الامن الاجتماعي، بفضل سياسات دعم السلع والتأمين الصحي، وكذا الامن الجنائي فی ظل القضية الأمنية للنظام، وذلك

1 سالم زاوي، "سبب أحداث العنف في تونس"، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.shabwaonline.com/vb/showthread>، تاريخ التصفح: 2016/04/21، على الساعة 13:45.

2 محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، مجلة المستقبل العربي، العدد 431،

جانفي 2015، ص 15.

تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، حيث يعود ذلك حسب البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة الى أوروبا او الاستقرار فيها.<sup>1</sup>

وفي تقرير نشر في عام 2007 أشاد صندوق الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التوزيع الاقتصادي، حيث بلغ نصيب الفرد الليبي من الدخل القومي أعلى مستوياته في القارة الافريقية. فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بالشعوب العربية الأخرى فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استفاد منها القذافي وعائلته بشكل أكبر.

كما يمكن القول ان الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام والتي قدرت تكلفتها بملايير الدولارات، لم يحصل كثيرا التغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل ازداد من تفاقم الوضع.

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن وصولا الى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فيفري 2011، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات.<sup>2</sup>

وعلى الصعيد القبلي يمكن القول ان العقيد القذافي قد جعل نظام القبيلة واحدا من مبادئ الأساسية فكرس هذا المبدأ لاحتواء المعارضة، فكثيرا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من اجل احكام قبضته على السلطة ومنع ظهور أي منافس له.

## (2) الأسباب التاريخية والسياسية:

علاوة على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فان الازمة القائمة في ليبيا تعود لعوامل واعتبارات تاريخية وسياسية أيضا.

1 محمد عاشور محمدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، من الموقع الالكتروني: [www.sis.gov.eg/news/34/ghtm](http://www.sis.gov.eg/news/34/ghtm)، تاريخ التصفح 2016/04/25، على الساعة 14:00.

2 نفس المرجع السابق.

أ- تاريخيا: كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، بالإضافة الى وجود فجوة عدم الثقة بين القذافي ونظامه وتلك القبائل، أدى الى حلقة مفرغة عناصرها الاقصاء والقمع الذي يقود الى الاحتجاج والتمرد.

ب- سياسيا: يمكن القول انه عبر عقود حكم القذافي تأكلت أسس شرعية النظام الليبي، التي تمثلت في اربع ركائز أساسية أولها: الثروة القومية وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة والحرية الوطنية وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد "الامبريالية الدولية".\*

نلخص مما تقدم ان استبدال النظام الحاكم وغياب المؤسسات الرسمية إضافة الى عدم الثقة بين النظام والشعب، وسوء توزيع الثروة أديا الى الاحتجاج والتمرد ضد النظام.<sup>1</sup>

وأضحى الملف الأمني الليبي من بين أهم الانشغالات الأمنية للجزائر عقب التدخل الأجنبي فيها، واسقاط نظام معمر القذافي واستيلاء المعارضة على الحكم في ليبيا.

وبعد انتشار الأسلحة في يد الميلشيات أظهر صعوبة في تحقيق عملية الانتقال وبناء الدولة، وما زاد من حدة الأزمة هما العجز والفشل الحكوميين، كما أنه لا يوجد على أرض الواقع عمل ملموس لإعادة بناء جهاز الشرطة والجيش وهو ما يشكل الفشل الدولاتي في هذا البلد الواقع في الجوار الجزائري.<sup>2</sup>

\* الامبريالية الدولية: تعني الحكم والسيطرة على أقاليم كبيرة، وكانت سائدة في القرن العشرين وحتى في زمن الحرب الباردة، حيث عمل المعسكرين الشرقي والغربي على توسيع سلطتهما وكسب أتباع لهم.

1 محمد عاشور مهدي، نفس المرجع السابق.

2 السنوسي بيسكري، "ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2011، ص. 2.

## استنتاجات الفصل الأول:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى الإطار النظري والمفاهيمي للأمن والتهديدات الأمنية غير التقليدية وظاهرة الحراك العربي في منطقة دول جوار الجزائر نستخلص إلى جملة من النقاط الأساسية يمكن اجمالها فيما يلي:

- يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم تعقيدا في السياسة الدولية، فهو مفهوم نسبي حركي ومتغير، وليس من السهولة بمكان إيجاد تعريف موحد شامل له، وهو بذلك يبقى مفهوم مثير للجدل سواء على المستوى النظري الأكاديمي أو على المستوى العلمي الإجرائي، فهو مثلما للجدل يصعب تعريفه وتحديد وضبط مفهومه نظريا، يصعب تحقيقه عمليا في الواقع.

- شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة عدة تغيرات وتحولات سواء ما تعلق منها بالفواعل الأساسية المؤثرة فيه، أو بنيته أو هيكله النظام الدولي وكذلك القيم الموجهة له، وهذا ما أدى إلى تحول مفهوم الأمن وانتقاله من مستوى الدول إلى مستوى الأمن المتعدد الأبعاد والمستويات (الامن الإنساني)، وهذا التحول من مفهوم الأمن الإنساني لم يأتي نتيجة التهديدات اللاتماثلية، فهذه التهديدات جاءت كدليل على أن التهديدات ليست فقط خارجية بل يمكن أن تأتي من الداخل مما يعزز الأبعاد التي وضعتها النظرية النقدية لتقادي هذه التدفقات ذات طابع غير تقليدي كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وغيرها.

- أدى عدم مواكبة المقاربة التقليدية للأمن للمستجدات التي طرأت على البيئة الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة إلى عدم قدرتها على استيعاب التحولات بالشرح والتفسير، وإلى بروز مقاربات جديدة في حقل الدراسات الأمنية، أهمها ما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية حيث ظهرت مقاربات نظرية جديدة كالبنائية، متبنيه بذلك أطروحات أمنية جديدة سواء على مستوى الفواعل أو مستويات التحليل ومصادر التفسير، حيث حاولت إعطاء أطر تحليلية وتفسيرية للبيئة الأمنية الجديدة خاصة الفواعل ومصادر التهديدات الجديدة، حيث ركزت البنائية على دراسة الأمن كبناء اجتماعي من خلال البحث في دور الأفكار والهويات.

- أما المقاربة النقدية فاعتبرت الأمن أنه التحرر من الخوف ومن الحاجة، معتمدة الفرد كوحدة تحليل، بحيث ظهرت معها مفاهيم الأمن الإنساني والأمن المجتمعي، كما أن التهديدات لم

تبق عسكرية فحسب بل هناك تهديدات جديدة غير تقليدية أكثر خطورة مثل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

يعني يمكن القول إن النظريات والمقاربات المقدمة في بداية الفصل تتواكب مع أحداث الحراك العربي حيث يمكن تطبيق هذه المقاربتين لتحليل وفهم تطور الأحداث في المنطقة.

## الفصل الثاني:

مصادر التهديدات الالتمائية

للأمن القومي الجزائري

## تمهيد

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي تأثرت بالتحويلات والتغيرات الحاصلة على البيئة الأمنية العالمية، وفي محيطها المباشر، وتعاني من عدة تحديات وتهديدات أمنية أفرزتها البيئة الجديدة للأمن التي تحولت من الأشكال التقليدية الى غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، التي ألقت بظلالها على الأمن الوطني الجزائري، وكذلك على السياسات والآليات المتبعة في تحقيق استتباب الأمن، بحيث لم تعد تكفي المؤسسات الأمنية ولا حتى العسكرية أحيانا لقمع هذه التهديدات كونها اتخذت أشكالا وأبعادا أكثر خطورة.

نتناول في هذا الفصل مصادر تلك التهديدات اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري ونحاول معالجتها بالدراسة والتحليل مثل بالتحديد مشكلة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

## المبحث الأول: التهديد الإرهابي على الحدود الجزائرية

شهدت المنطقة المغاربية ودول الساحل الإفريقي على الخصوص تزايدا للنشاط الإرهابي بعد أحداث الحراك العربي في كل من تونس وليبيا خاصة، فتداعيات هذا الحراك على الدول المجاورة مس أمنها وكل ما يهدد استقرارها، فبعد الانفلات الأمني الذي عرفته ليبيا الذي صاحبه انتشار رهيب للأسلحة استفادت منها الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في تسليح نفسها وتصعيد عملياتها الإرهابية في كل من مالي وتونس والجزائر ودول الساحل.

## المطلب الأول: تطور الجماعات الارهابية في الجوار الجزائري

إن تعريف الارهاب بشكل دقيق يشكل مسألة بالغة التعقيد نظرا لصعوبة توحيد الآراء حول مفهوم واحد له، وكذا وبلغت درجة إعطاء مفهوم ثابت وموحد له حيث اعترف أحد الكتاب الأمريكيين بذلك حين قال: "أنا لا أستطيع تعريفه، أعرفه عندما أراه".

فالمجتمع الدولي لم يتوصل بعد إلى إعطاء تعريف محدد للإرهاب وهذا نتيجة للموقف الأمريكي كأن تنزع حق المقاومة من الفصائل الفلسطينية ويصفها بالإرهاب، والذي يؤكد هذا الكلام، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 07 نوفمبر 1987 الذي أدان الإرهاب بتصويت بلغ 153 صوتا مع القرار

ورفض صوتين وهما إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لأن القرار المذكور يحتوي على الفقرة التالية "لكن مشكلة أمريكا وإسرائيل ليست مع الإرهاب وإنما مع حق المقاومة المشروع للشعوب المظلومة".

إن الإرهاب هو الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها تجاه موضوع ما.<sup>1</sup>

فالإرهاب من الناحية اللغوية يشير إلى "إثارة الخوف والفرع" أما من الناحية الاصطلاحية فيعني "ذلك الاستخدام المنظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية من فواعل مختلفة بصورة تشير إلى حالة الخوف والفرع وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة لتحقيق أهداف سياسية، إيديولوجية، اقتصادية بالشكل الذي يتنافى مع أحكام القوانين الداخلية والدولية.<sup>2</sup>

وتعد منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان والذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات.<sup>3</sup>

لكن وبالرغم من تاريخا نية الظاهرة الإرهابية إلا أنها شهدت تطورات نوعية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية عابرة للحدود والأوطان، كما أن الظاهرة الإرهابية لم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو حضارة معينة بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الانسانية و المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.<sup>4</sup>

1 مسعود بونقطة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص. 188.

2 بخيت العربي، "الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب"، عمان: دار الثقافة، 2009، ص. 19.

3 منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013، ص. 318.

4 سمير حميار، "اشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي"، أطروحة ماجستير، تيزي وزو: جامعة تيزي وزو، 2014، ص. 84-85.

## أولا / تطور الجماعات الإرهابية في المغرب العربي:

إن منطقة المغرب العربي كانت تُعد من المناطق المستهدفة نوعا ما، بالمقارنة مع ما يحدث على في الجانب الشرقي من العالم العربي، دخلت هي الأخرى حزام النشاط الإرهاب بعد أن صدرت عدة تهديدات ارهابية تتوعددها وتهدهدها بعمليات خطيرة، فبعد أن هدأت موجة العنف في الجزائر عادت فلول التنظيمات الإرهابية تنشط من جديد وتحدث تفجيرات و كان أخطرها ما حدث في أيام عيد الفطر الماضي سنة 2015 وراح ضحيتها عدد من الجنود الجزائريين.

## 1 / الجماعات الإرهابية في تونس:

التاريخ يشير إلى جذور الفكر الجهادي السلفي قبل ظهور أنصار الشريعة بعقود طويلة في تونس، والذي بدأ تحديدا في الثمانينات من القرن الماضي بعملية "قفصة" ثم عملية "ألوية الجهاد" بعدها بعدة سنوات تأسست الجبهة الإسلامية التي تصدى لها الأمن بشكل شرس بعد اتهامها بالسعي للسيطرة على الحكم، وفي حقبة التسعينات ظهر التيار الجهادي التونسي حيث رافق ظهور تنظيم القاعدة في أفغانستان، وقد تضمن هذا التنظيم شخصيات جهادية برزت في معسكر تونس و الجماعات التونسية المقاتلة مع طالبان، وخلال تلك الفترة نفذت هذه الجماعة عمليات ارهابية محدودة منها حادثة الكنيسة اليهودية في جزيرة جربة عام 2002 و التي راح ضحيتها 64 سائحا أجنبيا ما بين قنيل و جريح كما ظهر تنظيم جديد باسم الفرات عام 2006 وقام بأكثر من عملية إرهابية استهدفت رجال الشرطة، إلا أن القبضة الأمنية القوية للسلطة التونسية قبل الثورة ساهمت في تطويق وتفكيك هذه التنظيمات بسرعة، ولكن الأمر اختلف بعد "ثورات الربيع العربي" وساهمت الفوضى التي خلقها في دول مثل ليبيا إلى زيادة حركة ونشاط التنظيمات الإرهابية بل وتواصلها مع بعضها البعض عبر الحدود المفتوحة ووسائل الاتصال المتقدمة، حيث شهدت تونس أكثر من عملية إرهابية كان آخرها الهجوم الإرهابي الذي استهدف سياحا بـ "سوسة" والذي سبقه هجوم آخر استهدف أيضا عدد من السياح في متحف "باردو" بالعاصمة تونس، حيث أعلن تنظيم داعش عن مسؤوليته عن الجريمتين، وعلى الرغم من عدم وجود تنظيم إرهابي

بمعناه الصريح في تونس إلا أن جماعة أنصار الشريعة\* تعد أحد مصادر العنف، والخطر تفاقم بعد حظرها باعتبارها تنظيماً إرهابياً في أعقاب سلسلة من الأحداث الدامية وجهت إليها التهمة.

## 2/ الإرهاب في ليبيا:

تعد الأوضاع في ليبيا السبب الرئيسي لزيادة احتمالات مخاطر الإرهاب في منطقة المغرب العربي باعتبار ليبيا مركز استقطاب و تجمع تلك التنظيمات إضافة إلى كونها المدخل الذي نفذت تلك الجماعات الإرهابية منه بعهد أن عمت الفوضى فيها وسقط جزء من أراضيها في أيدي تنظيمات مجهولة الهوية ومنها تنظيم "داعش" الذي يحاول استغلال تردي الأحوال الأمنية في تحقيق مزيد من الاختراق والتوغل غرباً بعد أن انتشرت في العراق وسوريا والصومال وسيناء المصرية،<sup>1</sup> وذلك طمعا في الاستيلاء والسيطرة على جزء من المغرب في محاولة لتطويق العالم العربي.

فسوء الأوضاع الأمنية في ليبيا يزيد من خطورة الإرهاب ليس في دول المغرب العربي فقط بل في الشرق الأوسط كله مع تأكيد كبير من المتتبعين على وجود ما يقرب من 1500 مليشيا مسلحة، وهناك من يشير إلى وجود أكثر مما هو معلن عنه. فتساقط الأنظمة العربية الأخرى بشكله السريع لم يكن تلقائياً في الغالب ولا شك أن الجماعات الإرهابية نجحت في تصاعد استفادتها من هذه الأوضاع لتحقيق نشاط أكبر.

## 3 / تطورات الجماعات الإرهابية في المغرب:

لم تكن المملكة المغربية بمنأى عن الإرهاب على الرغم من بعدها البيني عن منطقة الأحداث ووقوعها في أقصى الطرف العربي للحدود العربية، وقد اعترف مسؤولون مغربيون بأن حالة النشاط الإرهابي في المنطقة خاصة بعد حادث سوسة التونسية، أثر سلباً على الأحوال الاقتصادية بالمغرب لاسيما في مجال السياحة، خاصة وأن المغرب من الدول التي تلقت تهديداً من التنظيم القاعدة ببلاد

\* جماعة أنصار الشريعة هي حركة طارقية سلفية جهادية تعرف نفسها بأنها "جماعة محلية اسلامية" مستقلة تطاب بإقامة الشريعة الاسلامية كما يقول زعيمها إباد أغ غالي الذي أكد أن الهدف من تكوين هذه الجماعة هو إقامة الشريعة الاسلامية.

1 "تطور الجماعات الإرهابية"، <http://www.gulfmagazine.com>، تم الاطلاع يوم 2016/04/17، على الساعة

المغرب الإسلامي بخلاف عودة بعض الجهاديين المغاربة من مناطق القتال في العالم لبلادهم ما يعني احتمالات استعادة نشاطهم بالمغرب، فالمملكة المغربية توجد في حالة من التوجس و الترقب لأية أعمال إرهابية خاصة مع ارتفاع عدد القضايا المسجلة خلال 2014 في المغرب بنسبة 130% مقارنة مع 2013 حسب الأرقام الرسمية للقضاء المغربي، الأمر الذي دعا المغرب إلى اتخاذ قرار بفرض تأشيرات على اللاجئين السوريين و الليبيين لأسباب أمنية متعلقة بالإرهاب.

### ثانيا /الجماعات الارهابية في ساحل النيجر ومالي:

من ضمن الجماعات الارهابية التي تنشط في منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي تجدر الإشارة إلى "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" والتي تعتبر كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007 والتي كانت وريثة "الجماعات السلفية للدعوة والقتال" بعدها حصرت وضيق الخناق عليها من قبل الجزائر من جهة و"الحرب العالمية" على الإرهاب المعلنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فلم يكن أمامها إلا الفرار إلى جنوب الصحراء الأفريقية الخالية والبعيدة على سلطة الدولة العاجزة على بسط سيادتها على الإقليم،<sup>1</sup> لاتساعه وصعوبة الحياة فيه.

ترفع هذه الجماعات شعار تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة دولة الخلافة الإسلامية، واستخدام وسائل وآليات غير سلمية كالعنف المسلح، وللإطاحة بالأنظمة القائمة والخروج عليها باستغلال فرص ونقاط ضعف السلطة المركزية للدولة، الأمر الذي واجهته الدولة المالية في 2012 بسقوط المنطقة الشمالية في قبضة الجماعات الإرهابية "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" التابعتان "لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".<sup>2</sup> وقد قامت بعدة هجمات انتحارية مباشرة، واختطاف الاجانب واحتجازهم كرهائن بهدف الحصول على مداخيل مالية كبيرة لصالح الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الأفريقي وعلى الخصوص في مالي والنيجر، وقد بلغ حجم المردود المالي للفدية منذ 2003 حوالي 150 مليون دولار، الأمر الذي يساهم أكثر في تعزيز عمل هذه الجماعات.

1 منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 320.

2 ولغرام لآخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل"، بيروت: مؤسسة كارنغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، 2012، ص ص 03-04.

## حركة الجماعات الارهابية:

الانقسام الذي حدث بين داعش والقاعدة في منتصف عام 2014 على أساس فكري تنظيمي أصبح واضحا لجميع المراقبين لحركات الجماعات المتطرفة ظهور جيل جديد من الإرهاب، يختلف عن سابقه في رؤاه وأفكاره وسياساته، فتنظيم القاعدة الذي اتبع أسلوب العمليات الانتحارية والتخفي في الجبال والاماكن البعيدة عن الأنظار، تختلف ممارساته وإرهابه عن داعش الذي لجأ إلى استراتيجية الحرب المفتوحة مع الخصم لكي يتمكن من تحقيق الحلم الذي لطالما كان ومازال يراوده لتأسيس "دولة الخلافة"<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعات مترابطة إلى درجة كبيرة بحكم تداخل منطقاته الايديولوجية، فخرطة الإرهاب قريبة من الحدود الغربية للوطن العربي لاسيما وأن هناك تواسلا قويا بين الجماعات المتطرفة داخل كل في منطقة المغرب العربي، كما هو حاصل في التواصل الكائن بين أنصار الشريعة في تونس وليبيا علاوة على دعمهم وولائهم لتنظيم "داعش"<sup>2</sup> الذي يسعى لتأسيس خلافة في منطقة الشمال الأفريقي لذلك تعاونت دول المنطقة المغاربية لإقامة تحالف أمني لمحاربة الإرهابيين أطلق عليه "صيد الأشباح" بمشاركة دول أوروبية والقيادة الأمريكية في أفريقيا، فبظهور تنظيم "داعش" في سوريا والعراق بدأت جماعات أخرى تظهر في الجزائر منها جماعة جند الإسلام التي أعلنت مبايعتها لداعش وهي المتهمه بتدبير التفجير الإرهابي الذي استهدف رجال الشرطة خلال أيام عيد الفطر.<sup>3</sup>

1 أحمد الأحمد، "الجيل الثالث من التطور النوعي للجماعات الإرهابية"، من الموقع الإلكتروني <http://www.alriyadh.com>، تم الاطلاع يوم 2016/04/16، على الساعة 11:00.

2 "تطور الجماعات الإرهابية"، <http://www.gulfmagazine.com>، يوم 2016/04/17 على الساعة 11:00.

3 نفس المرجع السابق.

## المطلب الثاني: تأثير الأزمات الداخلية على بروز التنظيمات الإرهابية

## (1) أزمة الطوارق:

تعد أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي للدول التي يتوزعون فيها مثل مالي والنيجر وليبيا والجزائر، وذلك منذ زمن طويل مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر استراتيجية أخرى،<sup>1</sup> حيث يشكل الطوارق المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلا في أفريقيا جنوب الصحراء والأكثر انفصالا عن السكان العرب بالشمال الأفريقي.

يوجد الطوارق في مناطق صحراوية تمتد من الجنوب الليبي حتى شمال مالي، ففي ليبيا يوجدون بمنطقة فزان أما في الجزائر فينتشرون في جبال الأهغار وجانت وفي مالي يوجد الطوارق بإقليمي الأزواد وأغاغ، أما في النيجر فوجودهم أساسا بمنطقة أسير،<sup>2</sup> ويمتد انتشارهم إلى دلتا نهر النيجر في كل من بوركينا فاسو والنيجر جنوبا، ومن الحدود الليبية النيجيرية شرقا إلى ضفاف نهر السنغال غربا.<sup>3</sup>

## الجدور التاريخية لأزمة الطوارق:

تعد أزمة الطوارق موروثا استعماريًا ملغما، يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا سنة 1951 و النيجر سنة 1960 ومالي وبوركينا فاسو في نفس السنة، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار علما أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق مع فرنسا التي كان أكبر جزء من هذه المنظمة تابع لها وإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي ثم ايداع الحدود الانثروبولوجية العرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية، وفي ظل هذا الواقع انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى مثل ما هو واقع في شمال مالي، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة، مرتبطة بالتمتع

1 محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص183

2 "انتشار الطوارق"، مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات عبر الموقع الإلكتروني [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) تاريخ التصفح، 2016/04/19، على الساعة 09.00.

3 محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص 183.

بحرية التنقل والحكم كما هو الحال في الجزائر، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون في تحركاتهم وحياتهم البدوية بفكرة الحدود، ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على بعض الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر، ونتج عن ذلك مجموعة من حركات الأزواد تسمى نفسها "تحريرية" تمردت على سلطات الحكومات المركزية لمالي والنيجر مما أدى إلى تبعات ومشكلات أمنية كتهريب المخدرات والاعتداءات المسلحة.<sup>1</sup>

وقد حاولت الجزائر توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق من خلال محاولة جمعهم في قرى ومدن في الجنوب ما أدى بهم إلى تغيير نمطهم المعيشي، غير أن كل من مالي والنيجر لم تقدم مبادرات لتغيير مستواهم المعيشي والاقتصادي، مما جعلهم يرون أنهم مكروهون ومهمشون من طرف السلطات العمومية، مرة أخرى من طرف الانتثيات التي تنقسم معهم نفس الحيز الجغرافي، فعدم إيجاد حل شامل لمشكلة الطوارق في مالي والنيجر يمثل تهديدا أمنيا مباشرا على الحدود الجزائرية خاصة الخوف من تحالف الحركات المسلحة الطوارقية.<sup>2</sup>

## (2) قضية الصحراء الغربية:

لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية مما جعل هذه القضية العائق الاول في العلاقات البينية المغاربية.<sup>3</sup>

بالنظر للتحويلات الراهنة في قضية الصحراء الغربية والانتهاكات المتتالية على الشعب الصحراوي من قبل المستعمر المغربي وبالخصوص في المخيمات وهذا ما مهد الطريق للاهتمام بحقوق الانسان والاهتمام بالبعد الانساني للقضية وإعادة انعاشها من جديد.

1 المرجع السابق، ص 184.

2 "التدخل الفرنسي في مالي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مأخوذ من <http://www.acssag.org>، تاريخ التصفح 2016/04/17 على الساعة 13:00

3 ديدي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005، ص 52.

لم يتغير منطق الجزائر وموقفها حيال قضية الصحراء الغربية حيث أن الجزائر لازالت متمسكة بمبدأ: "حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها"، وهذا ما أدى إلى إدماج ملف حقوق الانسان في بعثة الأمم "المنورسو" وتمديد مهمتها لمدة عام كامل و هذا نتيجة دعم الجزائر و مجموعة من الدول المساندة للقضية والمستكرة للاحتلال المغربي لصحراء الغربية مما جعل الولايات المتحدة تطرح مسودة في أبريل 2013 تقترح فيها توسيع صلاحيات بعثة حفظ السلام بشكل يسمح لها بمراقبة أوضاع حقوق الانسان هناك، وفي 25 أبريل 2013 تبنى مجلس الامن بالإجماع القرار رقم 2099 الذي مدد ولاية البعثة من دون توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة أوضاع حقوق الانسان في الصحراء الغربية، كما مدد القرار أوضاع حقوق الانسان كما مدد القرار ولاية "المنورسو" عاما كاملا اعتبارا من آخر أبريل 2013 حتى 30 أبريل 2014، إلا أن القرار 2218 الأخير لمجلس الأمن الذي اتخذ في الجلسة رقم 7435 المنعقدة في 28 أبريل 2015 تم التمديد في مدة البعثة سنة كاملة إلى غاية 2016.<sup>1</sup>

حيث قامت المملكة المغربية بطرد المكون السياسي المدني "للمنورسو" بهدف إفراغ البعثة من محتواها و تجريدها من الادوات الضرورية لتنظيم الاستفتاء، لتبقى مقتصرة فقط على مراقبة وقف إطلاق النار، وهذا في أفق الأمل لتأثير على محتوى قرار مجلس الامن،<sup>2</sup> فالمغرب و معه الجزائر و جبهة البوليساريو يتربون تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي سيقدمه أمام مجلس الأمن الدولي، فتأجيل تقديم التقرير من طرف هذا الأخير يؤثر على الأزمة الكبيرة التي تواجهها قضية الصحراء المغربية في دهااليز الأمم المتحدة، فالتوتر الحالي غير مسبوق ويؤثر على مخاوف جديدة بخصوص هذا الملف الذي عمر طويلا في منظمة الأمم المتحدة.<sup>3</sup>

1 زكريا عيسى، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه قضية الصحراء الغربية"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015، ص 89.

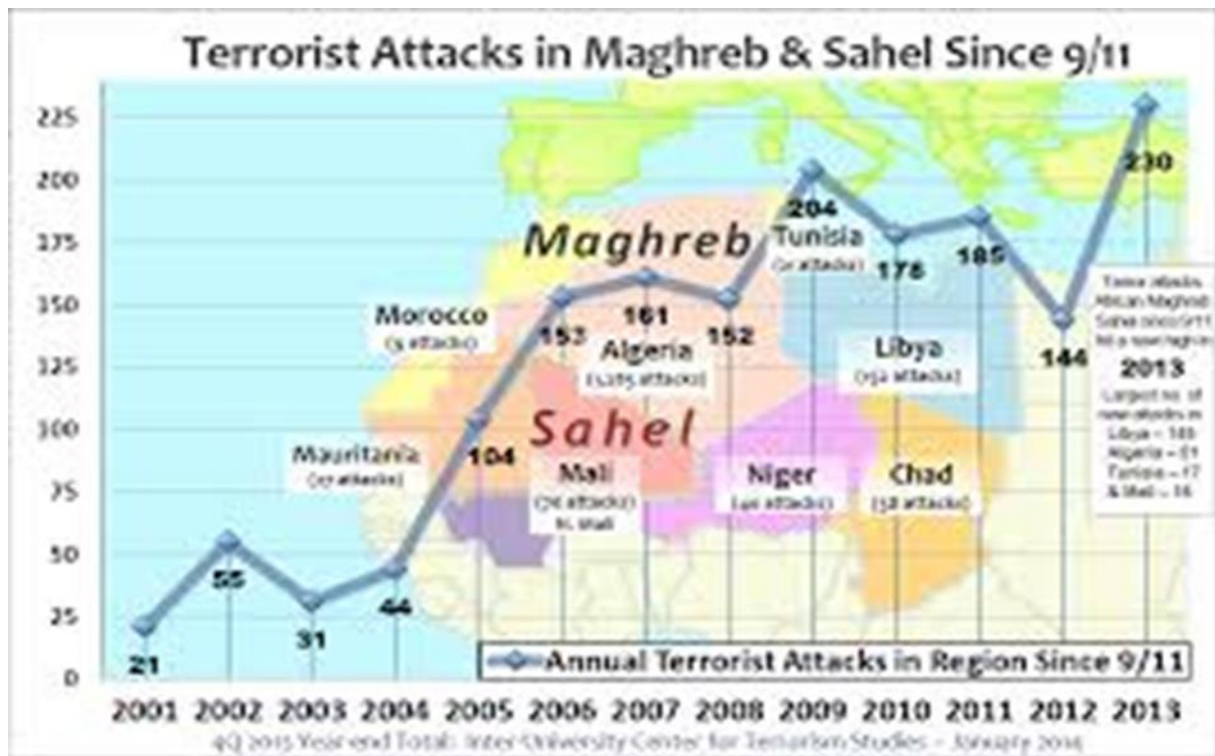
2 البشير مصطفى، "طرد المغرب المعاون السياسي المدني للمنورسو"، من الموقع الالكتروني [www.intifadamay.com](http://www.intifadamay.com) ، تاريخ التصفح 2016/04/23، على الساعة 14:30.

3 عادل بن حمزة، "ماهي أوراق المغرب في مواجهة القرار المرتقب من مجلس الأمن"، عبر الموقع الالكتروني، [www.hespress.com](http://www.hespress.com) ، تاريخ التصفح 2016/04/22، على الساعة 15:00.

3) تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي:

وتعود أصول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى ما يعرف في بداية تسعينيات القرن الماضي بـ "الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر" و التي ظهرت عقب الإعلان عن إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية في 12 يناير 1992 والتي كانت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الجزائرية بقيادة "عباس مدني" و "علي بلحاج"، و يرجع السبب المباشر لظهور تلك الجماعات المسلحة إلى مرحلة ما بعد إلغاء الانتخابات، إلا أن المتتبعين للتاريخ الجزائري المعاصر يرون أن النواة الأولى لتلك الجماعات المسلحة كانت الحركة التي أسسها الشيخ "مصطفى بويعللي" بداية الثمانينات من القرن الماضي تحت اسم "الحركة الإسلامية المسلحة" ونفذت الحركة عدة عمليات مسلحة في الجزائر، قبل أن تتمكن القوات الأمنية الجزائرية من إنهاء نشاطها بعد قتل زعيمها "الشيخ مصطفى بويعللي" وبعض قادتها سنة 1987.

الشكل التالي يبين أهم وعدد الهجمات الإرهابية في المغرب العربي ودول الساحل:



المصدر: <http://moroccoonthemove.com/2014/02/01/report-60-increase-terrorism-arc-instability->

[across-north-africa-sahel-homeland-security-news-wire/#sthash.B93jppy8.dpbs](http://across-north-africa-sahel-homeland-security-news-wire/#sthash.B93jppy8.dpbs)

فظهرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال المنشقة عن الجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة "مختار بلمختار"، وقامة بعدة أعمال إرهابية مثل ما وقع في العاصمة الموريتانية نواكشوط، واستغلال غياب الدولة في شمال مالي وأزمته الداخلية،

#### (أ) هجوم نواكشوط:

كانت من آخر العمليات التي خطط لها "مختار بلمختار" حتى الآن في موريتانيا وأراد أن تكون عملية نوعية، هي محاولة القيام بهجمات عن طريق سيارات مفخخة وسط العاصمة نواكشوط، وكانت تستهدف وزارة الدفاع وإدارة الأمن العام قرب القصر الرئاسي بنواكشوط، فبعد عملية التوغل التي قام بها الجيش الموريتاني في شمال مالي و نجاحه في طرد عناصر التنظيم من غابة "واقادو" شمال مالي قرب الحدود الموريتانية، حيث قام بإعداد خطة محكمة تستهدف ضرب مناطق حيوية في العاصمة نواكشوط تكون بمثابة رسالة قوية للنظام الموريتاني، وقد انطلق المركب من جبل "تعزغارت" في أقصى شمال شرق أزواد كما أرسل "مختار بلمختار" عددا من عناصر "كتيبته" إلى كل من النيجر وموريتانيا للبحث عن رعايا غربيين بهدف اختطافهم وقد عمد بلمختار على تفادي قتل الرهائن المحتجزين لديه، ولم يقتل أي من الرهائن سوى فرنسيين اختطفا من النيجر شهر يناير عام 2011 وقد لقي مصرعهما أثناء محاولة تحريرهما من طرف الدرك النيجيري والقوات الفرنسية الخاصة.<sup>1</sup>

#### (ب) الأزمة المالية:

➤ أسباب الأزمة: هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة في مالي نذكر منها:

- هشاشة الدولة والتركيبية السياسية والفرغ السياسي وضعف الحكومة في الدولة المالية.
- إهمال المناطق النائية خاصة إقليم "أزواد" في شمال مالي بحيث يتهم الطوارق الحكومة المالية بالإهمال والتهميش الاقتصادي المتعمد لشمال منطقة الطوارق، كما يتهمون المسؤولين باختلاس أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ورأت الحكومة المالية في عهد الرئيس "أما دو توماني توري" الذي حكم البلاد بين 200 و 2012 أنه من الملائم اقتصاديا وسياسيا الاعتماد على شبكة فضفاضة من الجهات الفاعلة والمشبوهة للحفاظ على سيطرة الدولة على الشمال بدلا من العمل على توسيع سلطة

1 محمد محمود أبو المعالي، "القاعدة وحلفاؤها في أزواد"، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014، ص ص. 55-56.

الدولة لتشمل منطقة النزاع والتمرد، فقد اشتدت استراتيجية الرئيس "توري" على منح مناطق الشمال التي تتميز بشساعة المساحة وقلة السكان من الانزلاق نحو التمرد المسلح ضد الحكومة المركزية في الجنوب، والاستعانة بنخب محلية انتهازية وحتى الفصائل المسلحة للقيام بوظائف الدولة في هذه المناطق.<sup>1</sup>

- التنوع الاثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقليات الاثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر للدولة كممثل لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى اثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد عام 1960، ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية معينة أساسها المواطنة تتجاوز حدود الانتماءات الاثنية والقبلية.<sup>2</sup>

وهناك أسباب أخرى ساهمت في تطور الأزمة في مالي أبرزها:

- الأزمة الليبية: بحيث كانت الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي في سنة 2011، الحافز الذي عجل بقيام التمرد في شمال مالي، فقد عاد مئات الطوارق الذين قاتلوا إلى جانب القذافي ضد الثوار، أشعلوا فتيل التمرد بعد عودتهم إلى ديارهم في شمال مالي، حيث بدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في جانفي 2012 أي بعد عودة هؤلاء المقاتلين مباشرة.<sup>3</sup>

### ➤ تطور الازمة في مالي:

قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلا مالي، وشهدت الفترة ما بين 1990 إلى 2009 أكبر عدد محاولات من التمرد نذكر منها:

1 بدر حسن الشافعي، "التدخل المؤجل، الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 191، جانفي 2013، ص 121.

2 "أزمة مالي و التدخل الأجنبي"، وحدة تحليل السياسات، 20 فيفري 2013، من الموقع الالكتروني [www.dohainstitut.org](http://www.dohainstitut.org)، تاريخ التصفح 2016/04/25 على الساعة 10:24.

3 "أزمة مالي، متاهة الانقلاب والانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، عبر الموقع الالكتروني <http://www.studies.eljazeera.net>، تم التصفح يوم 2016/04/15، على الساعة 12:30.

✓ تمرد 1963: بحيث أعلنوا عن مطالبهم السياسية في مالي وطالبوا بحق امتلاك الأراضي والحفاظ على خصوصياتهم الثقافية واللغوية غير أن حكومة الرئيس "موبودو كايثا" قمعت هذه الحركة وزجت بمرموزها في السجون.<sup>1</sup>

✓ تمرد 1990: اندلاع تمرد آخر استمر خمس سنوات بدأ بمهاجمة المسلحين الطوارق في منطقة ميناكا، سعى الرئيس "ألفا كوناري" إلى احتواء التمرد لكن المواجهات لم تتوقف.<sup>2</sup>

✓ تمرد 2006: في 23 ماي أعلن الزعيمين المتمردين "ابراهيم آغ باهانغا" و"الحسن فاغاغا" الحرب على الحكومة بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها "إياد آغ غالي" فشل فيها إقناع الرئيس "أمادا توماني توري" بمطالب الأزواد في لقاء جمعهما في 22 مارس 2006.

هذا الهجوم وقع على تكتنين عسكريتين في "كيدال" و "مناكا" من قبل التحالف الديمقراطي (تحالف 23 ماي الذي تأسس في 2006) مخلفا قتلى في صفوف الجيش المالي والاستيلاء على معدات وسيارات عسكرية.<sup>3</sup> وانتهت محاولات التمرد الطوارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع عام 2009 استقرارا نسبيا حتى اندلاع تمرد آخر في يناير 2012، ويختلف هذا التمرد عما سبقه في عدة وجوه أهمها:

✓ إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات اسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، نيجيرية، موريتانية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه، ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الاسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادل اقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية وقد ساهم تحول طراً على بعض قيادات

1 عماد بنسعيد، "الطوارق والبحث عن هويتهم المغيبة"، من الموقع الإلكتروني [www.France.com/ar/2012/04](http://www.France.com/ar/2012/04) ، تاريخ التصفح 2016/04/23، على الساعة 12:30.

2 "طوارق مالي، تمرد طويل"، من الموقع الإلكتروني [news/www.aljazeera.net](http://news/www.aljazeera.net)، تم الاطلاع يوم 2016/04/22، على الساعة 9:30.

3 زرقاني لامية، "حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، الجزائر، ص. 24.

التمرد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.<sup>1</sup>

✓ إن جميع اتفاقيات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، كانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر وقد استنفذت من امكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تتعكس إيجابيا على سكان شمال مالي، وخلال السنوات الأربعة الماضية لم تطرح أي مبادرة لاتفاقيات بين طرفي الأزمة، بل لم يكن هناك تنبه أو اهتمام من وسطاء اتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها، ولذا فإن محاولات الوساطة السلمية التي تمت خلال عام 2012 سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، جاءت متأخرة لأن الوضع على الأرض قد تغير لفائدة حركة التمرد، إضافة إلى أن العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركة التمرد السابقة (جماعة أنصار الدين)، كما أن جهد دول الجوار للوصول إلى اتفاق لم يكن مجديا على الإطلاق.

✓ جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في وضعية ضعف، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش وفي 22 مارس أطاح انقلاب عسكري بالرئيس "أما دو توماني نوري"، وأصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية "باماكو" هي صراع على السلطة في ظل توازن هش للقوى بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة.<sup>2</sup>

✓ في 06 أبريل 2012 أعلنت الحركة الأزوادية الانفصال كدولة مستقلة في مل من "كيدال"، "غاو"، "تومبكتو" ومن خلال "بيان استقلال الأزواد" دعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بها مع التعهد بتوفير الامن وبناء مؤسسات دستورية والاعتراف والاحترام لحدود دول الجوار، فقبول إعلان الانفصال برفض اقليمي لدول الجوار خوفا من انتشار فكرة الانفصال في مناطق أخرى تضم الطوارق، وعلى المستوى الدولي نددت كل الأطراف إعلان الاستقلال للأزواد، بعد حوالي 03 أشهر من هذا الإعلان ساد الانشقاق ضمن صفوف التحالف لاختلاف الرؤى بين مطالبى الانفصال للحركة الأزوادية ومطالب تطبيق

1 "أزمة مالي و التدخل الخارجي"، وحدة تحليل السياسات، 10 فيفري 2013 من الموقع الإلكتروني

[www.dohainstitut.org](http://www.dohainstitut.org) ، تاريخ التصفح 2016/04/25، على الساعة 10.30.

2 المرجع نفسه.

الشرعية وإنشاء دولة الخلافة الإسلامية للحركات المسلحة الأخرى (حركة التوحيد والجهاد، حركة أنصار الدين، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) وذلك بعد إضعاف قوة التوارق في المنطقة.

✓ هذه الجماعات بدأت التوجه نحو الجنوب ففي 09 جانفي 2013 قامت بهجمات على مدينة "كونا" التي تقع على بعد 65 كلم من "مويتي" المجاورة لـ "سيفاري" أين توجد القاعدة العسكرية والمطار الدولي والعسكري لمالي.

✓ أمام هذا الوضع تقدم الرئيس المالي المؤقت بطلب للمجتمع الدولي بضرورة التدخل لمساندة الجيش في مواجهة الإرهاب وذلك بتاريخ 10 جانفي 2013 أين استجابت فرنسا للطلب الرسمي بالتدخل العسكري في 11 جانفي 2013.<sup>1</sup>

إن تمرد الطوارق على الحكومة المركزية في مالي والنيجر يعد من أهم الشواغل الأمنية التي تسيطر على تصور صانع القرار الجزائري وذلك من أجل التسريع لإيجاد حل للأزمة وأن ما يدور في الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه التأثير على الأمن الجزائري وزعزعة الاستقرار في المنطقة وما قد ينجر عنه من أزمات إنسانية، خاصة بعد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة مالي.

مع العلم أن الطوارق يمثلون فئة من المجتمع الجزائري المنتشرة في المناطق الصحراوية الجزائرية وأن أي زعزعة لاستقرار الطوارق المنتشرين في الصحراء والساحل من شأنه أن يثير قلق طوارق الجزائر. وأصبحت الجزائر أمام وضع خطير على حدودها الجنوبية تمثل في سيطرة هذه الجماعات الإرهابية على إقليم كبير يعادل ثلثي مساحة مالي ويحاذي حدود الجزائر والتخوف من انتقال النزاع نحو الجزائر نتيجة للروابط الموجودة بين طوارق الجزائر وطوارق مالي.<sup>2</sup>

1 "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، المرجع نفسه.

2 مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص. 82.

## المبحث الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

إن قضية الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي القضية الأبرز بالنسبة لصانعي السياسة في القرن الحادي والعشرين كما كانت قضية الحرب الباردة بالنسبة للقرن العشرين، وكما كانت قضية الاستعمار في القرن التاسع عشر، حيث لم يبق أي مجال من مجالات الشؤون الدولية في منأى عن التأثير بهذه الظاهرة التي أدت إلى تزدى النسيج الاقتصادي والأنظمة السياسية والمالية للعديد من الدول تحت وطأة النفوذ الاقتصادي المتزايد لمجموعات الجريمة المنظمة الدولية.

### المطلب الأول: أشكال الجريمة المنظمة في دول جوار الجزائر:

إن أشكال الجريمة المنظمة التي تمارس من طرف العصابات المنظمة العديدة والمختلفة ليس لها تحديد فكل عمل من شأنه أن يدر أموالا طائلة لها تستغله، فتعتمد تخطيطا دقيقا وتنظيما مدروسا ومحكما يكفل لها تجاوز الصعوبات وعدم الوقوع في قبضة رجال الشرطة، وتقوم معالجة المسبقة لكل الاحتمالات التي تضمن لها النجاة والتفوق بفضل استنباط الحيل واستعمال الخدع وأساليب التمويه،<sup>1</sup> ومن بين أهم أشكال الجريمة نجد:

#### 1- تهريب المخدرات والمتاجرة فيها:

تعد هذه الجريمة الأكثر انتشارا في العالم لما تدره من مدا خيل تفوق في أحيان كثيرة مدا خيل دولة، وتقدر بالمئات من الدولارات ما بين 300 و500 مليار دولار سنويا حيث يتم زراعة هذه المواد السامة في مناطق مختلفة من العالم (المغرب، أفغانستان، أمريكا الوسطى، لبنان، اليمن) يتم تصديرها وتهريبها باستعمال مسالك برية وبحرية وجوية لإيصالها إلى أماكن الاستهلاك الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.... الخ.<sup>2</sup>

حيث وجد هذا الشكل من الجريمة ضالته في أوساط جل المنظمات الإجرامية للمكاسب الضخمة التي يتم تحصيلها من هذه التجارة غير الشرعية والمربحة حيث نجد أن إمكانيات الدول في مواجهة هذه

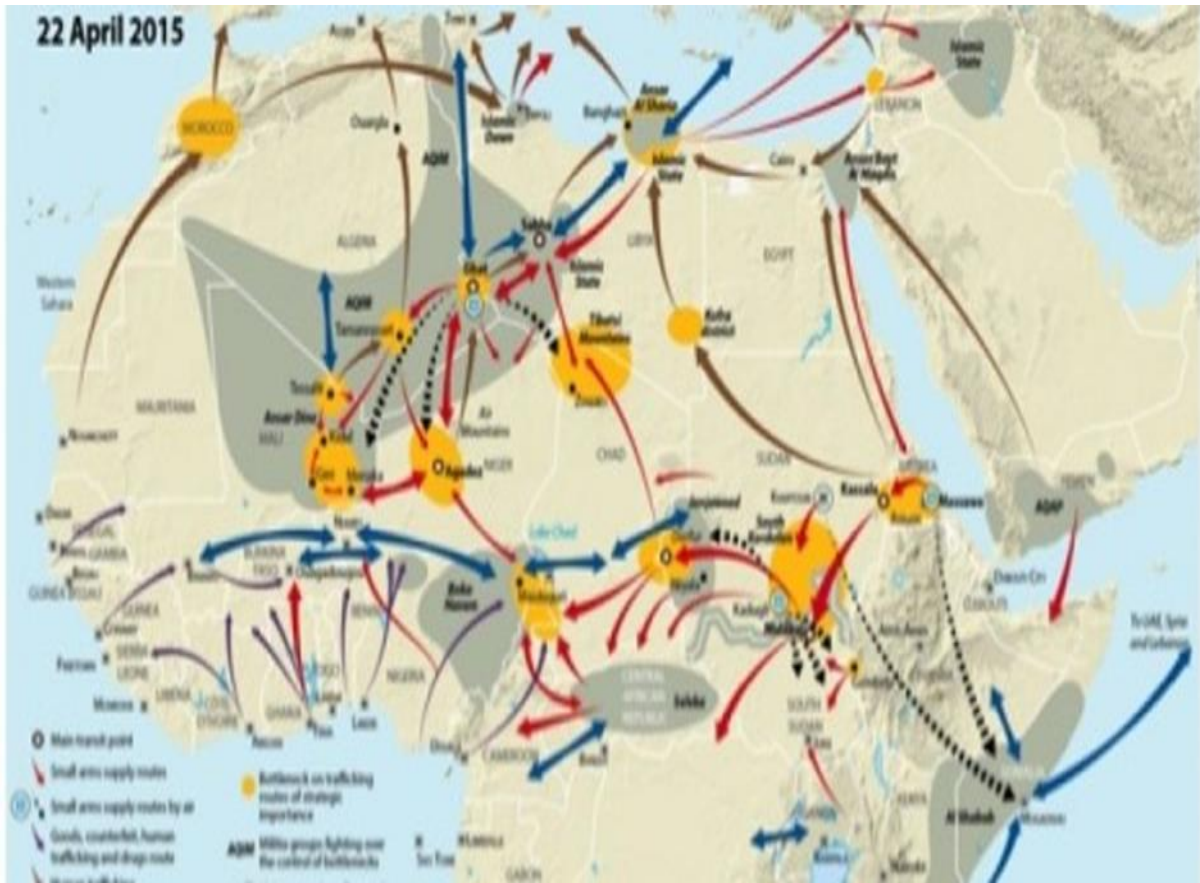
1 عثمان الحسن وياسر عوض، "الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة"، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 75.

2 محمد علي وهف القحطاني، "الجريمة المنظمة"، الرياض، مطابع الحميضي، ط3، 2013، ص 52.

الظاهرة الخطيرة تبدو عاجزة أمام إمكانيات منظمات الإجرام في هذا النوع من الجرائم وكمثال على ذلك ما عرف عن المافيا الكولومبية، وما قامت به في ماي 1997 حيث تمكنت الشرطة "بوقوطا" من كشف أحد مراكز الاتصال لمافيا المخدرات والتي يقدر مبلغ الأجهزة المتطورة التي تستعملها بـ10 ملايين دولار وتتجاوز هذه الأجهزة تكنولوجيات الوسائل المستعملة من قبل الدولة الكولومبية، (كأجهزة الإتصال التليفونية عن طريق الساتل المشفر، أجهزة نقالة مستنسخة portable، رادارات، GPS... إلخ،

من أهم المواد السامة أو المخدرات نجد، الحشيش، الهيروين، الكوكايين، الخشخاش، الماري جوانا وغيرها من المواد المخدرة<sup>1</sup>.

### خريطة تبين أهم مناطق تواجد الإرهاب والجريمة المنظمة



المصدر: <http://www.casade.org/extortion-fees-from-trans-saharan-migrants-through-libya-as-source-of-funds-for-terrorism-in-africa/>

1 مصطفى النير، "المخدرات والعولمة"، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007، ص. 244.

هذا الشكل يبين طرق التهريب والهجرة غير الشرعية بالإضافة الى مناطق تحرك الجماعات الإرهابية.

## 2- الاتجار بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والذخيرة والمتفجرات:

تقوم بعض المنظمات بالاتجار بالأسلحة والذخيرة وكذا المتفجرات لما لهذه التجارة من فائدة كبيرة حيث تعتبر تجارة السلاح وملحقاته من أكثرها فائدة، وتحتل المرتبة الأولى في هذه الجرائم وتليها تجارة المخدرات حيث لقد وجدت هذه التجارة ضالتها في بيع الأسلحة للمتمردين والخارجين عن القانون في مختلف دول العالم.

زيادة على ذلك فهي تساهم في تغذية الصراعات العرقية والحروب الأهلية والاختلافات السياسية في العالم وتزويدها بأنواع كثيرة من الأسلحة سواء الخفيفة أو الثقيلة، وهناك من يرى ازدهار هذه التجارة غير المشروعة نتيجة إنهيار الكتلة الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي سابقا وانقسامه إلى ولايات وكذا يوغسلافيا سابقا والنزاعات التي ظهرت فيها، عند تمكن مجموعة من الإطارات السامية في الجيش والسياسة من السيطرة على هذه الأسلحة وبالتالي بيعها إلى دول في الشرق الأوسط أو إلى تنظيمات إرهابية، بالإضافة إلى ذلك تطور أنواع التعامل بالأسلحة مفهوم السلاح إلى مواد أكثر خطرا كالتجارة باليورانيوم المخصب الذي يستعمل في صناعة القنابل النووية، والزنبيق، والغازات السامة التي تستعمل في مجالات مختلفة<sup>1</sup>.

تسعى بعض الدول وخاصة في مناطق النزاع العسكري، إلى امتلاك أسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية، وذلك لضمان تفوقها على خصومها أو على الأقل تحقيقا لتوازن القوى، ونتيجة للخطر المفروض على بعض الدول لمنع امتلاكها لهذه النوعية من الأسلحة، فتلجأ إلى التعامل مع منظمات إجرامية للحصول على هذه النوعية من الأسلحة.

## 3- الاتجار بالبشر وأعضائهم:

تقوم عصابات الإجرام المنظم باختطاف الأشخاص خاصة الأطفال المختلين عقليا ومتاجرة أعضائهم من كلى، عيون... إلخ حيث يتم قتلهم ثم بيع الأعضاء الصالحة من الجسم لعيادة طبية بمبالغ مالية طائلة وذلك في كل من الأرجنتين، المكسيك وكولومبيا حيث سجلت حالات فقدان الأطفال كبيرة

1 نفس المرجع السابق، ص. 185.

والتي يعاد بيعها من قبل هذه العصابات، إذ تكونت تنظيمات إجرامية تمارس هذه التجارة على المستوى الدولي سواء بالترويج والاتفاق مع الأشخاص الذين تضطروهم ظروفهم إلى بيع أعضائهم أو دمائهم أو عن طريق سرقة هذه الأعضاء بترتيب خاص مع بعض المستشفيات أثناء إجراء جراحات وهمية أو حتى باختطاف بعض الأفراد وسرقة أعضائهم.<sup>1</sup>

فالتجارة بالأطفال: ظاهرة مستحدثة، جعلت بعض الآباء في ظروف غير عادية كالحروب أو المجاعات إلى بيع أطفالهم وتقوم بعض التنظيمات بالاتجار في هؤلاء الأطفال ويتم استخدامهم في عمليات إجرام أو حتى الانتفاع بأعضائهم لمرضى يحتاجون إليها، كما يمكن أن تقوم هذه التنظيمات باختطاف هؤلاء الأطفال.

#### 4- الإحتيال والنصب باستعمال الإعلام الآلي وكذا الانترنت:

لم تكن المنظمات الإجرامية في استعمال النظرة الإجرامية الكلاسيكية في ابتغاء المال بل طورت من طرقها أصبحت تستعمل التكنولوجيا المتطورة من اجل ذلك كاستعمال الحاسوب والدخول في برامج البنوك، التأمينات الشركات وتحويل مبالغ ضخمة عن طريق سرقة الأرقام السرية من خلال التواطؤ مع موظفي البنوك والمصارف الكبرى حيث يتم تحويل الملايين من مكان إلى آخر في لمح البصر زيادة إلى ذلك استعمال الأنترنت في الاحتيال و النصب خاصة لأنها تعتبر كطريقة حوار مباشر مع مئات الآلاف من البشر في العالم و النصب و الاحتيال عليهم بإيهاهم بالريح والثراء في مجالات معينة.

#### 5- تبييض الأموال:

تغطي اليوم المداخل غير المشروعة قطاعات واسعة مثل الألعاب المحظورة، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة، والهجرة غير الشرعية، وتزوير العملة، ولضخامة الأموال المتحصلة فإن أصحابها يعتمدون إلى طريق احتيالي لإخفاء مصدرها الإجرامي وإعطائهم ظاهر الشرعية عن طريق غسلها أي إدخالها قنوات الاقتصاد والتجارة ويسمى أصحابها بأشخاص الياقات البيضاء ويتم هذا التبييض للمال مناطق التسامح الضريبي والجنات الضريبية، علما أن دخل الإجرام بكل أشكاله يقدر بـ 15% من الدخل

1 فخري كريم، "الإرهاب والجريمة المنظمة"، جريدة المدى السياسية، بغداد، العدد 2905، 2013.

الخام العلمي و أن نصف هذه النسبة 7.5% من الدخل العالمي يتم تبييضها لتندمج في الاقتصاد وتصبح مشروعة أو نظيفة.<sup>1</sup>

من بين الصفات المميزة أنها جريمة عابرة للحدود وتتميز بالسرية واحترافية وتعقيد.

وتعود ظاهرة غسل الأموال وزيادة معدلها خاصة في الساحل الأفريقي إلى عدة أسباب<sup>2</sup>، نذكر

منها:

- التجارة في الأنشطة غير المشروعة

- الفساد الإداري

- القوانين المائعة

- تطور وسائل الاتصال والنقل الحديثة

- مبدأ السرية المصرفية

- تطور العلاقات بين البنوك وأنظمة التحويلات الإلكترونية.<sup>3</sup>

#### 6- تهريب السلع والسيارات والاتجار في النباتات والحيوانات المنقرضة:

أولا تهريب السلع: هذا النوع من الجرائم يتم في حالة فرض ضرائب جمركية مرتفعة على السلعة المستوردة، وبالتالي تصبح أسعار تلك السلع في الأسواق المحلية مرتفعة، الأمر الذي يغري التنظيمات الإجرامية بتهريب هذه السلع دون سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها ويحصلون من جراء ذلك على ربح وفير (يدخل ضمنها تهريب السيارات)، مثلا تهريب السلع الى دول الساحل كالبنزوين والمواد الغذائية... إلخ، أو حتى إلى تونس والمغرب بحكم تدعيم الدولة الجزائرية لبعض المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع أو البنزين.

1 محمد علي وهف القحطاني، نفس المرجع، ص. 167.

2 للمزيد من التفاصيل حول موضوع تبييض الأموال ارجع إلى: القانون رقم 01/05، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الجمهورية الجزائرية، مادة 2.

3 نفس المرجع السابق، ص 183.

ثانيا سرقة السيارات وتهريبها: لقد عرفت هذه الظاهرة انتشارا واسعا لما تدره من مبالغ كبيرة حيث يتحصل على السيارات بعدة طرق أهمها:

- تتم سرقة السيارات وذلك باستعمال القوة أو الحيلة كسرقتها من قبل أصحابها وبيعها إلى أشخاص آخرين بأقل من قيمتها، ثم التصريح بعد ذلك لدى وكالات التامين بسرقة هذه السيارات.
- هناك طريقة أخرى تتمثل في شراء شخص لسيارة من نوع معين ثم يقوم هذا الشخص شراء سيارات من نفس النوع والسنة حيث يقوم بإعادة ترقيمها على نفس أرقام السيارة التي يمتلكها ثم يقوم ببيعها إلى أشخاص آخرين باستعمال وثائق مزورة، حيث يعاد بيع مثل هذه السيارات في دول الساحل وخاصة المناطق الحدودية في كثير من الأحيان.<sup>1</sup>

ثالثا الاتجار في النباتات والحيوانات المنقرضة: إذ أنه نتيجة ندرتها تفرض كثير من الدول حظرا على التعامل فيها وبالتالي تزيد ندرتها وترتفع أثمانها مما يغري الكثير من التنظيمات الإجرامية إلى استغلال هذا المجال.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: إشكالية حماية وتأمين الحدود

اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتها على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسيين: أولها يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب والجريمة، أما الثاني فهو يركز على المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكّل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوي الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفعّالة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.<sup>3</sup>

1 محمد فتحي عيد، "الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها"، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2001، ص 37.

2 نفس المرجع السابق، ص 38.

3 محمد علي وهف القحطاني، نفس المرجع، ص 149.

وفي إطار المحور الأول على المستوى الوطني سعت الجزائر إلى محاربة الإرهاب بإيجاد مخرج للأزمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين وذلك وفق عدة أبعاد:

أولاً:

1- البعد السياسي:

حيث شكلت سياسة المصالحة الوطنية دورا بارزا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية من خلال انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع داخليا وبالتالي زيادة القدرة على توسيع مجال الإدراك والتصور الأمني للجزائر إقليميا وعالميا، حيث تم اتخاذ تدابير جديدة لترقية المصالحة الوطنية على الرغم من انقضاء آجالها القانونية المحددة.

واستفاد من هذه السياسة كبار القادة الارهابيين وحركة "أبناء الصحراء من أجل العدالة (MSJ)" الذي أوقف نشاطه بصفة رسمية في 17 مارس 2008، وسلم أفراده أنفسهم وأسلحتهم للسلطات الأمنية وبدأ الدخول في إجراءات التسوية الإدارية والقانونية لعناصره.

2- البعد القانوني:

قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات القانونية لمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف، حيث نصت المادة 42 من دستور سنة 1996 على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية، وذلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك لجميع الجزائريين دون استثناء، ونصت المادة 87 بمعاينة كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت.

3- البعد الأمني و العسكري: تمثل هذا البعد في جملة من الإجراءات الردعية والدفاعية بالاعتماد من جهة على تعزيز الوحدات العسكرية وإدارة عملية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بإنشاء وحدات متخصصة في مكافحتها على غرار مركز تنسيق محاربة الإرهاب الذي تأسس سنة 1993، وتركيز على المناطق الأكثر تهديدا. ومن جهة ثانية على نشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود وفق عمليات سرية أمنية لمنع التسلل وتهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية التي صارت في تزايد بفعل الأحداث في ليبيا ومالي ونشوء عصابات منظمة لتوزيعها وتهريبها.

4- البعد الاجتماعي: بالتركيز على شباب أهل المنطقة (الصحراء الجزائرية) عبر فتح المجال للتجنيد عسكريا للشباب الذي له دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة ودراية، والاتجاه نحو الاحترافية العسكرية للأسلاك الأمنية في الرواق الجنوبي للجزائر بالاعتماد على أبناء المنطقة.<sup>1</sup>

ومثلت التشكيلات الاجتماعية التقليدية القائمة على منطق القبيلة والعشيرة أحد الروابط المشتركة ما بين الشعب الجزائري وباقي الشعوب الإفريقية، وتعد الطريقة التيجانية إحدى أبرز الروابط الاجتماعية المميزة لها أيضا، حيث عززت هذه الطريقة التمكين للفكر الصوفي في مواجهة الفكر السلفي الذي تفرع عنه الفكر الجهادي، هذا الأخير الذي أصبح مرادفا اليوم للإرهاب ولتنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال.

ووفق هذا المنطق، عملت السلطات الجزائرية على التنسيق الأمني الاستخباراتي والمعلوماتي مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل والتبليغ عن أي أطراف مشتبه بهم بمحاذاة التُخوم للمناطق المجاورة لهم، على غرار التخوف من استغلال الإرهابيين للبدو الرحل كجماعات دعم وإسناد غير مثيرين للشك والشبهة ومحاولات الجزائر الدؤوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية.

### ثانيا: دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية

قامت الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم سواء كانت حكومات دول متقدمة أم نامية، بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلى التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالا اعتماد على أنظمة تحديد المواقع (نظام "الج بي اس" GPS وغيره)، تحديد الخطوط والمساحات الجوية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر احترافية، وكل هذا يتم بناء على ما يسمى

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص. 151.

بالحدود الذكية "Borders Smart" وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجارياً، وأنظمة الطائرات من دون طيار، وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوص التهريب منها.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> صالح بوكروح، "واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06"، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2011، ص. 11.

## المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية

لقد دفعت الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، بالعديد من السكان لمغادرة أوطانهم نحو أوروبا أو دول أكثر أمنا وأمانا، فمنذ بداية سنة 2015، لقي حدهم أكثر من 1750 مهاجرا غير شرعي بالبحر الأبيض المتوسط، وذلك عن طريق ليبيا، إذ قدرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، أن عدد الوفيات منذ سنة 2015، قد تضاعف الى أكثر من 30 مرة، مما كان عليه خلال سنة 2014.

## المطلب الأول: الطريق الجديدة للهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي الي شمال إفريقيا وأوروبا

كثيرا ما تربط السلطات المحلية في دول شمال إفريقيا بين مناطق تجمع المهاجرين القانونيين وغير القانونيين وانتشار مختلف الأمراض خاصة المتقلة منها كالسيدا والملاريا.

فعلى الرغم من عدم توفر أرقام صحيحة حول عدد الأشخاص الحاملين لداء فقدان المناعة المكتسبة إلا أن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا قدرت أن هذا المرض ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست، فهذه المدينة الصحراوية التي تبعد عن العاصمة الجزائر بمسافة تتجاوز 1970 كم أصبحت ذات أهمية للربط بين شمال وغرب ووسط القارة الإفريقية، فعلى طريق تمنراست/غاو/بوركيينا فاسو ثم كوديفوار وغانا، حيث أصبحت تمثل مركزا للتجارة الصحراوية.<sup>1</sup>

وقد زاد عدد المهاجرين المقيمين في تمنراست بشكل كبير ولأن غالبية هؤلاء شباب ونساء مراهقين وهذا ما يزيد من المخاطر الصحية.

ونظرا لظروف العمل القاسية في ليبيا اتجه جزء منهم إلى الجزائر حيث ظروف العمل أحسن، وتتوعد جنسيات المهاجرين في الجزائر من مختلف الدول الإفريقية التي تعاني نفس المشاكل الاقتصادية والسياسية والبيئية، ويستعمل المهاجرون السريون كل الطرق والوسائل للوصول إلى شمال إفريقيا وأوروبا، فالدراسات الميدانية حول الظاهرة أظهرت أن الرحلة عبر الصحراء تمر بعدة مراحل وتستمر من شهر واحد إلى عدة سنوات، حيث في هذا الطريق فالمهاجرون غالبا ما يقيمون في مدن محلية أثناء رحلتهم،

<sup>1</sup> إسماعيل بو الروايح، "استراتيجيات التأثير والسيطرة للقوى المغاربية على منطقة الساحل"، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص. 467.

وذلك من أجل العمل وتحصيل بعض الأموال استعداد للمرحلة التالية وتكون في العادة المراحل المفضلة للراحة الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا، ليبيا والجزائر.<sup>1</sup>

وحيث يصل المهاجرون القادمون من وسط وغرب إفريقيا إلى مدينة "أغاديز" بالنيجر يتخذ هؤلاء فرعين: جزء منهم يتجه نحو "الواحات" في الشمال الشرقي لليبيا، "تمنراست" شمالي غرب "أغاديز" ومن تمنراست يتجه جزء للمدن الداخلية والساحلية وآخرون يواصلون الطريق نحو المغرب، فعلى الرغم من أن الحدود المغربية الجزائرية مغلقة منذ 1994م فعدد كبير من المهاجرين يخترقها يوميا بمساعدة مهريين مغاربة وجزائريين.

فعندما كان عدد المهاجرين غير الشرعيين في غرب الشواطئ الغربية للجزائرية يتناقص كنتيجة لتشديد السلطات إجراءات الرقابة، كان في المقابل هناك تزايد في السواحل الشمالية من عنابة باتجاه صقلية الإيطالية.

ويقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بأن هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحول دول العبور ادول مستقبلية والاستقرار النهائي حيث هناك احتمالية أن معظم الأفارق جنوب الصحراء يعيشون في شمال إفريقيا أكثر مما يعيشون في أوروبا، وقد أعاد هؤلاء إحياء طرق التجارة عبر مدن الصحراء "غاو" في مالي "أغاديز" بالنيجر " ابيشي" في تشاد "تمنراست وأدرار" بالجزائر، وتزايد عدد المهاجرين في هذه المدن، فمثلا مواطني الدول الأعضاء في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS يستطيعون بموجب الاتفاقيات المنظمة لهذا التجمع الإقليمي التحرك بحرية تامة لكنهم يواجهون عوائق في الميدان أو على الأقل يحسون بها.<sup>2</sup>

فخطاب الأنظمة الرسمية يكون متناقضا في كثير من الأحيان بين أفريقيا وأوروبا، فطرفي الهجرة سواء كان المصدر أو دول الإستقبال يغضان الطرف مرات عديدة عن حركة الهجرة غير الشرعية، وذلك استجابة لضغط سوق العمل في فرنسا واسبانيا وألمانيا وغيرها.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص. 478.

<sup>2</sup> محمد علي وهف القحطاني، نفس المرجع، ص. 90.

وعموما فالهجرة عبر الصحراء نحو دول المغرب العربي خصوصا عبر حزام ليبيا/ الجزائر/ المغرب ارتفعت منذ تدهور الأوضاع في دول الساحل خاصة مالي وليبيا، ثم أيضا هناك الطوارق الذين بحكم طبيعة معيشتهم وتقاليدهم منذ القدم ينتقلون بين مختلف الدول المجاورة بنوع من الحرية شبه مطلقة خاصة عبر حدود الجزائر ومالي والنيجر الشيء الذي صعب مراقبة تنقل هؤلاء، ومما عقد من هذا المشكل هو صعوبة فرز الطوارق من أصل جزائري وتمييزهم عن طوارق الدول المجاورة.

وما يلفت النظر في الجزائر مثلا أن المهاجرين الذين يوجدون في هذا البلد يعاملون في معظم الحالات بطريقة إنسانية مقارنة ببعض الدول المجاورة كالمغرب، وهو الشيء الذي ساعد على توطين عدد منهم في الجزائر وأسسوا تجارة خاصة بهم ووجد الكثير منهم العمل في الأشغال العامة والبنى التحتية.

كما نشط الكثير من المهاجرين خصوصا الطوارق في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة وذلك لمعرفتهم بمسالك الصحراء وهذا يعتبر كعامل أساسي في الربط بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء.<sup>1</sup> وقد تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر من ذلك، فأعداد غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية عبر قوارب الصيادين وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية القدوم نحو شواطئ طنجة وهران ومؤخرا إلى سواحل تونس وعنابة بالشرق الجزائري خصوصا منذ سنة 2009 وهو الأمر الذي أثار النقاش حول الترابط بين امن المتوسط وأمن جنوبه.

والسبب الذي دعى إلى إدراج الهجرة غير القانونية في المقاربة الامنية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط وتحديدًا للمغرب والجزائر وإلى حد ما ليبيا هو المشاكل الاجتماعية الناتجة عن تواجد الأفارقة وتزايد مشاعر الكراهية أحيانا بين السكان والمهاجرين مما جعل طرابلس تقوم بتنظيم حركة الافارقة وعزلهم في تجمعات ومحاصر خاصة.

وكثيرا ما تربط السلطات المحلية في دول شمال إفريقيا بين مناطق تجمع المهاجرين القانونيين وغير القانونيين وانتشار مختلف الأمراض خاصة المتنقلة منها كالسيدا.

<sup>1</sup> Hein de Haas, "The myth of invasion irregular migration from west Africa to the Maghreb and the Eurpean Union", (oxford: MI research report, October 2007), p89.

ويعتقد "Pastore" وآخرون أنه من غير المنطقي الحديث عن صور الآلاف المهاجرين الذين يعبرون المتوسط دون وجود تنظيم هرمي ومعقد لشبكات تهريب مرتبطة ببعضها البعض وهذا ما أكدته دراسات حول وجود علاقة بين المهريين ومنظمات الجريمة العابرة للحدود والتي تتوع من تهريب الأفراد إلى الجزر الاسبانية يبلغ 1000 أورو إلى 2500 أورو للأفارقة الرجال في حين يدفع المغاربة 700 إلى 1500 أورو.<sup>1</sup>

وبالعودة للحديث عن أسباب تفاقم هذه الهجرة الغير القانونية الضخمة خصوصا في السنوات الأخيرة فإن الفقر والحروب وفشل الدول كلها معطيات ساهمت كما ذكرنا سابقا بشكل كبير في تأزيم الأوضاع أين أصبحت حياة الملايين في هذا المهمش من العالم على المحك حيث أن 30 من أصل 45 دولة تعاني من أزمة في تأمين الغذاء الكافي لسكانها أي ما يمثل 47% من سكان القارة الإفريقية.<sup>2</sup>

وفي المقابل لا يمكن إهمال دور العامل البيئي ممثلا في التصحر والجفاف الذي ضرب المنطقة الساحلية الصحراوية في زحف ملايين البشر نحو مناطق أكثر قابلية للحياة حول التجمعات الحضرية الكبرى ومراكز التجمع في الحدود وهو موضوع البحث المقبل.

### المطلب الثاني: أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي

تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة للهجرة وبدأت تخرج عن نطاقها التقليدي وأصبحت تعتمد على شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه. وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة أخذت بعدا عالميا وأصبحت تهدد عدد كبير من الدول المستقبلية كدول الاتحاد الأوروبي أو دول الشمال بصفة عامة.

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب المتخلفة إلى دول الشمال المتقدمة، وتتعلق أساسا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الدول المصدرة للهجرة.

(1) العامل الاقتصادي: يعتبر من أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة بحيث تعاني الدول المتخلفة من ضعف التنمية الاقتصادية وانتشار البطالة والفقر والبؤس والمجاعة مثل شمال مالي الذي

<sup>1</sup> - Kathleen fitzgibbon ,op cit ,p 86.

<sup>2</sup> - John akokpair,op cit, p 28.

يبقى من أكثر المناطق فقرا في العالم، هذا هو الدافع الرئيسي إلى الهجرة السرية بحيث أن البطالة تدفع الشباب الى المجازفة بالهجرة، وبذلك تعتبر الهجرة غير الشرعية بمثابة رد فعل أو نتاج التخلف الاقتصادي، وتعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، ففي إفريقيا مثلا، مستوى البطالة هي من أعلى المعدلات في العالم<sup>1</sup>، كذلك نجد فشل الحكومات وعدم قدرتها على إيجاد حلول حقيقية وجذرية للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها شعوبها وعلى رأسها الفقر والبطالة.<sup>2</sup>

(2) العامل الاجتماعي: وتتمثل أساسا في الظلم الاجتماعي وغياب العدالة في المجتمعات الإفريقية والعدالة في توزيع الثروة، وفشل بعض الدول المغاربية ودول الساحل في حل المشاكل الاجتماعية لشعوبها.

فإن هذا الظلم وعدم التمكين الاجتماعي للأفراد يدفع للبحث عن وضع أفضل في الخارج، كما تدفع النزاعات العرقية إلى هجرة الأفراد خاصة في ظل الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وارتباطها بسوء الأوضاع الاقتصادية وهو ما ينتج النزوح نحو المناطق الأكثر أمنا.

(3) العامل السياسي والأمني: ولهما دور مهم في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحيث تعاني عدد الدول في الساحل الإفريقي من عدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف المشاركة السياسية وشيوع ظاهرة الفساد وسوء التسيير وتعدد الانقلابات والنزاعات، بحيث نجد أن دول هذا الإقليم دفعة للسكان نحو الهجرة بسبب ما تعانيه، كذلك تعرف هذه الدول انفجار ديمغرافي سريع عكس ما نجده في المجتمعات الأوروبية.

(4) العامل الجغرافي: يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة غير الشرعية من إقتصاد وسياسة، عامل القرب من أوروبا، لذلك تشكل الجزائر بوابة رئيسية وهمزة وصل بين أفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال المغاربة والأفارقة على العموم،

1 فتيحة كركوش، "الهجرة غير الشرعية"، دراسات نفسية وتربوية (الجزائر)، عدد 04، جوان 2010، ص 50.

2 ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008، ص 119.

كما تساهم شساعة الحدود الجزائرية في تفاقم الظاهرة، حيث تمتلك أيضا دول الساحل طبيعة قاسية، كالتصحر وزحف الرمال والجفاف.<sup>1</sup>

وتزداد الهجرة غير الشرعية حجما كلما كان الفارق الاقتصادي كبيرا بين اقليمين متجاورين مثل الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

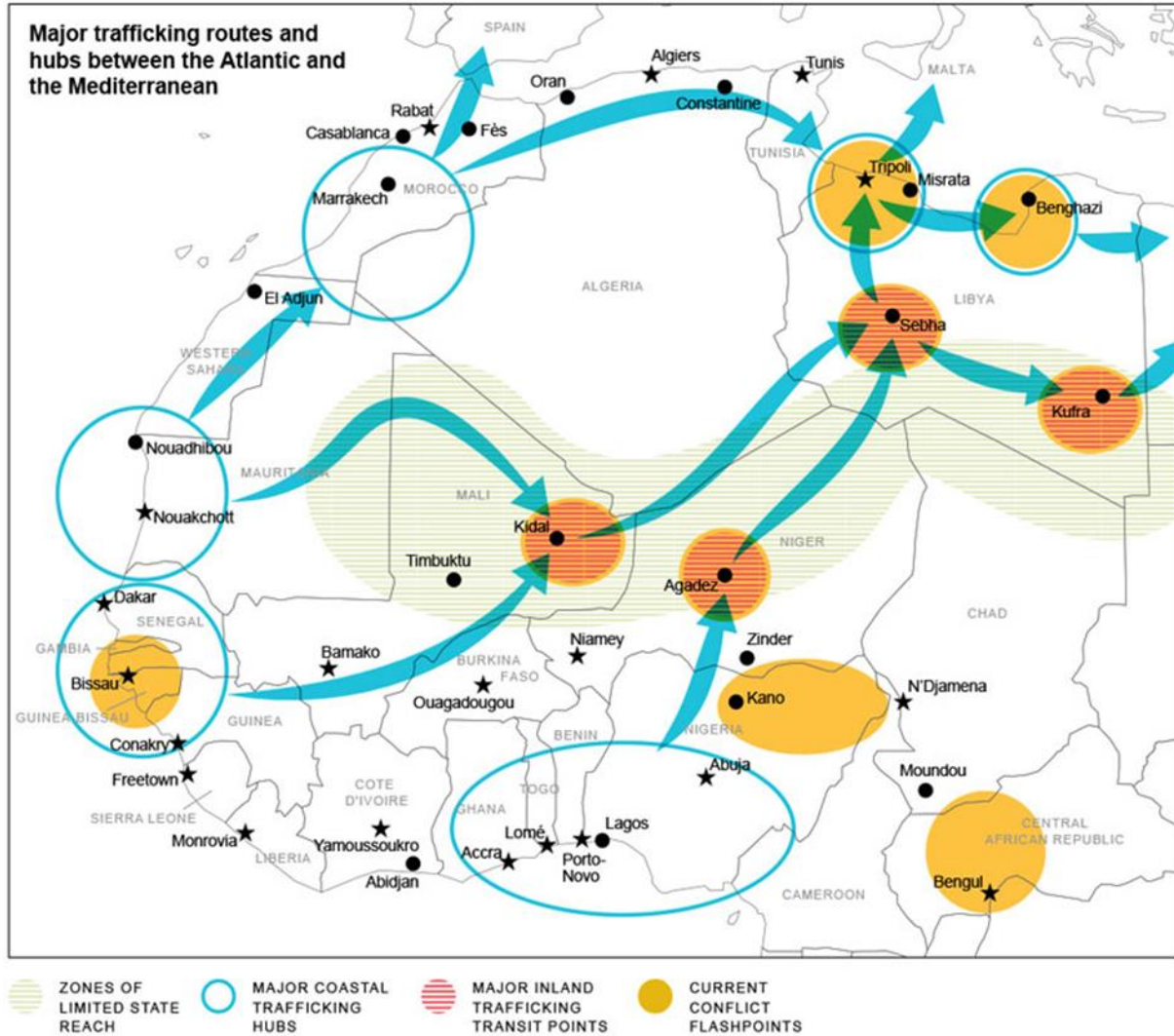
وبهذا اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه أمنها الوطني.

لقد تم تقدير عدد المهاجرين غير الشرعيين من طرف المجلس البرلماني الأوروبي بين (400 ألف و500 ألف سنويا)، ولقد تطورت العلاقة بين المهاجرين وجماعات الجريمة المنظمة من خلال استغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها، فبعد تشديد الرقابة على ضفتي المتوسط تحول دور الدول المغاربية من دول عبور إلى دول استقرار خاصة في الجزائر بعد أزمة مالي.

1 سني محمد لمين، "مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، في 26/06/2010، على الرابط الإلكتروني: <http://snimedamine.maktoobblog.com>.

2 أمل حمدي دكاك، "الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية"، مجلة جامعة دمشق (سوريا)، المجلد 24، العدد الأول والثاني 2008، ص 5-6.

خريطة أهم طرق الهجرة غير الشرعية



المصدر: <http://www.globalinitiative.net/programs/governance/atom-illicit-/trafficking-from-the-atlantic-to-the-mediterranean>

بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين نجد مشكل آخر وهو اللاجئين من دول الساحل الإفريقي الهاربين من الحروب والنزاعات، بالإضافة إلى المجاعة والأوضاع المزرية في كل المجالات، فيلجئون نحو دول شمال أفريقيا خاصة الجزائر وهذا ما يزيد من الأعباء عليها للتكفل بهم، فهنا يتحول هذا النمط من لاجئ إلى مهاجر غير شرعي.

## استنتاجات الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن مصادر التهديدات غير التقليدية التي أصبحت تهدد أمن واستقرار الجزائر والمنطقة بصفة عامة، وما يزيد من صعوبتها هو وتعقيدها هو ترابطها مع بعضها البعض.

تتداخل في كثير من الأحيان أعمال الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية إلى الحد الذي يصل إلى التحالف الوثيق بينها، فالإرهاب من خلال علاقاته مع جماعات الإجرام المنظم يعمل هذا على إيجاد الدعم والإسناد لنشاطاته، خاصة ما يتعلق بالتمويل بحيث يعمل على تمويل نشاطاته من خلال تجارة المخدرات والأسلحة والبشر وعمليات التهريب ولذلك سنحاول إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، بحيث نجد أن الخصائص المشتركة بينهما تتمثل فيما يلي:

- كل من الإرهاب والجريمة المنظمة يتخذ من العنف غير المحدود وغير المشروع لتحقيق أهدافه، ناهيك عن نشر الرعب والخوف بهذه الوسائل.

- تشابه الهيكل التنظيمي لكل منهما والقائم على العلاقة الهرمية بين أعضائه، وتعتبر شبكات الإرهاب و الجريمة المنظمة غاية في التنظيم فضلا عن السرية الكبيرة في تنفيذ المهام.

- يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية عقبة أمام تحقيق الأمن والتنمية بحيث يشكلان تهديدا على الأمن والاستقرار الوطني والدولي، كما أنهما يشكلان تهديدا على الأفراد والجماعات والدول.

- يتميز الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية على أنهما ظاهرة عابرة للحدود متجاوزة للأوطان، فنجد مثلا أن هذه التهديدات لها ارتباطات خارجية خاصة في منطقة الساحل، بحيث نجد كل منها أصبح يتغذى على الآخر بحيث تعمل جماعات الإجرام المنظم على تمويل الإرهاب وتقديم الدعم والمساندة له، بينما يوفر الإرهاب الحماية الأمنية بتأمين أماكن تنفيذ العمليات، خاصة تأمين طرق التهريب والطرق الدولية للمخدرات.

## الفصل الثالث:

تعقد البيئة الأمنية في دول  
الجوار الجزائري: الإنعكاسات،  
آليات المواجهة والتحديات

### تمهيد:

إن التهديدات الامنية بمنطقة الساحل لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بهوامش السيادة، مما يجعل من الصعب الحد من التهديدات اللاتماثلية، أو من بناء خطط وطنية للتصدي لها بمعزل عن الفضاء الإقليمي أول دول الجوار، وهو الأمر الذي استجابة له السياسة الخارجية الجزائرية، بعد تطورات الوضع في ليبيا وانتقالها إلى مالي ثم تونس وغيرها، من خلال بناء تصور جيو-أمني يربط بين النظم أو الفضاءات الإقليمية الفرعية الثلاث (الساحل الافريقي، المغرب العربي ودول غرب أفريقيا)، بحيث سنتناول في المبحث الأول انعكاسات تعقد البيئة الأمنية في هذا الإقليم على الجزائر، في حين سنخصص المبحث الثاني للآليات الجزائرية للتعامل مع هذا النوع من التهديدات، أما المبحث الثالث فهو تقييم المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول الجوار.

## المبحث الأول: انعكاسات تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر

نتج عن تعقد البيئة الأمنية في دول الجوار الجزائري بفعل اندلاع سلسلة من الأزمات الداخلية، في المحيط المغاربي ومنطقة الساحل جملة من التداعيات شملت كل المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والسياسية، وهي التي نحاول التطرق إليها من خلال التركيز على انعكاسات تعقد هذه البيئة على الجانب الأمني والسياسي الجزائري من جهة، والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

### المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية والسياسية

#### أولاً: الانعكاسات الأمنية

تواجه المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابهة تتمثل في عدد كبير من التهديدات الصعبة كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وجمع أنواع الأسلحة وصولاً إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، وهذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي، امتدت لتمس الجزائر أيضاً على اعتبار أنها جزء من المنطقة، وبذلك تحولت تلك المناطق إلى مجال هام وحيوي لحفظ أمن واستقرار الجزائر وهذا بالنظر إلى الخصوصية الجيوسياسية لها إضافة إلى تعرضها في السنوات الأخيرة إلى العديد من الأحداث السياسية التي أدت إلى بروز العديد من التهديدات التي وضعت الدبلوماسية الجزائرية أمام تحديات كبيرة لمواجهتها.

#### أ/الأزمة الليبية:

تعيش ليبيا منذ 2011 انفلاتاً أمنياً كبيراً وهذا بسبب غياب السلطة المركزية والانهيال التام لمنظومة الأمن والدفاع، وهو ما سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي تمتلك أسلحة خطيرة، في معظم مناطق وأرجاء ليبيا.

وبذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر التي تم تأكدها بعد اختفاء 11 طائرة مدنية من مطار طرابلس الدولي، وصدور تقارير مفادها أن الطائرات كانت في أيدي "الجهاديين" الذين يعتزمون استخدامها لأغراض إرهابية في الجزائر والمغرب وتونس.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ياسين بودهان، "دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، معهد واشنطن"،

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

وفي ظل الأوضاع الأمنية السيئة التي تعرفها دول الجوار الجزائري وعلى الخصوص ليبيا وعدم امتلاكها لقوات عسكرية وقوات أمن للحد من تدهور الوضع الأمني بها وكذا مالي مثلاً تملك جيشاً لا يتعدى 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها، حيث تخوض القوات المسلحة والأمنية معارك على جبهات متعددة.

ومع بروز ما يسمى بـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» «داعش»، زادت مخاوف الجزائر من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف، هناك توقعات من طرف بعض المحللين بأن يتخلى الجيش الجزائري لن يبق مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية - الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من أن وكالة أنباء الأناضول قد أشارت إلى أن مسؤولين ليبياين زاروا الجزائر في نهاية أوت لطلب تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير خارجية الجزائر «رمضان لعمامرة»، نفى أن يكون هناك أي نية للتدخل، وفي تصريح له عقب انتهاء الدورة السادسة من أعمال «اللجنة الاستراتيجية الجزائرية - المالية»، أعلن أن الجزائر تدعم حواراً وطنياً شاملاً في ليبيا، وليس حلاً عسكرياً.<sup>2</sup>

وفي ظل التزايد الملحوظ لنفوذ الحركات الإسلامية في ليبيا تتزايد المخاوف من قيام الجماعات المسلحة لهل والتابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي باقتناء الأسلحة الليبية وتزايد هذه المخاوف حدة عند التطرق لمصير فائض الأسلحة التي بقيت في ليبيا بعد انتهاء الصراع ومن احتمال استغلالها من قبل الجماعات الإرهابية أو عصابات الجريمة المنظمة وتهريبها إلى الخارج، وأكد الاستاذ أحمد

<sup>1</sup> "الأسلحة الليبية تشكل تهديداً جديداً للمغرب الكبير"،

<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2011/11/02/feature>

<sup>2</sup> -01، تم الاطلاع يوم 2016/04/14، على الساعة 15:23.

<sup>2</sup> ياسين بودهان، المرجع السابق.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

إدريس مدير مركز الدراسات المتوسطة والدولية أن "تفادية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلسل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية".

وأضاف أن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي "يبحث عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموماً، حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي انطلاقاً من ليبيا"، مضيفاً أن هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة، وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواعاً عديدة من الصواريخ والأسلحة الحديثة والثقيلة.

واكد الاستاذ "محمد بوعود" المحلل السياسي المختص في الشؤون الليبية بدوره أن أغلب الأسلحة المهربة من ليبيا توجهت إلى الصحراء حيث المسارات المموهة في الصحراء، والتي لا يعرفها إلا البدو الطوارق أو عصابات التهريب، وكذلك ناشطو تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.<sup>1</sup>

#### ب/الأزمة المالية:

ولقد كان لأزمة مالي انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر وخاصة في ظل ما يقسمه البلدان من حدود تمتد على طول 1376 كلم وتشكل 21,69 في المئة من مجموع الحدود البرية الجزائرية، إضافة إلى مختلف الروابط الاجتماعية بين البلدين والمتمثلة في أقلية الطوارق التي سبق وأن أشرنا إليها، ولعل من أبرز التهديدات التي تطرحها هذه الأزمة ما يلي:

- تجدد خطر إقامة "دولة الطوارق: حيث تمكن متمردو حركات الأزواد المنضون تحت لواء "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" من إحكام قبضتهم على المقاطعات الثلاث المشكلة لما يعرف بـ "إقليم أزواد" شمال مالي : "غاوو" و "كيدال" و "تومبكتو" في 02 أبريل 2012، وهو ما مكنهم من إعلان تأسيس دولتهم لتصبح الجزائر بذلك في مواجهة تهديد فعلي.

<sup>1</sup> منية غانمي، "الأسلحة الليبية تشكل تهديداً جديداً للمغرب الكبير"،

<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2011/11/02/feature>

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- ويؤكد الباحث والعقيد السابق في الجيش الجزائري محمد شفيق أن قوى أجنبية كبرى هي التي تسير الأحداث في مالي وذلك بهدف إعادة رسم معالم الخريطة السياسية في الساحل الإفريقي بما يخدم مصالحها من خلال تفتيت أوطان المنطقة واستعمال الكيان الجديد "الجمهورية الطوارقية" أو "جمهورية الصحراء الوسيطة" كقاعدة عسكرية لإدارة ما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي".

#### خريطة مناطق انتشار الطوارق في الساحل الإفريقي

### Mali's Internal Problems



المصدر: <http://voices.nationalgeographic.com/2013/01/15/geography-in-the-news-al-qaeda-and-tuareg-in-mali/>

تظهر البيئة الأمنية أكثر تعقيد في دول الجوار الجزائري وذلك للأسباب التالية:  
امتدادات قبائل الطوارق:

- تشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي الذي تستوطنه قبائل الطوارق الممتد داخل الدول المجاورة: ليبيا النيجر مالي وموريتانيا على الساحل الإفريقي.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- التحالف بين بعض الحركات الأروادية والتنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة: على الرغم من أن الكثير من المراجع والكتب ومنها موسوعة "الإرهاب والإجرام المنظم" تستبعد التنظيمات الطوارقية المسلحة من تصنيفها للجماعات الارهابية غير أنه لا يمكن نفي ما تشكله هذه الجماعات من خطر على الأمن القومي الجزائري وخاصة في ظل التطور الذي تشهده علاقات التعاون والاعتماد المتبادل بينها وبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي نظرا لوجود اعتبارات مصلحة بينهما.

- الجوانب الانسانية: وهي المتعلقة اساسا بمشكلة اللاجئين حيث باتت هذه الأخيرة تشكل مصدرا للمعاناة لبلدان الجوار وعلى رأسها الجزائر وهذا بسبب أوضاعها الطبيعية المفتوحة مباشرة على بؤرة الأزمة، والتي جعلتها الأقرب لنزوح المواطنين الماليين إليها، خاصة وأن الوضع المالي والاقتصادي يجعلها أغنى الدول المجاورة لها.<sup>1</sup>

وقد حاولت الجزائر توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق من خلال محاولة جمعهم في قرى ومدن في الجنوب. ما أدى بهم إلى تغيير نمطهم المعيشي، غير أن كل من مالي والنيجر لم تقدم مبادرات لتغيير مستواهم المعيشي والاقتصادي، مما جعلهم يرون أنهم مكروهون ومهمشون من طرف السلطات العمومية، ومن طرف الإثنيات التي تتقاسم معهم نفس الحيز الجغرافي، فعدم إيجاد حل شامل لمشكلة الطوارق يمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر خاصة الخوف من تحالف الحركات المسلحة الطوارقية.<sup>2</sup>

ويمكن إجمال التأثيرات المباشرة للتهديدات والأزمات التي سبق وأشرنا إليها على الجزائر فيما يلي:

- رجحت بعض التقارير استمرار تدفق اللاجئين إلى الجزائر فبالإضافة إلى 25000 لاجئ الموجدين حاليا في الجزائر، ينتظر أن يصل إلى 500000 لاجئ في حالة فتح الحدود أو الرضوخ إلى المطالب الإنسانية مما سيشكل مصدر ضعف على الجزائر.
- إمكانية اختراق بعض التنظيمات الإرهابية للحدود وذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدود الجزائري مع مالي والذي يتجاوز 1400 كم.

<sup>1</sup> منصور لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية المحددات - الميادين - التحديات" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2015)، ص. 144.

<sup>2</sup> "التدخل الفرنسي في مالي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مأخوذ من <http://www.acssag.org>، تاريخ التصفح 2016/04/17 على الساعة 20:00.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- التخطيط لعمليات إرهابية داخل دول الجوار وفي اتجاه الجزائر، وقد بدأت معالمها الأولى من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعد "تقنورين" ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل محاولة الاختطاف.<sup>1</sup>

والواقع أنه وفي ظل الأوضاع التي شهدتها الجزائر منذ اندلاع الحراك العربي وتردي الأوضاع الأمني على خلفية أزمة مالي يصعب رسم خريطة دقيقة لانتشار ظاهرة الارهاب في الجزائر وهذا بسبب استحالة الوصول إلى المعطيات الموثوقة والمتعلقة بمؤشرات تطورها العضوي العددي، ولا سيما فيما تعلق منها بعدد الناشطين في صفوف الجماعات الارهابية والملتحقين الجدد بها.

وهذا ما يبقي على ارتباط عرض حالة الارهاب في الجزائر بمؤشر العمليات الارهابية، حيث وكما يوضحه الجدول أدناه يتجلى المنحى التنازلي الذي اتخذته كثافة النشاط الارهابي على تنوعه وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن الجماعات الارهابية في الجزائر لم تستطع الحفاظ على ذروة نشاطها وخاصة فيما يتعلق بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي التي تعرضت لسياسة أمنية مشددة طوقت نشاطها وجعلته جد محدود.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد السنوسي العمراوي، "الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي"، مؤتمر التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التهديدات الراهنة، الرهانات والتحديات، ورقلة: جامعة قاصدي مرياح، 2013.

<sup>2</sup> منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 272.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

الجدول تطور أشكال النشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بين جانفي 2007 و

جوان 2011

اختطاف الغربيين	العمليات الانتحارية	الكائن و الاشتباكات	العبوات الناسفة	نوع العمليات السنوات
11	18	27	76	2007
12	12	24	63	2008
14	08	28	58	2009
18	04	19	27	2010
05	00	10	19	إلى غاية جوان 2011.

المصدر: منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 273.

- تركز المخابرات الغربية في المنطقة مما من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على حدودنا الجنوبية.
- إمكانية انتشار قواعد عسكرية فرنسية متاخمة لحدودنا الجنوبية، مع ما يمكن أن يشكله ذلك من ضغط على الجزائر.
- استمرار استنفار القوة العسكرية في الجزائر على طول الشريط الحدودي والذي يقارب 6000 كم مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن الميزانية ارتفعت بالضعف سنة 2011 وتواصل الارتفاع في ميزانية 2012 و 2013.<sup>1</sup>
- ازدياد حجم النشاط المتعلق بترويج المخدرات، حيث أن الجزائر بموقعها الجغرافي المتوسط لدول المغرب العربي تحولت إلى ممر عبور للمخدرات، وقد زادت الهشاشة الأمنية لدول الجوار من تفشي هذه الظاهرة رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها الأمن الوطني للحد منها، خاصة وأن كبر حجم تدفقها قد أثر بصورة مباشرة على ارتفاع نسب الاستهلاك الداخلي لها.<sup>2</sup>
- ويوضح الجدول التالي كمية المخدرات المحجوزة المقدمة من قبل مصالح مكافحة المخدرات.

<sup>1</sup> محمد سنوسي العمراوي، المرجع السابق

<sup>2</sup> منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 273.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

الجدول: بيان احصائي مقارنة لكمية المحجوزات من مختلف أنواع المخدرات المحجوزات في الجزائر بين عاني 2007-2011.

نوع المخدرات	القنب المعالج	الكوكايين	الأفيون	الهيروين	الأعوام
	10046,286 كلغ	7772,7 غ	12,2 غ	25,3 غ	2006
	16595,436 كلغ	22000,5 غ	47,1 غ	381,79 غ	2007
	38037,297 كلغ	716,418 غ	15022,3 غ	109,57 غ	2008
	74643,377 كلغ	1026,360 غ	200 غ	708,359 غ	2009
	23041,597 كلغ	1177,72 غ	79 غ	191,05 غ	2010
	53323,093 كلغ	10023,901 غ	850,1 غ	2496,65 غ	2011

المصدر: منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 274.

هذا الجدول يمثل حصيلة سنوية للكميات المحجوزة من المخدرات من طرف مصالح مكافحة بالجزائر.

#### ثانيا: الانعكاسات السياسية

انعكاس فشل دولة مالي على الجوار الإقليمي والدولي تعد الدولة الفاشلة من أبرز مصادر التهديد عالميا، فهي عبارة على مكان يسود فيه قلق كبير إزاء التهديدات الأمنية الناجمة عن انعدام وجود هياكل الدولة، كما أنها تمثل بيئة خصبة لتنامي الجريمة المنظمة والتي تميل إلى الظهور عندما تكون الدولة فاشلة وتقوم بأنشطة تدر عليها الكثير من الأرباح، كاختطاف الأجانب أو تجارة السلاح والمخدرات، وتشير التقديرات إلى أن تداعيات الفشل لأي دولة عادة ما يمتد ليلمس أيضا باقي الدول الجارة وتتحمل نحو 80% من تكاليف الفشل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خالد حنفي علي، "نذر السيناريو الباكستاني: مآزق السياسة الخارجية تجاه التدخل الفرنسي في مالي"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013، على الرابط الإلكتروني: <http://rcssmideastorg/>.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

ومما يلاحظ أن لجزائر تعد جارة للعديد من الدول التي تصنف على انها دول فاشلة حيث أن هذه الدول عاشت أزمات سياسية خلفت تداعيات خطيرة عليها و في هذا الإطار تعد أزمة مالي من أبرز الأزمات التي كان لها تداعيات مقلقة على المستوى السياسي خاصة، حيث خلق تدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد مأزقاً حقيقياً للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، والتي كان دائما التعامل بحذر مع الأزمات من هذا النوع كما تحاول الابتعاد عن تأثيراتها، وقد ظهر ذلك جليا خاصة في تعاملها مع موجة الحراك العربي وكذلك في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا، أو سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيداً منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظراً إلى خبرة جيشها في المنطقة، وقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي على العسكري معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق و بـ "جماعة أنصار الدين"، وبخاصة رئيسها " إباد أغ غالي"، لكن و نظرا لانسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها، وهو يعد سببا آخر من الأسباب التي دفعتها لفتح أجوائها للتدخل الفرنسي الفجائي في 11 فيفري 2013، ولكن سرعان ما دفعت الثمن من خلال احتجاز الرهائن في "عين أمناس" حيث قامت جماعات اسلامية متشددة بالنسلة إلى التراب الجزائري عبر مالي وتنفيذ عملية ارهابية في منشأة الغاز "بتقنورين" وهو ما يمكن اعتباره رد فعل على التدخل الفرنسي في شمال مالي.

وجاء التعامل الجزائري مع هذه الأحداث صارماً ونهائياً و ذلك من خلال الرد بتدخل عسكري يهدف إلى استعادة الرهائن، وتدخل انتهى بمقتل 27 مسلحاً و 37 رهينة أجنبية، وهو ما جعل الجزائر عرضة لانتقادات كبيرة من قبل دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها، عدا تصريحات الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند والتي جاءت داعمة للرد الجزائري رغم أن الكثير من القراءات رجحت أن يكون هذا الدعم الفرنسي يهدف إلى كسب ود الجزائريين لمساعدتهم في الحرب شمال مالي وقد تعاملت الجزائر مع هذا الموقف بحزم خوفاً من تحولها إلى باكستان أخرى في المنطقة، لتمرر بذلك رسالة إلى القوات الفرنسية مفادها أن فتح الجزائر لمجالها الحيوي ليس تعبيراً عن عجزها أو تحولها إلى خاصرة رخوة ومجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة، بل هي قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة؛ وذلك ما يفسر فردانيتها في قيادة عملية عين أمناس رغم وجود أجانب بها، كما أنها بذلك تبعث رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي ألا تراهن على مثل هذه

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

العمليات مستقبلاً فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر، وأخيراً لتبين للعالم أن هذه العملية ما هي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة.<sup>1</sup>

#### تداعيات الحراك السياسي العربي:

كما عانت الجزائر من تداعيات الحراك العربي على المستوى السياسي أيضاً حيث شهدت الجزائر تزامناً مع هذا الحراك العديد من الدعوات من أجل تنظيم مسيرات تطالب بتحسين الأوضاع على المستويين السياسي والاقتصادي خاصة، وجاء في هذا الإطار ما يعرف بأزمة الزيت والسكر التي حركتها الحاجة الاقتصادية والدواعي الاجتماعية إضافة إلى احتجاجات أخرى مثل ما يعرف بـ "احتجاجات يوم السبت" التي لم تلق التفاعل المرجو من قبل التسارع الجزائري.

ورغم ذلك لم يبق النظام الجزائري مكتوف الأيدي للتصدي لمثل هذه الأحداث حيث أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة عن حزمة من الإصلاحات السياسية التي كانت تهدف إلى احتواء تلك الحوادث، وذلك من خلال إجراء التغييرات التي طالبت بها الحركات الاحتجاجية بصورة سلمية وبارادة وطنية من أجل تجنب المصير الذي آلت إليه باقي دول الحراك وعلى رأسها ليبيا.

إن هذا التعامل الجزائري مع التداعيات التي خلفها الحراك العربي يؤكد على أن الجزائر لم تصنع الاستثناء بل خصائص ومميزات الوحدة الوطنية الجزائرية هي التي عصمت الجزائر من وطأت الخطاب الدعائي المروج لفكرة "الثورات العربية"، هذا إضافة إلى ما عانته من آثار العشرية (1990-1999) السوداء بسبب هاجس الإرهاب الذي ملأ حياة الجزائريين بالفوضى والعنف خلقت لديهم نوعاً من التخوف من تكرار مثل هذه الحوادث.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

##### أولاً: الانعكاسات الاقتصادية:

تشهد التهديدات الأمنية في المغرب العربي ودول الساحل تنامياً خطيراً ومستمرًا عبر الحدود الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة، والتي شهدت فيها المنطقة حالة من الانفلات الأمني نتيجة للأوضاع التي تعيشها دول المنطقة، وهو ما سهل على بارونات التهريب التكثيف من نشاطاتهم في ظل انشغال الأجهزة الأمنية في دول الجوار بالأوضاع الداخلية وتهميش مسألة تأمين الحدود، هذه التهديدات تشل وتستنزف طاقات وشريان الاقتصاد الوطني رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة

<sup>1</sup> خالد حنفي علي، المرجع السابق.

<sup>2</sup> منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 221-226.

## الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

الجزائرية والأجهزة الأمنية بها لتفعيل دورها الرقابي في المناطق التي تشكل نقطة عبور على الحدود الشرقية والغربية والجنوبية، وتشير آخر الإحصاءات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني والجمارك الى تنامي رهيب لظاهرة التهريب عبر الحدود، فإذا أخذنا كمثال عن الظاهرة "مدينة مغنية" الحدودية فيشير التقرير إلى إحصاء 3700 قضية تهريب تمت معالجتها في الأربعة أشهر الأخيرة من 2015، وحسب تقدير مصالح الدرك الوطني فإن التطور السريع للجريمة المنظمة، قد غيرت من طابعها التقليدي المحدود إقليميا إلى المتطور والنظم العابر للحدود.<sup>1</sup>

كما قامت نفس المصالح بضبط شحنة من المخدرات تقدر بـ 15 قنطار في عملية واحدة في نفس المنطقة مهربة من المغرب عبر "مدينة آفلو"، وهو تحول في الطرق التي يستخدمها المهربون حسب ذات المصالح، فنتيجة للتضييق المفروض على المهربين ليجدو في كل مرة ممرات جديدة للتهريب. إن الاقتصاد الوطني يعاني من خسائر كبيرة في مثل هذه الأعمال خاصة كذلك ظاهرة تهريب الوقود عبر الحدود الذي هو من أكثر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، فحسب التقديرات فإنه يتم تهريب ما نسبته 25% من الانتاج الوطني، وهو ما مقداره 1.5 مليار لتر سنويا ويستخدم في تشغيل 600 ألف سيارة في الدول المجاورة للجزائر، وهو ما يعتبر خطرا على الأمن الاقتصادي للجزائر، الوضع الذي دفع بالحكومة للقيام بتعديل للأمر 05-05 المؤرخ في 2005 والمرسوم 06/287 المؤرخ في 26 أوت 2006 والخاصين بمكافحة التهريب، حيث تم ادراج الوقود في خانة "خطر على أمن الدولة واستقرار اقتصادها".

قال الوزير الاول "عبد المالك سلال" في تصريح له بتتدوف ان الكميات الهائلة التي تهرب من الوقود الجزائري يتم مقايضتها بالمخدرات، موضحا بأن الجزائر تطلب من الدول المجاورة (في اشارة إلى تونس والمغرب) التنسيق الأمني لحماية الحدود ومكافحة التهريب، وهو ما دفع بمصالح حرس الحدود والدرك الوطني إلى اعلان حالة الطوارئ في المناطق الحدودية للحد من الظاهرة، الذي هو أيضا يهدد الاستقرار الاجتماعي.

### ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية

فإذا انطلقنا من مشكلة الطوارق في شمال مالي "حركة الأزواد" و التي تعتبر من البؤر ذات الجغرافية السياسية البالغة الحساسية أمنيا، والتي تعد من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، والتي تعتبر موروثا استعماريًا ملغما من قبل الاستعمار الفرنسي الذي قسم الطوارق بين ستة

<sup>1</sup> بوطالب براهيم، "مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر، 2011، ص. 156.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

دول هي الجزائر، النيجر، مالي، ليبيا وبوركينا فاسو، حيث وجدت هذه القبائل نفسها مشتتة في الصحراء، ومنذ ذلك الوقت والعلاقة متوترة بين هذه المجموعات والدول التي تتواجد على أرضها، وجراء التهميش الذي لاقته هذه من قبل مالي حملوا السلاح في وجه هذه الدول، مطالبين بإقامة دولة قومية تجمع الطوارق في كيان سياسي واحد.

وأصبحت الجزائر أمام وضع خطير على حدودها الجنوبية تمثل في سيطرة بعض الجماعات الإرهابية على إقليم كبير يعادل ثلثي مساحة مالي ويحاذي الحدود الجزائرية، ومخاطر ذلك على الأمن القومي الجزائري يتمثل سواء من الجانب الإنساني من جراء تدفق الآلاف من اللاجئين الفارين من الحرب في المنطقة، أم من خوف من انتقال النزاع نحو الجزائر نتيجة للروابط الموجودة بين طوارق الجزائر و قبائل مالي التارقية.<sup>1</sup>

فارتفاع البطالة في دول الجوار أو حتى في الجنوب الجزائري هو أيضا عامل يخدم هذه التهديدات في المنطقة، لتصبح هذه الفئة منخرطة وتعمل لديها قصد كسب أموال لتحقيق حاجياتها.

<sup>1</sup> Denis Retaille et Olivier Wolther, Guerre au Sahara-Sahel : "La Reconversion des Savoirs Nomades", vol75,p.51,disponible sur le site:

<http://www.cairn.info/revue-l-information-geographique-2011-3-page-51.htm>

(17/10/2013).

## المبحث الثاني: آليات الجزائر في التعامل مع التهديدات الامنية

لقد أدت مجموعة من التهديدات لاسيما منها اللاتماتالية إلى بلورة وتفعيل تصور ومبادرة اقليمية مشتركة لدول الجوار، يمكنها أن توجه افرازات مركب الأمن الاقليمي، وعلى هذا الأساس فقد عملت الجزائر مع دول الميدان على إنشاء آلية مشتركة تمثلت في اتفاق تمناست، كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على تحقيق إجماع دولي وإقليمي حول تصورها "الربط بين الأمن والتنمية"، من خلال الحد من النزاعات لاسيما في مالي وليبيا عن طريق الوساطة ودعم فكرة الحوار.

### المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية

اعتمدت الجزائر على الدبلوماسية كنهج في معالجة الاختلالات في فضاءها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي وهذا ادراكا منها بأن جوارها يمثل حزاما ناريا يهددها في حدود يتجاوز طولها 6343 كلم<sup>2</sup>، وبالتالي فإن أمنها الجوي يرتبط بخمسة معضلات أساسية وهي تتمثل في:

- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجوي
- تعدد الصراعات لاسيما منها الهوياتية والقبلية وهي صراعات تتميز بطابع انفصالي.
- انتشار جميع أشكال الجريمة وخاصة منها تجارة الأسلحة والمخدرات والتي عادة ما تتم في إطار منظم ومدروس من قبل الجماعات التي تؤيدها.
- ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة خاصة وأنها شهدة ستة إنقلابات منذ بداية الالفية الثالثة ومنها تشاد، مالي وموريتانيا دون أن ننسى الحراك الاجتماعي الذي عاشته بعض الدول العربية المجاورة للجزائر وعلى رأسها تونس وليبيا.
- ونظرا لحساسية الأوضاع فقد فضلت الجزائر إعطاء الاولوية للأدوات الدبلوماسية في التعامل مع

الأزمات المنتشرة في جوارها الإقليمي وهذا انطلاقا من التزامها بمبادئ سياستها الخارجية والمتمثلة في:

- الدعم غير المشروط لحق الشعوب في تقرير مصيرها
- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وفقا للتصور الإيجابي
- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة بما أن الجزائر هي من الدول الداعمة والملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا الاتحاد الأفريقي حاليا، فهي تحترم وتتقيد بمبدأ عدم

## الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

التدخل فيما يجري في الأقاليم المجاور، وذلك بحسب ميثاق الأمم المتحدة، وكذا موثيق المنظمات الإقليمية، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على علاقات حسن الجوار.<sup>1</sup> وقد حاولت الجزائر الالتزام بهذه المبادئ وفقا لما يلي:

### 1- الموقف الجزائري من الأزمة الليبية:

لم يحد الموقف الجزائري من الأزمة الليبية عن المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية وخاصة المبدأ المتعلق بحسن الجوار الاقليمي القائم على المساهمة في مساعي انتهاء النزاعات الاقليمية، وتعزيز أطر التعاون الجهوي.

وقد دعت الجزائر بناء على ذلك إلى ضرورة الاسراع في ايجاد حل سلمي يحمي ليبيا من خطر تدويل الأزمة وبالتالي ارتفاع نسبة احتمال التعرض للتدخل الأجنبي وهو الموقف الذي أعلن عنه الاتحاد الافريقي وذلك من خلال اقتراح خارطة طريق لحل الأزمة.<sup>2</sup>

فالجزائر التي سارعت إلى دعوة الفرقاء الليبيين إلى الحوار عن طريق وزير خارجيتها رمضان لعمامرة شهر سبتمبر من العام الماضي، عندما أكد من نيويورك أن الجزائر تقترح على "الإخوة الليبيين أن ينطلق الحوار في أكتوبر"، والتي تعد الطرف الوحيد الذي يتواصل مع كل الفرقاء، بحيث استقبلت أكثر من مائتي شخصية ليبية (حسب تصريح الوزير المكلف بالشؤون المغاربية).

وكما هو ملاحظ فإن تمسك الجزائر بمبادئها في معالجتها للتهديدات الخارجية جعلها دائما محل انتقاد حيث يعتبر الكثيرون أن ما تبديه الجزائر من مواقف وتتمسك بالحلول السلمية هو ما عطلها عن لعب دورها كفاعل رئيسي في المنطقة ومنعها من التحول إلى قوة بالمنطقة دون أي منافس أو منازع.

### 2- الموقف الجزائري من الازمة التونسية

اتسم الموقف الرسمي للجزائر اتجاه تونس إلى حد كبير بالحياد واكتفت بإعلانها عن احترامها "لإرادة الشعب التونسي"، حيث اعترفت الجزائر بالحكومة التونسية في 18 جانفي 2011، واعترف لرئيس الجمهورية السيد بوتفليقة بالرئيس التونسي المؤقت "فؤاد الميرزغ" واعترف أن العقيدة التونسية ستقود البلد إلى بر الأمان وقال في رسالة إلى الميرزغ "يسرني وأنا أعبر أجواء بلدكم متوجها إلى مصر للمشاركة في القمة العربية الاقتصادية الثانية، أن أزف إليكم خالص التحية الاخوية راجيا لكم تمام السداد

<sup>1</sup> محمد قجالي، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية"، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص.ص 213-322 .

<sup>2</sup> منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 253.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

والتوفيق" وأوضح وزير الشؤون الخارجية آنذاك مراد مدلسي في تصريح له على هامش اختتام الدورة البرلمانية العربية في 2 فيفري 2011 إن الجزائر تكن الاحترام للشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة عنها، وذلك على خلفية الاحتجاجات التي تعيشها كل من تونس ومصر وهذا لا يعني عدم التعامل مع الحكومات القائمة.

وأوضح رئيس الدبلوماسية التونسية في مقابلة مع صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية التي نشرت في 13 أبريل 2015 أن بلاده تؤمن بأن العلاقات بين الجزائر وتونس متجذرة واستراتيجية، وهي تقوم على التنسيق والتواصل المستمرين بين قيادتي البلدين متوقعا تطورا ايجابيا وتصاعديا في علاقات التعاون الثنائي وقال وزير الخارجية التونسي "إن الجزائر الشقيقة قيادة وشعبا قد باركت جميع مراحل الانتقال الديمقراطي التونسي و آزت بلادنا في المحن و الظروف الصعبة التي مرت بحق مثلما آزت تونس الشعب الجزائري الشقيق زمن الكفاح من أجل التحرر الوطني وفي جميع المحن التي عرفها"، وأكد الطيب البكوش أن هناك رغبة صادقة من البلدين لمزيد من الدعم و التنسيق و التشاور الثنائي على جميع المستويات خصوصا في الفترة الراهنة ،لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تستهدف المنطقة برمتها و لبحث سير و آفاق استتباب الأمن في المنطقة.<sup>1</sup>

وأشار الوزير الأول التونسي "الباجي قايد السبسي" لمساندة ودعم الجزائر لتونس بالقوة التي تتميز بها العلاقات بين البلدين التي تعززت أكثر خلال الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الجزائر وأعرب في حديث أدلى به في 27 مارس 2011، عن ارتياحه العميق لهذا الدعم ونوه بحفاوة الضيافة والاستقبال الحار الذي حظي به من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

لقد اكتفت الجزائر بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة ويمكننا القول أن هذا الاداء يكن وراءه عدة أسباب يأتي في مقدمتها ما يلي: الخوف من تصدير نموذج الحراك وكذا مرور الجزائر بتجربة العشرية السوداء التي شكلت هاجسا لدى الجزائريين لا يجب تكراره.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> "العلاقات بين الجزائر وتونس، متجددة واستراتيجية"، مأخوذ من [www.alhadath.net](http://www.alhadath.net)، تاريخ التصفح 2016/03/19، على الساعة 13:30.

<sup>2</sup> "الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، مأخوذ من [www.acrseg.org](http://www.acrseg.org)، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ التصفح 2016/03/17 على الساعة 11:00.

3- الموقف الجزائري من الأزمة المالية:

منذ اندلاع الأزمة المالية عملت الجزائر على وضع استراتيجية تمكنها من تفادي التهديد العابر للحدود الذي يمكن أن يؤدي إليه الأزداد بسبب تبعثرهم بين أقاليم دول الصحراء المتجاورة، و نظرا للاتصالات والعلاقات عبر القومية التي نسجوها بين دول المنطقة التي قوت أكثر من الاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر والدائرة الإفريقية لأمنها القومي، حيث أيقنت الجزائر أن أفضل استراتيجية للتصدي لتهديد الأزداد هو التعاون مع الدول المعنية بهذا التهديد مع الالتزام بمبدأي "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و "حسن الجوار" لإيجاد حلول سلمية لهذه النزاعات، ومن هذا المنطلق، جاء تبني سياسة غير عسكرية تعتمد أساساً على التعاون الإقليمي فاحتضنت مفاوضات بين أزداد مالي والنيجر وحكومتيهما وقادت العديد من حالات الوساطة لإيجاد حلول تقيها زعزعة استقرار المنطقة واشتعال بؤرة اضطراب في جنوبها وتقوض في ذات الوقت أي مشروع للتدخل الأجنبي تحت أي مبرر. وفي هذا الإطار نظمت الجزائر مجموعة من اللقاءات نوجزها فيما يلي:

أ) قمة جانت بجنوب الجزائر انعقدت يومي 11 و 19 سبتمبر 1990:

تعتبر مرحلة أولى عبرت من خلالها البلدان المعنية بالمشكل الطوارقي عن عدم رغبتها في اللجوء إلى القوة، ما من وضم اللقاء قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا، محيث أكد الأطراف المجتمعون على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهميش الذي يعيشه سكان الطوارق، كما عبروا عن ارادتهم في الذهاب بعيدا في تحديد استراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات والاشخاص نهائيا بين البلدين، ولتحقيق هذا الغرض تم تأسيس لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان وأوكلت مهمة متابعة أشغال هذه اللجنة لوزراء الخارجية الذين يجتمعون كل سنة .

ب) الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي-المالي:

قامت الجزائر بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية حيث حدث أول صدام حقيقي مالي في سنوات 1991 و 1992 بين قبائل التوارف والجيش النظامي المالي، بعد أن توفرت الشروط الموضوعية للصدام، أول الجهود الجزائرية في هذا السياق هو جمع السلطات المالية يومي 05 و 06 جانفي 1991 في تمراست مع وفد ضمّ ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتان وقتئذ وهما "الحركة الشعبية لتحرير الأزداد" و "الجبهة العربية الإسلامية للأزداد"، وكللت هذه المفاوضات باتفاقية بين الطرفين نصّت على وقف العمليات المسلّحة من طرفهما واطلاق سراح الرهائن المدنيين الموجودين في حوزتهما مع منح المنطقة حكماً ذاتياً.

## الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

لكنّ الانقلاب في باماكو في 26 مارس 1991 أسقط الاتفاق وواصلت القوات المالية عملياتها ضدّ الأزواد الذين أنشأوا تنظيمين جديدين، وعادت المواجهات بين هاذين التنظيمين والقوّات المالية النظامية، وتسبّبت في نزوح لاجئين جدد نحو الجزائر، وقادت الجزائر واحتضنت من جديد عمليات وساطة، توجت في الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996، نظّمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل " شعلة السلام " اجتمع فيه جميع الفرقاء، وأحرقت خلاله كلّ الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع. منذ اندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2013، وقامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلح، والذي كانت تيرره سابقا بمُحاربة تنظيم القاعدة...وأعلنت عدم استعدادها لدعم أيّ من الطرفين، وان كان البُعد الشعبي للطوارق في جنوب الجزائر سيمنح المتمردّين فرصة أكثر للاستفادة من العمق الجزائري.

كما أدانت الجزائر على لسان المتحدث باسم خارجيتها "عمار بلاني" الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "أماكو توماني توري" في مارس 2013، معربة عن رفضها للمتغيرات "المنافية للدستور"، موضحة أن "الجزائر" تتابع بقلق شديد الوضع في مالي، وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة ونرفض التغييرات المنافية للدستور .

### المطلب الثاني: الآليات الامنية

تعتبر الجزائر من بين دول جوارها الاقليمي الأكثر خبرة و تجربة في المجال الأمني و خاصة بعد تمكنها من الخروج من العشرية السوداء بالاعتماد على امكانياتها الذاتية و دون تدخل أجنبي، و قد منحها هذا التفوق الفرصة لتحضى بالأولوية في مجال الاستشارة الامنية اقليميا و قاريا و دوليا كما أصبح لها مكان خاصة في مجلس السلم و الأمن الأفريقي منذ سنة 2002 ترجمه اعتبار مقاربتها في معالجة التهديدات الامنية في منطقة ساحل الصحراء من أفضل المقاربات خاصة و أنها فضلت لغة العقل والحوار على البندقية والدبابة<sup>1</sup> و تقوم هذه المقاربة الجزائرية أساسا على تفعيل التعاون العسكري و الدبلوماسي بين دول المنطقة المعنية و قد دفعتها عدة عوامل إلى تبنيها إلى جانب المقاربة الدبلوماسية و يمكن إجمال هذه العوامل في:

<sup>1</sup> نسيم بهلول، "حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء" (القاهرة: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)،

## الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

1- قطع الطريق أمام التنافس الدولي على التواجد في منطقة الساحل والصحراء لما تزخر به من ثروات وكذلك الموقع الجيوستراتيجي الذي تحتله.

2- إفراغ المنطقة من النشاطات التي يمكن أن تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري التي تقوم بها عدة أطراف.

3- قطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي مباشر في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث يبقى ذلك من ثوابت السياسة الأمنية تجاه الساحل الإفريقي، حيث رفضت الجزائر إقامة القواعد العسكرية كالقاعدة العسكرية "أفر يكوم" في الجنوب الجزائري، وكذلك التصدي والضغط على أي دولة من دول الساحل قد ترغب في السماح بالتدخل الأجنبي.<sup>1</sup>

تقوم الجزائر منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بالعمل على خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب وذلك على اعتبار أن هذه الظاهرة تشكل تهديدا دوليا وعبر وطني، فهي لا تعترف لا بالحدود ولا بالدين ولا بالثقافة ولا بالعرف، فهو تهديد غير تماثلي ينتقل عندما تغيب استراتيجية واضحة المعالم ودقيقة المحتوى، لذلك دعت الجزائر التي عانت على مدار أكثر من 10 سنوات من هذه الظاهرة إلى ضرورة بناء معاهدة دولية شاملة.

لمكافحتها وقائمة على تعريف يفرق فعلا بين الإرهاب والمقاومة.

ويجدر التذكير بأن هناك تطور علاقة تعاونية بين مهربي المخدرات الإقليميين والمنظمات الارهابية والجماعات المتمردة، لزيادة مواردهم وتمويلهم، فازدهار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كان نتيجة لجهد صبور لغرس جذور عميقة في المناطق البعيدة للساحل الإفريقي فهذا التنظيم يزيد من اندماجه بقوة مع المجتمعات المحلية الساحلية، والعديد من قيادات التنظيم أسست شركات تواطئية مباشرة مع مسؤولي الأمن والحكومة في المنطقة، فقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 ثقة اكبر للاقتراح الجزائري من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا بعد أن تمكنت الجزائر سنة 1990 من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وانشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر، وكذلك مشاركة الجزائر في لجنة مكافحة الإرهاب CTC وبلجنة مديريات الاستعلامية في إفريقيا CISA ، أو مساهمتها عمليا في

<sup>1</sup> جارش عادل، "أثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي في الثقافة المتخصصة، مشاريع بحثية.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

تطوير الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أو في جل الجهودات الجهوية والدولية الخاصة بالتعامل مع هذا التهديد.

والجزائر منضوية تحت كل الأطر المنظمة لمكافحة التهديدات اللاتماتلية من جريمة منظمة، مخدرات، وفي المتاجرة بالأسلحة، كما ساهمت أيضا في بناء تصورات متوازنة إنسانية في التعامل مع مسائل الهجرة والهجرة السرية من إفريقيا والى أوروبا.

ولضمان تغطية أمنية أكبر للحدود البرية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف أنواع التهديدات (إرهاب، جريمة منظمة وهجرة سرية)، عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعد الإهمال الذي لقيته في العشرية السوداء جراء تركيز العمل الأمني والعسكري في الشمال الجزائري سواء فيما تعلق بعدد الجنود والعتاد أو باستراتيجيات العمل والتدخل، في إطار هذا التوجه، وأدخلت إصلاحات جذرية على قوات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها.

ففيما يخص الجمارك، شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولاية الأغواط، ورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية المتمركزة بالجنوب على الرمي بالأسلحة الثقيل والمتوسط واستعمال معدّات الرؤية الليلية ومعدات عسكرية حديثة أخرى لم تكن متوفرة لدى الجزائر في السابق، بالإضافة إلى تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان وطرائق تسييرها، كما أُخضع ضباط وضباط صف الجمارك إلى دورات تكوين متواصلة ومغلقة لمدة 21 يوما في قواعد عسكرية تابعة للجيش الجزائري.

هذه الاجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي التي تأتي في إطار السياسة والأمنية كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي.

أما على المستوى الخارجي، وفيما يخص الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن وجود تصور وشعور جماعي بين دول الإقليم الساحلي الصحراوي تجاه هذا التهديد كتهديد حقيقي، بين ويحدق بالجميع، قاد إلى إنشاء هوية أمنية مشتركة بينها، متفقة في مفهومها للعدو وتعتمد في الأساس على مقارنة إقليمية في التعامل معه، نظرا أن التعامل الأحادي لن يؤدي إلا إلى الإضرار بالمصلحة القطرية والإقليمية لدول المنطقة.

وتؤكد الخطابات الرسمية للمسؤولين الجزائريين هذا التوجه، فقد اعتبر مراد مدلسي وزير الخارجية الجزائري في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية بلدان الصحراء في 16 مارس 2010 أنّ "التعاون الناجح بين بلدان المنطقة يعدّ أمرا حيويًا للردّ على تحديات الأمن والتنمية في المنطقة"، أما بالنسبة لقائد لنائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الجزائري، قايد صالح، فإنّ يرى أن زيادة التهديدات الإرهابية في

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

منطقة الساحل والصحراء وتتصاعد عمليات التهريب بكافة أشكالها سببها " غياب نظرة موحدة " بين دول المنطقة. وان كانت المقاربة الجزائرية في مواجهة أزمة الطوارق مقارنة غير عسكرية أساسا، فإنها في مكافحة الإرهاب او الجريمة المنظمة والهجرة السريّة تتراوح بين العسكرية وغير العسكرية وترتبط بين الأمن والنمو والاستقرار السياسي الاقتصادي والاجتماعي في المنطق.

#### أولاً: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999:

كانت الجزائر مدفوعة بالنتائج المدمرة للإرهاب والتطرف الديني، الذي واجهته أثناء التسعينات، مما أدى بها لتزعم الجهود ضمن منظمة الوحدة الأفريقية (AU) ثم منظمة الاتحاد الأفريقي (AUO)، بتبني إطار قاري لتحديد التهديد، بدءا باتفاقية 1999 للوقاية ومكافحة الإرهاب، ومنذ ذلك الحين بقيت الجزائر ربما البطل البارز ودوره في هذا المجال، يعمل كمضيف لآليات مكافحة الإرهاب وفق مبادئ المنظمة.

من هذا المنطلق، وفي سياق سعيها لاستعادة مكانتها على الساحة الدولية والإفريقية الذي تكّرس منذ نهاية العقد المنصرم، احتضنت الجزائر في منتصف جويلية 1999 قمة منظمة الوحدة الإفريقية وصادقت على معاهدة مكافحة الإرهاب التي أقرتها، وحددت الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحة الظاهرة، منها تطوير أساليب المراقبة البرية والبحرية والجوية، والتنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي وتبادل المعلومات، والخبرات في مكافحة الإرهاب.

وبذلك تمكنت الجزائر من تسويق وجهة نظرها إلى إفريقيا، خصوصا وان جدالات الخلط بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر بدأت تختمر في الدوائر الإعلامية بعد أحداث نيويورك وواشنطن، وكسبت شرعية إدارة الأزمة وإعادة تلميع صورتها في أفريقيا، وهذا يعتبر كتمهيد بعد أن كسبت الجبهة العربية وبعدها الإفريقية لتدعيم موقفها أمام أوروبا التي تريد فرض تصورهما على الأزمة الجزائرية.

يظهر الحضور البارز للجزائر ضمن الفعاليات متعدّدة الأطراف في المنطقة، فقد شاركت الجزائر ممثلة برئيس الجمهورية مع ست دول من منطقة الساحل (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، ليبيا والتشاد) في ندوة حول الإرهاب والتهريب عقدت بالعاصمة المالية باماكو في جويلية 2008 كما شاركت في جوان 2009 في اجتماع لعسكريين وضباط من (موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا) عقد بطرابلس الليبية وخصص لمناقشة الأمن في منطقة الصحراء والساحل.

ولم يقتصر دور الجزائر على المشاركات، بل احتضنت لقاءات بين دول الإقليم سواء على مستوى وزراء الخارجية أو قادة الجيوش، آخر هذه اللقاءات كان لقاء وزراء خارجية الجزائر، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، ليبيا والتشاد في مارس 2010 الجزائر العاصمة الذي خصص لمناقشة

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة في المنطقة، ثم لقاء قادة أركان جيوش الدول نفسها في أبريل من السنة ذاتها، وقد أثمرت الجهود الجزائرية في هذا السياق عن تأسيس " لجنة الأركان العملياتية المشتركة " في 21 أبريل 2010 ، وهي قيادة عسكرية تضم قوات من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا تعتبر أول خطوة نحو تجسيد التنسيق العسكري- العملياتي بين هذه الدول<sup>1</sup>.

إنّ قراءة هذا الحضور المكثف للجزائر على مستوى المبادرات القارية والإقليمية، الثنائية ومتعددة الأطراف، يؤكد أمرين مهمين في العقيدة الجزائرية لتأمين دائرتها الإفريقية:

- أنّ الجزائر تصرّ على تولي الدول الإفريقية و دول جوارها الاقليمي خصوصا حماية أمنها بنفسها، وأنّ ضعف وفقر بعض هذه البلدان لا يمكن أن يكون مبررا للتملص للترامات الثنائية أو الإقليمية أو مدعاة للّجوء إلى القوى الدولية الكبرى ( الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) ويصلح هذا التحليل لتفسير إنشاء لجنة مشتركة لجيوش المنطقة في أبريل 2010 بمبادرة جزائرية لتقويض أيّ تعاون لدول الصحراء مع أمريكا التي لا تزال تعرض خدماتها على دول المنطقة لمكافحة الإرهاب في الساحل الصحراء وكبديل لمبادرة إقامة مقرّ " الأفريكوم " في المنطقة<sup>2</sup>.

**ثانيا: لقاء غدامس و أمن الحدود:** جمع هذا اللقاء حكومات ثلاث دول و هي الجزائر ليبيا و تونس و ذلك في 12 جانفي 2013، و اعتبرت الجزائر أن هذا الاجتماع المخصص لدراسة الوضع الأمني الجديد السائد على حدود البلدان الثلاثة هو اجتماع ذو عمق تاريخي كبير لينعش العلاقات التعاونية بين البلدان المجتمعة ويمتن العلاقات بينها، كما حاولت الجزائر من خلاله نقل خبرة أجهزتها الأمنية والسياسية، من خلال إعطاء لمحة عن ما عاشته بسبب التطرف والإرهاب وتمكن من مواجهته بقوة من خلال اظهار تجربة المصالحة الوطنية.

كما ذكرت الجزائر بأهمية استتباب الامن في مالي وتأثيره على استقرار الدول الثلاث حيث أكدت من خلال هذا الاجتماع عن عمق إنشغالها بالأحداث الأخيرة التي تشهدها البلاد و هو ما تم إيرادها في البيان المشترك الذي توج أشغال اللقاء.

وبناء على الاجتماع تم الاتفاق على جملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- وضع آلية للمتابعة والاتصال على مستوى وزارات داخلية الدول الثلاث لمواجهة حوادث ومستجدات أمنية تشهدها الحدود المشتركة.

<sup>1</sup> محمد الناصر، "الجزائر تحصد نتائج خيار المصالحة... وبداية نهاية ظاهرة الإرهاب"، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.sawt-alahrar.net/on>

<sup>2</sup> ب ك، "مكافحة الجريمة المنظمة"، ص. 08، على الرابط الإلكتروني: [www.q8control.com](http://www.q8control.com).

## الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- إنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين هذه الدول.
- تكثيف التنسيق والتعاون في المجال الأمني من خلال تسيير دوريات مشتركة لمراقبة الحدود لمنع أي اختراقات أمنية و تبادل المعلومات و الخبرات و التجارب فيما بينها.
- وجوب التنسيق بين المحافل الدولية و الاقليمية المتخصصة في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.
- العمل على تنمية المناطق الحدودية من خلال اشراك القطاع الخاص بين الغرف التجارية وإقامة معارض متخصصة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية

جاءت مبادرة "النيباد" في سياق الجهود المحلية والاقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية هم الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، الرئيس النيجيري "أوليغسون أباسانجو"، الرئيس السنغالي "عبد الله واد"، رئيس جنوب افريقيا "شابو مكيبي"، و الرئيس المصري "حسني مبارك"، في 2001 وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش، وتعهد من قبل القادة الأفارقة بالالتزام بالحكم الراشد، الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا العمل على تحقيق السلم والأمن الإفريقيين.

وتحرص الجزائر من خلال هذه المبادرة على تبني طرح افريقي يعتمد على استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا ويدخل في هذا النطاق دول الساحل الإفريقي على اعتبار أنها تدخل ضمن نطاق الجوار الإقليمي للجزائر، حيث تحرص الجزائر على دعم هذه الدول اقتصاديا وتنمويا من أجل مساعدتها للخروج من قوقعة التخلف، وهذا إدراكا منها بأهمية مساعدة هذه الدول من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها التنموية من اجل التخلص من التهديدات الأمنية، والتي يعد العامل الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بضعف التنمية وانتشار الفقر من أهم مسبباتها.

وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب - جنوب بدءًا بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة

<sup>1</sup> لقاء غدامس، <http://www.algeriapressonline.com/ar/com/index.php>، تم الاطلاع يوم 2015 /11/25

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

التعاون الصحراوي، وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي وكذلك لوضع استراتيجية للبحث عن حلول للمشاكل السياسية والإقليمية.<sup>1</sup>

كما عملت الجزائر على تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء الجزائر - لاغوس - النيجر، مرفوقا بمشروع انبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر من خلال اتفاق بين الشركة الوطنية للبترول النيجيري والشرطة الوطنية الجزائرية للمحروقات في جانفي 2002 لتجسيد هذا المشروع الذي يقدر ب 13 مليار دولار، والذي يدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا - النيباد - للاتحاد الإفريقي.

وقد قامت الجزائر بتسريع إنجاز المشروع المسمى بالطريق السيار العابر للصحراء والذي يربط مالي والنيجر ونيجيريا والتشاد وتونس في الجهة الشمالية من القارة، نظرا لأهميته في الرفع من المبادلات التجارية بين البلدين وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، وكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، ومن الجانب الاستراتيجي سيساهم الطريق في التهيئة الإقليمية لدول الجوار.

وتدعم الجزائر شريط الساحل الإفريقي منذ 2007 لأنها ترى فيه محورا رئيسيا لربطها بجنوبها الكبير، ومن ثم مناطقها البترولية، وكذا البلدان المجاورة وقلب افريقيا، ويكتسي دورا حيويا باعتباره يساهم في نقل مختلف إمداداتها الوطنية، ولذلك تشهد أشغال الطريق الرباط بين الجزائر ونيجيريا مرحلة متقدمة من الإنجاز بالنسبة إلى شبكة الطرقات العابرة للحدود بين البلدين وخاصة على مستوى الطريق الرباط بين شمال افريقيا وشرقها والذي يضم انابيب الغاز.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دالغ وهيبية، "المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي - النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 18، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعليمية، ص 52-55.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 56.

### المبحث الثالث: تقييم المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل

تعتمد الجزائر في مقارنتها الشاملة من فكرة أساسية مفادها أن الأمن لا يمكنه أن يتحقق دون أن يكون هناك تنمية، والعكس صحيح، أي أن التنمية تتحقق في ظل الأمن والاستقرار.

من هذا المنطلق، فإن المواقف الجزائرية المختلفة حيال مختلف الأحداث التي عرفتها في دول الساحل وشمال أفريقيا، كانت نابعة من قناعة سياسية راسخة وهي عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، ومن إدراك للمتغيرات الجيوستراتيجية في هذه المناطق، بأن يؤر التوتر وحالات عدم الاستقرار لا يمكن حلها بالتدخلات الخارجية والحلول العسكرية البحتة، وإنما بالمبادرات السياسية والدبلوماسية والتنمية.

#### المطلب الأول: تحديات المقاربة الجزائرية

إن التهديدات الأمنية المختلفة لمنطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة الى المكانة الريادية للجزائر بالمنطقة مكنتها من وضع تصور ودور في مواجهة تلك التهديدات، بالارتكاز على مقاربة جيو-أمنية جديدة تربط بين النظم او الفضاءات الإقليمية الفرعية الثلاث (الساحل الإفريقي، المغرب العربي، ودول غرب إفريقيا) وتربط كذلك بين التنمية والأمن. وهو الأمر المعترف به من من قبل الفاعلين الإقليميين والدوليين. إلا أن هذا الدور لازمته تحديات على مستوى التصور والأداء في بعده المحلي، الإقليمي والدولي انطلاقاً من:

- زيادة النفقات العسكرية التي باتت تشكل 4,5% من الناتج المحلي الخام، و19% من الميزانية السنوية، على حساب القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية المحلية.<sup>1</sup>
- مشكلة مجابهة الجغرافيا الوعرة لإقليم الساحل بحيث يشكل بمساحته الكبيرة، وحدوده، تضاريسه ومناخه القاسي عائقاً أمام المراقبة.<sup>2</sup>
- إشكالية تفعيل معادلة التنمية والأمن على المستوى الداخلي للتدرج في القضاء على التهديد في الساحل عبر المطالبة بدعم من المجتمع الدولي (في إطار استراتيجيات للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة) بهدف تكامل مصالح منطقة الساحل.
- تزايد الأطماع الأجنبية على المنطقة، (خاصة إذا علمنا أن شركة انتاج اليورانيوم أريفا AREVA بالنيجر -الثانية عالمياً- تشكل 70% من الواردات الفرنسية للمادة التي تعد أهم مصادر الطاقة

<sup>1</sup> SIPRI, sur le site: <http://www.portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country---search>.

<sup>2</sup> بن عنتر عبد النور، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري-أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص. 53.

## الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- النووية)<sup>1</sup> مما أدى الى التدخل الأجنبي بها كالتدخل العسكري الفرنسي بمالي وليبيا، الذي أنتج تسرب للأسلحة، وشتى أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب.
- التأثيرات الخارجية والولاءات للحكومات الغربية خاصة فرنسا، رغم عضوية دول غرب أفريقيا في الإتحاد الإفريقي، لكن معظمها لها ولاءات لفرنسا وللغرب أكثر من المنظور الإقليمي ببعده الإفريقي.
  - ضعف الحكومات في الساحل الإفريقي وهشاشتها السياسية نتيجة للانقلابات العسكرية المتعاقبة والأوضاع الداخلية غير المستقرة والاقتصاد الهش والتهميش الاجتماعي وضعف بنى الدولة وهياكل مؤسستها لدرجة الغياب في بعض المناطق من مالي، النيجر والتشاد.
  - تعارض المقاربة الجزائرية الرامية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، مع المقاربات الأجنبية التي تلجأ الى آلية دفع الفدية مقابل تحرير رهائنها المختطفين والتي قدرت (حسب السفارة الأمريكية) خلال الفترة الممتدة من 2004-2013 بـ 100 مليون دولار.<sup>2</sup>
  - التنافس المغربي الجزائري على الريادة في المنطقة المغاربية والساحلية، فالبرغم من أن الجزائر لا ترفض مبدأ التعاون الإقليمي الموسع لصد التهديدات المشتركة للأمن القومي، الا أنها ترى في إبقاء المغرب بعيدا عن الترتيبات الأمنية الساحلية وتتخوف من محاولات مناداة بعض الأطراف بضمه للجنة الأركان العملية المشتركة أو المنظمات الإقليمية الأخرى، فالمغرب بالنسبة للجزائر ليس دولة ساحلية والاعتراف بأنه دولة ساحلية يشكل اعترافا ضمنيا بسيادته على الصحراء الغربية.<sup>3</sup>
  - كما يشكل انهيار أسعار البترول نتيجة للحراك والأزمات التي يعيشها الوطن العربي عموما والمنطقة المغاربية خصوصا، لا سيما بعد تنامي ظاهرة الإرهاب بالمنطقة وتحالفها مع التهديدات الأخرى كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكذلك ظهور "داعش" الذي أصبح يسيطر على حقول النفط في ليبيا والعراق. مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني الجزائري الذي ظل يعتمد على الدعم، مما يزيد من مخاطر الحراك الاجتماعي، وظلت مداخله تعتمد على ما يقارب نسبة 98% على المحروقات.

<sup>1</sup> أبصير أحمد طالب، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص. 193.

<sup>2</sup> إسماعيل دبش، الوضع في الساحل بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)، الجزائر، د.د.ن، جوان 2013، ص. 11.

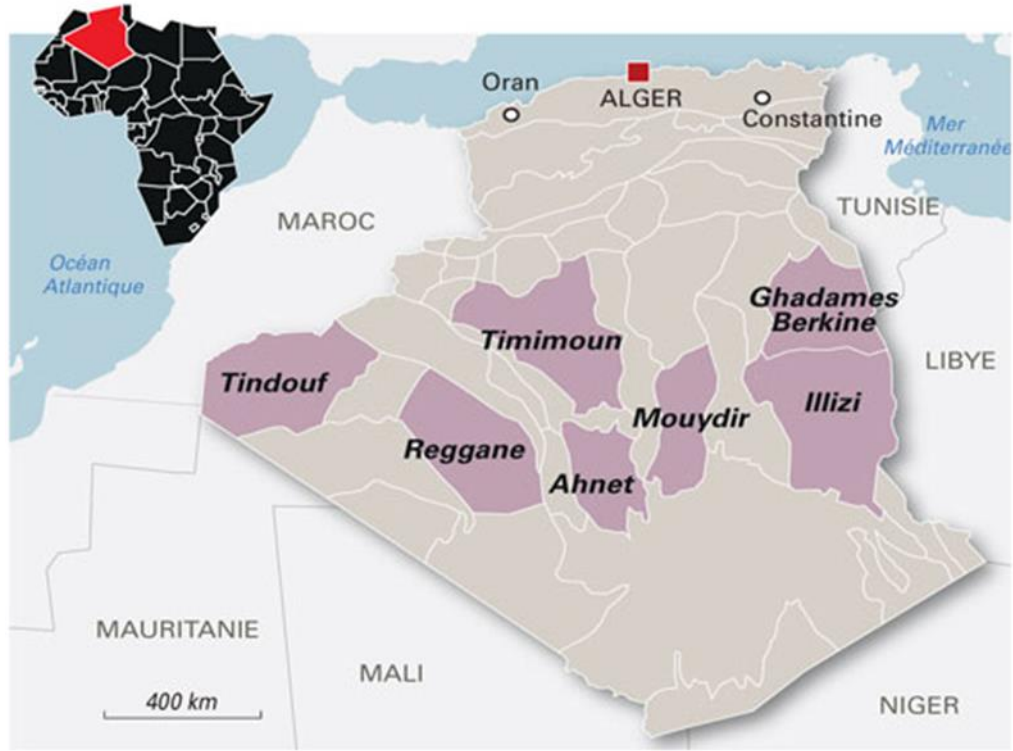
<sup>3</sup> حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص. 130.

## الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

كما أن ذلك السقوط لا يعني بالضرورة تقليص ميزانية الدفاع خاصة مع تنامي التهديدات الأمنية بالفضاء المغاربي والساحل.<sup>1</sup>

وإذا كان بروز النفط والغاز الصخري أهم أسباب انهيار الأسعار، فإن التوجه العالمي لا نتاج تلك الطاقة الجديدة كان له أثر سلبي على الجبهة الداخلية خاصة في ظل رفض سكان المناطق الجنوبية للاستكشافات الجارية آنذاك. كما توضح الخريطة.  
خريطة: الاحتياطات الجزائرية من الغاز الصخري

### Sept bassins potentiels identifiés



<http://tempsreel.nouvelobs.com/planete/20140523.OBS8348/gaz-de-schiste-l-algerie-terrain-d-experimentation-pour-la-france.html>

ويؤكد الكثير من الباحثين في شأن الأمن الجزائري أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية، وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية:

<sup>1</sup> La chute des cours du pétrole, un phénomène à double tranchant, sur le site :

<http://www.la-croix.com/actualité/economie-entreprises/economie/> le 15/11/2014.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية، ودبلوماسيتها النشطة تاريخياً خصوصاً في مرحلة الإشعاع الدبلوماسي مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

- إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة المتأتية من خارج حدود الدولة، بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الخروقات.

- إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري ويضمن احترافية أكبر في ظل الإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، بما يكفل تقوية المنظومة الدفاعية الوطنية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة.

#### المطلب الثاني: مقترحات مكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالساحل الإفريقي

إن مكافحة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي يتطلب حذر دائم على المستوى الوطني، وتشاور مستمر، وتنسيق محكم على المستوى الإقليمي، وتضامن من دون ثغرات على المستوى الدولي، ولتنفيذ هذا نطرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات:

##### 1- بالنسبة للمستوى الوطني:

- إصلاح قطاع الأمن، وادماجه في الحوكمة والتنمية، بالإضافة إلى وضع سياسة أمنية محلية واستراتيجية دفاع وطنية منسقة.
- تطوير حوكمة الأمن الذي قوامه الأمن الإنساني والثقافة الوقائية.
- تطوير حوكمة مشتركة للأمن التي تركز على التوزيع القانوني للأدوار والمسؤوليات بين جميع فواعل الأمن: السلطة العمومية، الإدارة العامة، المجتمع المدني،... إلخ
- تطوير أجهزة استخبارات مؤهلة ومتكيفة مع التهديدات.
- هندسة تشريعات وطنية متناسقة ومتناغمة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتغيير استقلالية القضاء.
- وضع برامج تكوينية خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائر: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- تطوير قدرات البرلمانين في الرقابة على القطاع الأمني، والدبلوماسية البرلمانية وتدخل في مجال الأمن، لاسيما عن طريق إعلام، تكوين وتحسيس البرلمانين بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في مجال حوكمة قطاع الأمن.

- إنشاء مجالس وطنية لمكافحة التهديدات الأمنية ومراكز الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية.<sup>1</sup>

2- أما بالنسبة للمستوى الإقليمي والإقليمي:

- لا بد من تعاون دول جوار ليبيا وتضافر الجهود لبناء الدولة، تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الجماعي، إن هذه الأهداف ذات علاقة مباشرة بمستقبل دول المغرب العربي وغرب إفريقيا.

- كما أن العودة إلى الوضع القائم لم تعد منطقية، إذ ينبغي الشروع في التفكير في مفهوم جديد للدولة التي تجمع بين المصالح المتضاربة، من خلال إجراءات غير ملزمة بقبول الجميع، فوضع الأسلحة يعني أولا وقبل كل شيء تسوية مشكلة الطوارق.<sup>2</sup>

- المساهمة في وضع سياسات أمنية واستراتيجيات دفاع وطنية، وجعل الأمن أهم عامل للتكامل تحت إقليمي.

- المساهمة القوية في كفاءة وتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن في الفضاء الإقليمي.

- الارتكاز على الأعمال المشتركة في مجال مراقبة الحدود البنينية، لاسيما عن طريق دوريات داخلية مختلطة على طول الشريط الحدودي.

- تعزيز وتفعيل دور لجنة الأركان العملياتية المشتركة كإطار للتشاور والتنسيق بين الأجهزة الاستخباراتية، إضافة إلى إنشاء أطار تعاون القانون الإقليمي.

- المساهمة في تعزيز القدرات البشرية، المادية والمالية لقوات الدفاع والأمن الإقليمية.

3- أما فيما يخص المستوى الدولي:

<sup>1</sup> ZEINI Moulaye, la problématique de la criminalité et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité, Mali : Friedrich-Ebert-Stiftung, 2014, pp.28-29.

<sup>2</sup> TAJE Mehdi, « les défis sécuritaire au sahel : une analyse géopolitique », tribune libre, n 39, France : centre français de recherche sur le renseignement, p.11.

### الفصل الثالث تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري: الانعكاسات، آليات المواجهة والتحديات

- إنشاء جهاز أمني وإطار مؤسساتي وقانوني، الذي يعمل بصرامة على مكافحة جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود، مع ضرورة حماية حقوق وحرّيات الأفراد.
- دعم المبادرات الدولالية والإقليمية في مجال الأمن بصفة عامة، ومكافحة الإرهاب والجريمة بصفة خاصة.<sup>1</sup>

#### خلاصة الفصل:

نظرا لتفاقم التحديات الأمنية في منطقتي المغرب العربي ليبيا خاصة والساحل الإفريقي، سعت الجزائر إلى لعب دور فاعل في المنطقتين، قصد احتواء الأزمات المنتشرة والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على أمنها الوطني، وذلك انطلاقا من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وبذلك فإن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق بمواجهة التحديات الآتية من المنطقتين المتعددة الأبعاد، تتجسد من خلال تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية الأمنية العسكرية والاقتصادية، والتي تقتضي بالأساس مبادرات تعاونية وتنسيقية بين دول المنطقة، من اجتماعات ولقاءات أمنية التي تشجع على الحوار السياسي وأولوية العمل الإقليمي المشترك، إلا أن ما يمكن ملاحظته أنه على الرغم من الجهود الجزائرية المبذولة من أجل ضبط الاستقرار في المنطقتين وتفعيل طرق مواجهة التهديدات والقضاء عليها، سواء من جانب وضع التشريعات الوطنية وحتى الإقليمية والدولية، جعلها تصطدم بعراقيل مختلفة تمثلت أساسا في انقسام دول المنطقة وعدم استقلاليتها في اتخاذ القرار وذلك لاعتبارات مختلفة، ولعل أهمها ارتباط معظمها بأطراف خارجية وعلى الخصوص فرنسا.

<sup>1</sup> ZEINI Moulaye, op.cit, p 30.

الخاتمة

إن شدة تأثير الجزائر بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الإقليمية أمرا لا يختلف فيه إثنان ذلك لمركزها الإستراتيجي وشساعة ترابها وامتداد حدودها على أكثر من 6000 كلم مع عدة بلدان مغاربية وافريقية ساحلية، والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة يمكن أن يصنف بعضها في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر"، وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث ترتبط علائقيا ببعضها البعض، وهذا يرجع أيضا لارتباط الجزائر بعدة دوائر جيوسياسية وأمنية (مغاربية، عربية، افريقية، متوسطة)، وايضا بحكم طبيعة التهديدات اللاتماتلية الحالية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية... الخ، التي باتت تهدد أمن و استقرار الجزائر.

وقد شكل الحراك السياسي العربي في السنوات الأخيرة "الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا، منعرجاً خطيرا زاد في تفاقم وتعدد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في اطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها المنطقة، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في تونس وليبيا قد أثرت سلبا على الجزائر، بحكم طول الحدود التي تربطها بهاتين الدولتين والانعكاسات الأمنية التي أفرزتها الأزمة السياسية والأمنية فيهما مما جعل الجزائر تعيش في بيئة أمنية معقدة، وفي وسط انتشار مظاهر عدم الأمن وعدم الاستقرار على معظم الحدود الجزائرية.

ومن أبرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء أحداث الحراك السياسي في تونس وليبيا هي انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائرية وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الإرهابية إلى داخل التراب الجزائري، ناهيك عن تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين.

ولقد مثلت منطقة الساحل الإفريقي نقطة محورية لأمن الجزائر، ولذلك فإن التحولات التي تعرفها هذه المنطقة ومعاناتها من عدة اشكاليات أمنية لها أبعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية، قد أثرت بشكل سلبي على أمن واستقرار الجزائر، فهذه المنطقة باتت أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها والهجرة غير الشرعية، وترابط نشاط الجريمة المنظمة مع الإرهاب والجماعات المسلحة، هذه التهديدات كان لها انعكاس مباشر على الأمن الوطني الجزائر بحكم انتقال هذه التهديدات والمخاطر إلى التراب الجزائري.

## خاتمة

إن هذه التهديدات غير التقليدية لا تعترف بالحدود لا بالأوطان، بل باتت تدخل في اطار التهديدات الأمنية المعولمة، إلا أن هذه التهديدات بل لم تكتفي بهذا الحد فصارت تدخل معها تهديدات أخرى معقدة، خاصة في ظل الأزمة التي تعرفها مالي والتدخل الفرنسي في هذه الأزمة، وهذا يتنافى مع جهود مبادئ الجزائر التي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا أي تواجد أجنبي في المنطقة، وأنها تدعو إلى حل الأزمات بطرق سياسية وسلمية وإلى الحوار بين الأطراف.

ولقد بات التواجد الفرنسي على حدودها يشكل تهديداً آخر لأمن واستقرار الجزائر خاصة مع تردي الأوضاع في المنطقة وما يحدث على الخصوص في الجارة ليبيا منذ تدخل الناتو فيها للإطاحة بنظام القذافي وترك وراءه فوضى أمنية غير منتهية ومتصاعدة.

تطمح فرنسا الآن أن تبسط يدها على ليبيا أيضاً، وهذا يشكل شد لأطراف الجزائر أمنياً، انكشاف أمني خطير لحدود الجزائر على طولها وشساعة ترابها.

تعمل الجزائر على مكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية هامة، وذلك إيماناً منها أن هذه التهديدات نظراً لطبيعتها تتطلب استراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

كما تنتهج الجزائر أسلوباً مرناً في حل الأزمات الأمنية والسياسية في اقليمها، وهذا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقاً لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للجزائر التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية، غير أن التحولات في الدائرة الإقليمية للجزائر جعلت من البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني والسلوك الخارجي، لأن هذه الأزمات الأخيرة خاصة الحراك السياسي والأزمة السياسية والأمنية في تونس وليبيا، والأزمة في شمال مالي، جعل الجزائر وفق رد الفعل وليس من منطق المبادرة والفعل الأمني والدبلوماسي، وبالتالي ضرورة تحليل هذا التراجع في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية التي تهدد أمنها واستقرارها، وضرورة كشف مواطن الخلل وتطوير عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تطور وأكثر تكيفاً مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الإقليمية والعالمية.

# قائمة المراجع

### الكتب:

1. احمد بيضون وآخرون، "العرب والعالم بعد 11 أيلول"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
2. الباشا، فائزة. "الامن الاجتماعي والعولمة"، ليبيا جامعة الفاتح، المركز العلمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2006.
3. بخيت، العربي "الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب"، عمان: دار الثقافة، 2009.
4. البشري، محمد. "الأمّن العربي: المقومات والمعوقات"، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الامنية، 2000.
5. بن يونس، كمال. "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 46، العدد 184، 2011.
6. بهلول، نسيم. "حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء" القاهرة: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.
7. بو الروايح، إسماعيل. "استراتيجيات التأثير والسيطرة للقوى المغاربية على منطقة الساحل"، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
8. بيتر تلس، جاري وآخرون. "جنون العولمة"، ترجمة كمال السيد، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ط 1، 1999.
9. بيسكري، السنوسي. "ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2011.
10. بيليس، جون وسميث، ستيف. "عوامل السياسة العالمية"، ط 1، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث (دبي الامارات العربية المتحدة) 2004.
11. جندلي، عبد الناصر. "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، ط 1 الجزائر، الدار الخلدونية، 2007.
12. حسن الشافعي، بدر. "التدخل المؤجل، الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 191، جانفي 2013.
13. الحسن، عثمان وعوض، ياسر "الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة"، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
14. دبش، إسماعيل. "الوضع في الساحل بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)"، الجزائر، د.د.ن، جوان 2013.

15. سعد الله، عمر. "مدخل في القانون الدولي لحقوق الانسان، الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية. 1991.
16. صديقي، العربي. "تونس: ثورة المواطنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
17. عارف، محمد. "أبستمولوجيا السياسية المقارنة: النموذج المعرفي: النظرية المنهج"، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
18. عبد الرحمان، محمد يعقوب. "التدخل الإنساني في العلاقات الدولية". ابوظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية 2004، ط 1.
19. عبد النور، بن عنتر. "البعد المتوسطي للأمن الجزائري-أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005
20. علي وهف القحطاني، محمد. "الجريمة المنظمة"، الرياض، مطابع الحميضي، ط3، 2013.
21. فتحي عيد، محمد. "الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها"، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2001.
22. كركوش، فتيحة. "الهجرة غير الشرعية"، دراسات نفسية وتربوية (الجزائر)، عدد 04، جوان 2010.
23. كريم، فخري. "الإرهاب والجريمة المنظمة"، جريدة المدى السياسية، بغداد، العدد 2905، 2013.
24. لآخر، ولغرام. "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل"، بيروت: مؤسسة كارنغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، 2012.
25. لخضاري، منصور. "السياسة الأمنية الجزائرية المحددات - الميادين - التحديات" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2015)، ص. 144.
26. مجد السكري، احمد. "الامن والتعاون في المتوسط مجلة قراءات استراتيجية"، العدد 10 أكتوبر 2002.
27. محفوظ، محمد. "الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك"، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2004.
28. محمد العجمي، ظافر. "أمن الجامع العربي: تطوره واشكاله من منظور العلاقات الدولية والإقليمية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006
29. محمود أبو المعالي، محمد. "القاعدة وحلفاؤها في أزواد"، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014.

30. المدني، توفيق. "سقوط الدولة البوليسية في تونس"، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
31. مصباح، عامر. "نظريات التحليل الاستراتيجي للامن والعلاقات الدولية"، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2011.
32. نغريغيش، مارتن واوكالاهان، تيري، "المفاهيم السياسية في العلاقات الدولية"، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث (دبي مركز الأبحاث للخليج): 2008.
33. النير، مصطفى. "المخدرات والعولمة"، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007.
34. ولد أباه، السيد. "الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير... يوميات من مشهد متواصل"، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011.
35. ولد السالك، ديدي. "اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005.
36. ياسين، السيد. "امن البحر المتوسط والشرق الاوسط، المجلة السياسية الدولية"، عدد 118 اكتوبر 1994.

### المجلات:

37. البكوشي، الطيب. "الترايط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإيداع، مجلد 10، جوان 2003.
38. حمدي دكاك، أمل. "الأثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية"، مجلة جامعة دمشق (سوريا)، المجلد 24، العدد الأول والثاني 2008،
39. درويش، عيسى. "ركائز الاستراتيجية في خدمة الامن القومي"، القاهرة: مجلة الفكر السياسي، 1998.
40. عادل، جارش. "أثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي في والثقافية المتخصصة، مشاريع بحثية.
41. عبد الحفيظ الشيخ، محمد. "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015.
42. عبد الله الحربي، سليمان. "مفهوم الأمن، مستوياته، صيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت)، عدد 19. 2008.

43. محفوظ، محمد. الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطننا للعيش المشترك، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2004.

44. محمد عرفة، خديجة. مفهوم الامن الإنساني، مجلة المفاهيم القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13، السنة الثانية، يناير 2006.

45. وهيب، دالع. "المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي -النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 18، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعليمية.

### الأطروحات:

46. أحسن، العايب. "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة الجزائر 2008.

47. براهيم، بوطالب. "مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر، 2011.

48. بونقطة، مسعود. "البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2014.

49. لخضاري، منصور. "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013.

### المذكرات:

50. أبصير، أحمد طالب. "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

51. بوكروخ، صالح. "واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06"، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2011.

52. حجار، عمار. "السياسة الامنية الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة.

53. حمزة، حسام. "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية"، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

54. حميار، سمير. "اشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي"، رسالة ماجستير، تيزي وزو: جامعة تيزي وزو، 2014.

55. سليم، قسوم. "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، دراسات في تطوير مفهوم الامن عبر متطلبات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2010.
56. عمورة، عمر. "التحديات اللاتمائية في منطقة الساحل الافريقي (مقاربة جيو-أمنية)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
57. عيسى، زكريا. "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه قضية الصحراء الغربية"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015.
58. فريدة، حموم. "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية" (مذكرة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية 2004.
59. قجالي، محمد. "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية"، رسالة ماجستير
60. قوبجلي، سيد أحمد. "الحوارات المنظرية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011.
61. لامية، زرقاني. "حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، الجزائر.
62. معمري جندي، خالد. التنظير في الدراسات الامنية ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 ديسمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام: قسم العلاقات الدولية والاستراتيجية، 2007.
63. معمري، خالد. "التنظير في الدراسات الامنية الفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 ديسمبر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة، 2008.

### ملتقيات ومحاضرات غير منشورة:

64. بوقارة، حسين. "مقدمة في الفكر الاستراتيجي"، محاضرة غير منشورة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماجستير في مقياس الفكر الاستراتيجي تخصص الدراسات الاستراتيجية كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03 جانفي 2012.
65. عبد النور، ناجي. "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008.

66. العمراوي، محمد السنوسي. "الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي"، مؤتمر التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التهديدات الراهنة، الرهانات والتحديات، ورقة: جامعة قاصدي مرباح، 2013.

67. منصر، جمال. "تحولات في مفهوم الامن ... من الامن الوطني الى الإنساني"، مداخلة مقدمة في الملتي الدولي للجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، قسنطينة بوسي 29-30 أبريل 2008.

### المواقع الإلكترونية:

68. "تطور الجماعات الإرهابية"، في:

<http://www.gulfmagazine.com> .

69. الأحمد، أحمد. "الجيل الثالث من التطور النوعي للجماعات الإرهابية"، في:

<http://www.alriyadh.com>.

70. "تطور الجماعات الإرهابية"، في:

<http://www.gulfmagazine.com> .

71. "انتشار الطوارق"، مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات عبر الموقع الإلكتروني في:

[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).

72. "التدخل الفرنسي في مالي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مأخوذ من في:

<http://www.acssag.org>.

73. البشير مصطفى، "طرد المغرب المعاون السياسي المدني للمنورسو"، في:

[www.intifadamay.com](http://www.intifadamay.com).

74. بن حمزة، عادل. "ماهي أوراق المغرب في مواجهة القرار المرتقب من مجلس الأمن"، في:

[www.hespress.com](http://www.hespress.com) .

75. "أزمة مالي و التدخل الأجنبي"، وحدة تحليل السياسات، 20 فيفري 2013، في:

[www.dohainstitut.org](http://www.dohainstitut.org) .

76. "أزمة مالي، متاهة الانقلاب والانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، في:

<http://www.studies.eljazeera.net>.

77. بنسعيد، عماد. "الطوارق والبحث عن هويتهم المغيبة"، في:

[www.France.com/ar/2012/04](http://www.France.com/ar/2012/04).

78. "طوارق مالي، تمرد طويل"، في:

[www.aljazeera.net/news/](http://www.aljazeera.net/news/).

79. "أزمة مالي و التدخل الخارجي"، وحدة تحليل السياسات في:

[www.dohainstitutue.org](http://www.dohainstitutue.org).

80. "احتجاجات تونس تفرع ناقوس الخطر في الدول العربية"، الجزيرة نت، في:

[www.aljazeera.net/news/arabic/2011/01/14/](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/01/14/).

81. "احتجاج الشعوب... المغرب العربي مثالا"، الوطن أون لاين، في:

[www.alwatan.com.sa/Editors\\_Note/Editor\\_Note\\_Detail.aspx?ID:267](http://www.alwatan.com.sa/Editors_Note/Editor_Note_Detail.aspx?ID:267).

82. "مقتل العقيد معمر القذافي في سرت"، BBC Arabic ، في:

[www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/111020\\_Libya\\_sirte\\_ntc\\_force\\_shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/111020_Libya_sirte_ntc_force_shtml) .

83. بن يونس، كمال. "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، في:

<http://www.Siyassa.org.eg/newscontent/12/116/116>.

84. زاوي، سالم. "سبب أحداث العنف في تونس"، في:

<http://www.shabwaonline.com/vb/showthread>.

85. عاشور محمدي، محمد. "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، في:

[www.sis.gov.eg/news/34/ghtm](http://www.sis.gov.eg/news/34/ghtm).

86. بودهان، ياسين. "دور الجزائر في حل الأزمة الليبية ، معهد واشنطن"، في:

<http://essahraa.net/archive/index.php/poyiu/40-2011-04-01-17-15-14/20983-2014-09-07-22-22-17.html>.

87. غانمي، منية. "الأسلحة الليبية تشكل تهديداً جديداً للمغرب الكبير"، في:

<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2011/11/02/feature-01>.

88.حنفي علي، خالد. "تذر السيناريو الباكستاني :مأزق السياسة الخارجية تجاه التدخل الفرنسي في مالي"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013، في:

<http://rcssmideastorg/>.

89."العلاقات بين الجزائر وتونس، متجددة واستراتيجية"، في:

[www.alhadath.net](http://www.alhadath.net).

90."الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

[www.acrseg.org](http://www.acrseg.org).

91.الناصر، محمد. "الجزائر تحصد نتائج خيار المصالحة... وبداية نهاية ظاهرة الإرهاب"، في:

<http://www.sawt-alahrar.net/on> .

92.ب ك، "مكافحة الجريمة المنظمة"، في:

[www.q8control.com](http://www.q8control.com).

93."لقاء غدامس"، في:

<http://www.algeriapressonline.com/ar/com/index.php>.

94."التدخل الفرنسي في مالي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

<http://www.acssag.org>.

95.مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، "الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق". في:

<http://www.eirutonter.info/defaultusp?content.id=grandD68>

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

96.Battistella, Dario. "Théories des relation internationales". 2-ed, Paris press de sciences po.2006.

97.Buzan, Barry and Weaver, Ole. "Regions and Powers the structure of international security", Cambridge University press: New York, 2003.

98.De Haas, Hein. "The myth of invasion irregular migration from west Africa to the Maghreb and the Eurpean Union", (oxford: MI research report, October 2007).

99. Delcourt, Barbara. "Théories de la sécurité". Paris : Commentaire et critiques, 2007.
100. Delint, Williem and Virta, Sipra. security in ambiguity; tow ardas a radical security politics (security from politic), published by sage publication, may 2008.
101. Kaltz, Audie and Lynch, Cecelia. "Srategie for research in constructivist internationnal relations", new York M.E strape 2007.
102. kaufman k, Robert. "defense of bust doctrine", (united states of America), university press Kentucky 2007.
103. Krause, Teith and C Williams, Michael. "Critical security studies concept and cases", UCL Press, UK, 1997.
104. Moulaye, ZEINI. la problématique de la criminalité et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité, Mali : Friedrich–Ebert–Stifung, 2014.
105. R Ronis, Sheila. Economic security is national security presented at the national defance, university symposium on national security the university group October 1997.
106. Stone, Marianne. "Security according to Buzan: A comprehension security analysis", Spring 2009.

المجلات:

107. Deck Copeland, "the constructivist to structural realism a review essay", international security, vol 25. autumn 2000.
108. Mehdi, TAJE. les défis sécuritaire au sahel : une analyse géopolitique, tribune libre, n 39, France : centre français de recherche sur le renseignement.
109. Retailé, Denis et Wolther Olivier. Guerre au Sahara–Sahel : "La Reconversion des Savoirs Nomades", vol75,p.51,disponible sur le site:

المواقع الإلكترونية:

110. The International Studies Association, Montreal, March 17–20, 2004.  
At: [www.polsci.ku.dk](http://www.polsci.ku.dk).

111. SIPRI, sur le site:  
<http://www.portal.sipri.org/pyblications/pages/dependitures/country---search>.

La chute des cours du pétrole, un phénomène à double tranchant, sur le site :  
<http://www.la-croix.com/actualité/economie-entreprises/economie/>.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

ملخص الدراسة.

فهرس المحتويات.

فهرس الأشكال.

أ..... مقدمة

08..... الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

10..... المبحث الأول: مفهوم الأمن ومحددات التهديدات الأمنية

10..... المطلب الأول: الإتجاهات النظرية لمفهوم الأمن

22..... المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المعاصرة

25..... المبحث الثاني: المقاربات الجديدة للأمن

25..... المطلب الأول: المقاربة البنائية للأمن

27..... المطلب الثاني: المقاربة النقدية للأمن

36..... المبحث الثالث: مدخلات التحديات الأمنية لما

36..... المطلب الأول: الحراك الاجتماعي في الوطن العربي

41..... المطلب الثاني: أسباب وخلفيات الحراك السياسي الاجتماعي في المنطقة المغاربية

48..... الفصل الثاني: مصادر التهديدات اللاتماثلية للأمن القومي الجزائري

49..... المبحث الأول: التهديد الإرهابي على الحدود الجزائرية

49..... المطلب الأول: تطور الجماعات الارهابية في الجوار الجزائري

55..... المطلب الثاني: تأثير الأزمات الداخلية على بروز التنظيمات الإرهابية

64..... المبحث الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

64..... المطلب الأول: أشكال الجريمة المنظمة في دول جوار الجزائر

70..... المطلب الثاني: إشكالية حماية وتأمين الحدود

73..... المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الطريق الجديدة للهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي الي شمال إفريقيا وأوروبا .....	73
المطلب الثاني: أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي .....	76
الفصل الثالث: تعقد البيئة الأمنية في دول الجوار الجزائري: الإنعكاسات، آليات المواجهة والتحديات	81
المبحث الأول: انعكاسات تعقد البيئة الأمنية في دول جوار الجزائري.....	83
المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية والسياسية .....	83
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية .....	92
المبحث الثاني: آليات الجزائر في التعامل مع التهديدات الامنية .....	95
المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية.....	95
المطلب الثاني: الآليات الامنية.....	99
المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية.....	104
المبحث الثالث: تقييم المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل .....	106
المطلب الأول: تحديات المقاربة الجزائرية.....	106
المطلب الثاني: مقترحات مكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالساحل الإفريقي .....	109
الخاتمة .....	113
قائمة المراجع والمصادر .....	116
الفهرس .....	116

- 35 ..... جدول يقارن بين المدارس الثلاثة كوينهاغن وابرستويث وباريس
- 58 ..... الشكل التالي يبين أهم وعدد الهجمات الإرهابية في المغرب العربي ودول الساحل
- 48 ..... خريطة توضح أهم مناطق تواجد الإرهاب والجريمة المنظمة
- 79 ..... خريطة توضح خريطة أهم طرق الهجرة غير الشرعية
- 86 ..... خريطة توضح مناطق انتشار الطوارق في الساحل الإفريقي
- جدول يوضح تطور أشكال النشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بين جانفي  
2007 وجوان 2011 ..... 89
- جدول يوضح بيان احصائي مقارن لكمية المحجوزات من مختلف أنواع المخدرات المحجوزات في  
الجزائر بين عامي 2007-2011 ..... 90
- 108..... خريطة توضح الاحتياطات الجزائرية من الغاز الصخري